



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الميزان الاقتصادي لسنة 2017

نوفمبر 2016

تتسم سنة 2017 بالطابع الاستثنائي للعمل التنموي وذلك بالنظر لجملة التحديات المطروحة وحدّة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تواصل وضعية عدم الاستقرار بالمنطقة فضلا عن ضرورة النجاح في استكمال الانتقال الاقتصادي.

ولقد استند منوال التنمية للسنة القادمة على مضمون وثيقة قرطاج وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية الذي يؤسس لتوافق واسع حول جملة أولويات المرحلة.

وستشكل سنة 2017 المنطلق الفعلي لتنفيذ خيارات المخطط التنموي للخماسية 2016-2020 والذي يركز على استعادة حركية النشاط الاقتصادي بالتوازي مع الاستجابة للمطالب الاجتماعية لا سيما منها للفئات الهشة وفتح آفاق جديدة للشباب المتطلع لمستقبل أفضل مع اعتماد كل التدابير اللازمة لتأمين استدامة التوازنات المالية الكبرى.

هذا وستتكثف الجهود من أجل استعادة الثقة وتوطيد مقومات النمو من خلال تسريع نسق الإصلاحات المعمقة والشاملة وصياغة تصورات واستراتيجيات مجدّدة لفسح مجالات المبادرة والاستثمار ودفع المبادلات والاندماج بصورة فاعلة في الدورة الاقتصادية العالمية.

وبالتوازي، سيتم العمل على تحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية وحدات الإنتاج ومزيد تحسين نجاعة الهياكل والمؤسسات العمومية فضلا عن تكريس احترام مقتضيات الحوكمة والانخراط الفاعل للأطراف الاجتماعية في الشأن التنموي.

الفهرس

1	تقديم
3	الجزء الأول : التوازنات العامة
5	الباب الأول : النتائج المنتظرة لسنة 2016
13	الباب الثاني : منوال النمو لسنة 2017
25	الجزء الثاني : نحو تطوير هيكله الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية
27	الباب الأول : تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية
55	الباب الثاني : دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال
59	الباب الثالث : التحديث الإداري والحوكمة والوقاية من الفساد
65	الباب الرابع : الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة
73	الباب الخامس : دعم الجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية
75	الباب السادس : دعم التشغيل وتحسين التشغيلية
81	الجزء الثالث : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي
83	الباب الأول : التنمية البشرية
129	الباب الثاني : النهوض الاجتماعي
137	الجزء الرابع : الشروع في تجسيم طموح الجهات
153	الجزء الخامس : التنمية المستدامة
167	الملحق الإحصائي

اتسم العمل التنموي خلال سنة 2016 بالتقدم المسجل في تدعيم النشاط الاقتصادي واعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية المضمنة بوثيقة التوجهات الاستراتيجية ومخطط التنمية 2016-2020. وتركزت الجهود على استعادة حركية النشاط الاقتصادي ومزيد تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وذلك من خلال اعتماد إصلاحات هامة شملت القطاع المصرفي والتمويل الصغير والجباية ومنظومة الاستثمار والشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص والمنافسة. كما تركزت الجهود على معالجة الصعوبات على مستوى بعض أنشطة الإنتاج لاسيما الفسفاط والمشاريع العمومية المعطلة وتحسين نسق إنجاز برامج التنمية بالجهات الداخلية إضافة إلى تواصل دعم برامج التأهيل والإحاطة بالمؤسسات المنتجة.

وتواصل في هذا الإطار العمل على دعم التدخلات ذات الطابع الاجتماعي من خلال برامج الإحاطة والمساندة الموجهة للفئات الهشة وتحسين ظروف عيش المواطنين بإقرار الزيادات في الأجور مع التحكم في مستوى الأسعار وكذلك تواصل اعتماد برامج ومشاريع جديدة في مجالات المحافظة على البيئة والطاقات الجديدة والاقتصاد الأخضر.

واسفرت النتائج الجمالية باعتبار التطورات الظرفية على المستويين الوطني والدولي إلى تحسن نسبي لنمو الناتج المحلي الاجمالي والتصدير والاستثمار والتحكم في مستوى مؤشر الأسعار وفي المقابل تزايدت الضغوط على التوازنات المالية جراء ارتفاع عجز الميزانية وتضخم المديونية والمستوى المرتفع للعجز الجاري علاوة عن نسبة للبطالة المرتفعة بالنسبة لخريجي التعليم العالي وكذلك تواصل الضغوط التنموية بالجهات الداخلية.

وانطلاقا من جملة الصعوبات المسجلة والأولويات المضمنة بالوثيقة التوجيهية ومخطط التنمية يهدف منوال النمو لسنة 2017 بالأساس إلى الترفيع في نسق النمو واستعادة مكانة بلادنا ضمن خارطة الاستثمار الدولي بما يسهم في خلق حركية اقتصادية وفتح آفاق جديدة للفترة القادمة فضلا عن دعم ثوابت العمل التنموي القائمة على تنمية الموارد البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز استدامة التنمية.

وعلى هذا الأساس ستركز الجهود خلال سنة 2017 على اتباع سياسات اقتصادية ومالية ملائمة لدفع النشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمار مع تأمين سلامة التوازنات المالية على المدى المتوسط. وسيتمنى بذلك دعم مجهودات الدولة في تطوير البنى التحتية والخدماتية وتوفير الإحاطة والمساندة للاستثمار الخاص ومؤسسات الإنتاج حسب الأولويات والخيارات التنموية بما يمكن في ذات الوقت من الرفع من قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنهوض بالأنشطة الواعدة وذات القيمة المضافة العالية ودعم الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية.

وفي نفس السياق سيتواصل تفعيل الإصلاحات الهيكلية لمنظومة الاحاطة وتشجيع الاستثمار وتفعيل الأطر المؤسساتية لدفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مع إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة. وسيشهد مناخ الأعمال مزيد الدعم من خلال مجمل الاصلاحات المضمنة بالمخطط والرامية إلى مزيد دعم التنافسية وتعزيز التموقع في الأسواق. وسيتم العمل بالخصوص مواصلة الإصلاح الجبائي وتنفيذ استراتيجية تحديث الادارة لاسيما تحسين جودة الخدمات الإدارية وتبسيط الاجراءات لفائدة المواطن والمؤسسة وتعزيز شروط المنافسة النزيهة وتيسير النفاذ للتمويل ومساندة التصدير واقتحام الأسواق الخارجية فضلا عن دعم البنية التحتية الرقمية وتنويع خدمات الاتصالات والخدمات الالكترونية.

كما سيتواصل تطوير الاستراتيجيات القطاعية بهدف الرفع من القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي وذلك من خلال العمل على الاستفادة من سلاسل القيمة ومخرجات البحث والتطوير وتفعيل شبكة الأقطاب والمراكز التكنولوجية. وسيرتكز تنفيذ البرامج الوطنية في مجالات البنية الأساسية على استكمال مشاريع الطرقات السيارة وتدعيم الطرقات الرابطة بين مختلف الجهات وبالمناطق الحضرية الكبرى. وسيتم في نفس الاتجاه تهيئة مناطق صناعية جديدة بالجهات الداخلية مع تحسين جودة وكلفة خدمات النقل واللوجستية بما يدعم المبادلات مع الخارج ويسهم في تحسين جاذبية المناطق الداخلية.

وبالتوازي ستتكتف الجهود الرامية إلى استحداث نسق إحداث مواطن الشغل واعتماد الآليات النشيطة الجديدة الموجهة للفئات الشابة فضلا عن ارساء قواعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني إضافة إلى إقرار إصلاح منظومة التربية وتطوير منظومات التكوين والتعليم العالي بما يتوافق وحاجيات السوق بالإضافة إلى تواصل تحسين ظروف العيش من خلال توفير شبكة إحاطة اجتماعية للفئات المستهدفة وتنفيذ البرامج والمشاريع الصحية ودعم الأنشطة الثقافية والشبابية ومزيد ربط الصلة بالتونسيين بالخارج.

وستتركز الجهود كذلك على دعم استدامة التنمية من خلال تسريع نسق تنفيذ المشاريع البيئية والعناية بالمحيط والتوجه نحو تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر من خلال معالجة مصادر التلوث وتواصل تعزيز قدرات الجماعات المحلية في مجال النظافة فضلا عن تدعيم إنتاج الطاقات المتجددة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما سيتواصل الحدّ من الفوارق بين الجهات بفضل دعم برامج التنمية الجهوية الرامية إلى مزيد تحسين ظروف العيش وخلق حركية تنموية بالمناطق الداخلية إضافة إلى العمل استقطاب الاستثمار الخاص بالعلاقة مع الطاقات والامكانات الهامة المتاحة.

الجزء الأول
التوازنات العامة

النتائج المنتظرة لسنة 2016

تميزت الفترة الاولى من سنة 2016 باستقرار المشهد السياسي وتسجيل تحسن نسبي للوضع الأمني علاوة على استكمال أشغال المخطط التنموي للفترة 2016-2020 والمصادقة على جملة من الإصلاحات الهيكلية الهامة في عديد المجالات الحيوية للاقتصاد كقانون الاستثمار وقانون المنافسة والأسعار وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون البنوك والقانون الأساسي للبنك المركزي التونسي.

ولقد اتسم الوضع الاقتصادي بتحسن نسبي لنسق النمو مع تسجيل بوادر الاسترجاع التدريجي والتصاعدي لانتاج الفسفاط ومشتقاته وكذلك تحسن مؤشرات السياحة منذ شهر جويلية علاوة على مواصلة التحكم في تطور الأسعار. إلا أنه في المقابل، تواصلت الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة بسبب ارتفاع كتلة الاجور وتراجع الموارد الذاتية.

المحيط العالمي

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال الفترة الأولى من سنة 2016 بتباين نسب النمو على مستوى مختلف الدول مع استمرار وجود عديد المخاطر التي تشوب آفاق النمو العالمي علاوة على تذبذب أسعار الصرف وتراجع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية.

– نمو معتدل للاقتصاد العالمي : اتسم النشاط الاقتصادي منطقة الاورو بتطور النمو بنسبة 1.6% خلال الثلاثي الثاني مقابل 2.0% خلال نفس الفترة من سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسجيل مستويات ضعيفة لسعر صرف الأورو إضافة إلى محافظة البنك المركزي الاوروبي على نسبة الفائدة المديرية في مستويات ضعيفة بهدف معاضدة النشاط الاقتصادي في المنطقة. أما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد تطور الناتج بنسبة 1.3% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016 مقابل 3.0% مسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة تباطؤ الاستثمار والتصدير على حد سواء وذلك بالرغم من الدور الإيجابي للاستهلاك الخاص في مساندة الاقتصاد الأمريكي في ظل التحسن المتواصل لسوق الشغل والطلب المتزايد على سوق العقارات.

– ارتفاع طفيف للمؤشر العام لأسعار المواد الأساسية (باستثناء الطاقة) بنسبة 0.8% في شهر أكتوبر بحساب التغيرات الشهرية مقابل انخفاض بنسبة 1.4% خلال شهر سبتمبر 2016. وشمل هذا التطور

بالخصوص أسعار المنتجات الغذائية التي ارتفعت بنسبة 0.9% فيما سجلت أسعار المحروقات ارتفاعا بنسبة 6.3% بحساب التغييرات الشهرية خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 حيث بلغ معدل البرنت 49.52 دولار للبرميل.

– تراجع سعر صرف الاورو مقابل الدولار خلال الفترة الأخيرة ليستقر في حدود 1.1026 خلال شهر أكتوبر 2016 مقابل معدل 1.1212 خلال شهر سبتمبر مما ساهم في دعم تنافسية صادرات بلدان المنطقة.

على الصعيد الوطني

اتسم الوضع الاقتصادي بتراجع النشاط في قطاعي الفلاحة والمحروقات علاوة على تواصل الضغوط المسطرة على التوازنات العامة التي لا تزال دون الانجازات المحققة والأهداف المرسومة.

الإنتاج

تطور الناتج المحلي الاجمالي الثلاثي خلال السداسي الأول من سنة 2016 بنسبة 1.2% وذلك على أساس نمو الناتج بنسبة 1.4% خلال الثلاثي الثاني و1.0% خلال الثلاثي الأول. هذا وارتفع الناتج خلال الثلاثي الثاني بنسبة 0.2% بحساب التغييرات الثلاثية.

(بحساب الانزلاق السنوي) (%)	ث1-2016	ث2-2016	السداسي الأول 2016
الفلاحة والصيد البحري	3.1-	3.6-	3.4-
الصناعات المعملية	1.4	3.1	2.2
الصناعات غير المعملية	0.9-	0.5-	0.8-
الخدمات المسوقة	1.0	1.2	1.1
الناتج المحلي الإجمالي	1.0	1.4	1.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويبرز من خلال المعطيات المتوفرة بالخصوص :

– تراجع ملحوظ للقيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 3.6% بالأسعار القارة خلال الثلاثي الثاني مقابل 9.1% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2015 وذلك بسبب انخفاض إنتاج الحبوب لهذه السنة.

– تطور النشاط في قطاع الصناعات المعملية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016 بنسبة 3.1% مقابل انخفاض بنسبة 0.9% خلال نفس الفترة من سنة 2015 نتيجة تطور النشاط في قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 28.9% مقابل تراجع بنسبة 18.6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية وذلك بفضل التطور الهام لإنتاج الفسفاط منذ شهر أفريل ليلبلغ 942 ألف طن خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016 مقابل 600 ألف طن خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. هذا فضلا عن تطور القيمة المضافة في قطاع

الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 2.7% مقابل 0.6% مسجلة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2015. إلا أنه في المقابل تم تسجيل تراجع للقيمة المضافة في كل من قطاعي الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة مواد البناء والخزف على التوالي بـ 0.6% و 0.4%.

- انخفاض القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 0.5% خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقابل انخفاض بنسبة 2.9% خلال نفس الفترة من سنة 2015 و 0.9% خلال الثلاثي الأول من سنة 2016، وذلك بسبب تراجع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 8.9%، كما تشير المؤشرات الظرفية إلى تراجع إنتاج النفط الخام إلى موفى شهر أوت 2016 بنسبة 7.8% أي بمعدل 46.7 ألف برميلا يوميا مقابل 51.1 ألف برميلا يوميا خلال نفس الفترة سنة 2015. ولقد تقلص الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي إلى موفى شهر أوت من سنة 2016 إلى مستوى 5.98 مليون متر مكعب يوميا مقابل 6.95 مليون متر مكعب يوميا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015.
- نمو قطاع الخدمات المسوقة بنسبة 1.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016 مقابل تطور طفيف بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية، ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المواصلات وكذلك قطاع الخدمات المالية على التوالي بنسب 5.6% و 3.5% فيما تراجع النشاط في قطاع خدمات النزل والمقاهي والمطاعم بنسبة 5.3%، وفي قطاع النقل بنسبة 1.0%.

واستنادا الى النتائج المسجلة وآفاق تطور بعض الأنشطة خلال الفترة المتبقية من السنة الحالية ينتظر بالنسبة لكامل السنة تحقيق نسبة نمو للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% بالأسعار القارة مقابل 0.8% سنة 2015، علما وأنه بدون احتساب قطاع الفلاحة ينتظر أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.0%.

الاستثمار

شهدت الفترة الأولى من هذه السنة تطورات متباينة للمؤشرات المتعلقة بالاستثمار وهو ما يتجلى من خلال:

- تطور المساعدات للاقتصاد بنسبة 6.7% إلى موفى شهر سبتمبر سنة 2016 مقابل ارتفاع بنسبة 3.5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.
- تطور هام لنوايا الاستثمار في القطاع الصناعي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2016 (2371.4 م د مقابل 1874.2 م د). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نوايا الاستثمار في قطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الغذائية على التوالي بنسبة 111.6% و 61.3% مقابل تراجع لنوايا الاستثمار في قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور وقطاع النسيج والملابس بنسبة تقدر على التوالي بـ 1.7% و 31.4%.
- تطور نفقات التنمية بعنوان ميزانية الدولة بنسبة 26.9% لتبلغ 3491.2 م د في موفى شهر سبتمبر 2016 حيث بلغت نسبة الانجاز خلال هذه الفترة 64.6% من الاعتمادات المضمنة في قانون المالية لسنة 2016.

- ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 5.9% إلى موفى شهر أكتوبر من السنة الجارية مقابل تراجع بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة من سنة 2015.
- انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 2.1% في موفى سبتمبر 2016 ليلبغ 1379.0 م د مقابل 1408.7 م د خلال نفس الفترة من السنة الماضية نتيجة التراجع الملحوظ للاستثمارات في قطاع الخدمات.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يتطور الاستثمار الجملي خلال كامل السنة بنسبة 7.0% بالأسعار الجارية وأن تبلغ نسبة الاستثمار 19.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

ميزان المدفوعات

شهدت العشرة أشهر الأولى من سنة 2016 ارتفاعا للصادرات والواردات على التوالي بنسبة 2.9% و 3.7% مقابل تطور سلبي لعنصري المبادلات على التوالي بنسبة 2.5% و 6.1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وقد أدت هذه التطورات إلى تقاوم العجز التجاري الذي بلغ 10781.2 م د مقابل 10237 م د خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2015 وإلى تراجع نسبة التغطية بـ 0.5 من النقاط لتبلغ 68.4%.

وتفسر النتائج المسجلة على مستوى الصادرات أساسا بـ:

- ارتفاع صادرات الفسفاط والمناجم بنسبة 52% بالعلاقة مع ارتفاع مبيعات كل من الحامض الفوسفوري و "DAP" وثلاثي ربيع الفسفاط.
- ارتفاع هام لصادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 15.3% نتيجة تحسن مبيعات كل من معدات النقل والصناعات الكهربائية والصناعات الميكانيكية الأخرى.
- ارتفاع صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 7.5% نتيجة تحسن مبيعات الملابس الجاهزة والأقمشة والأحذية مقابل استقرار مبيعات الملابس المحبوكة.
- انخفاض مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 31% نتيجة التراجع الكبير لصادرات زيت الزيتون ومبيعات قطاع الطاقة بنسبة 44.1% بالعلاقة مع تراجع صادرات كل من النفط الخام والمواد المكررة.

أما على مستوى الواردات، فتتمثل أهم النتائج المسجلة في:

- ارتفاع واردات المواد الأولية والنصف مصنعة ومواد التجهيز على التوالي بنسبة 9.9% و 5.9% بالعلاقة مع تطور نسق الاستثمار وحاجيات المؤسسات الاقتصادية.
- زيادة واردات المواد الاستهلاكية بنسبة 9.1% خاصة نتيجة ارتفاع واردات السيارات السياحية والمواد البلاستيكية والتبغ وغيرها من المواد الغير الأساسية.

- تراجع واردات المواد الغذائية بنسبة 1.5% بالعلاقة مع انخفاض واردات كل من القمح الصلب والقمح اللين والسكر مقابل استقرار واردات الزيوت النباتية وارتفاع واردات الشعير والقطانيا.
- تواصل انخفاض واردات مواد الطاقة بنسبة 20.8% نتيجة تراجع واردات النفط الخام مقابل ارتفاع واردات المواد المكررة والغاز الطبيعي.

وفيما يتعلق بهيكله المبادلات حسب النظام التجاري فقد عرف النظام الموجّه كلياً للتصدير تحسناً في أدائه حيث تطورت الصادرات والواردات على التوالي بنسبة 13.5% و 12.7% مقابل شبه استقرار لعنصري المبادلات خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2015 في حين سجل النظام العام انخفاضاً للصادرات بنسبة 19.9% واستقراراً للواردات على التوالي مقابل -8.6% و -8.1% خلال نفس الفترة من سنة 2015.

وباعتبار التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فقد عرفت المبيعات باتجاه الاتحاد الأوروبي شبه استقرار (+0.6%) مقابل ارتفاع ملحوظ للصادرات باتجاه الجزائر بنسبة 36% مقارنة بالعشرة أشهر الأولى من سنة 2015.

وبالتوازي شهدت العشرة أشهر الأولى من سنة 2016 تراجعاً في العائدات السياحية بنسبة 7.1% في حين تحسنت مداخيل الشغل بنسبة 3.2% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 وذلك بالعلاقة مع تطور النشاط الاقتصادي في البلدان الشريكة وخاصة تراجع قيمة الدينار.

أما على مستوى تدفق رؤوس الأموال فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2016 انخفاضاً بنسبة 2.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 ليبلغ 1379 م د. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تراجع الاستثمار في قطاع الخدمات (-49.1%).

وبالنظر إلى تطور باقي التحويلات والعمليات المالية مع الخارج بلغت الموجودات من العملة 13 070.5 م د إلى غاية 11 نوفمبر 2016 لتمثل ما يعادل 115 يوماً من التوريد مقابل 12 931.8 م د و 117 يوماً خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال الفترة المنقضية من سنة 2016 سحب القسط الأول بعنوان البرنامج الجديد المبرم مع صندوق النقد الدولي بقيمة 653 م د وتعبئة قرض بقيمة 645 م د بعنوان برنامج تعصير القطاع المالي 2016-2017 من البنك الإفريقي للتنمية. كما تم إصدار قرض رقايعي من السوق المالية بضمان من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومرت قرابة 1100 م د.

هذا وأثرت هذه التطورات على قيمة الدينار الذي واصل تراجعته تجاه أهم العملات الأجنبية حيث انخفضت قيمته مقابل كل من الدولار والأورو على التوالي بنسبة 9.5% و 11.1% بين معدل شهر أكتوبر ومعدل شهر جانفي 2016.

ميزانية الدولة

أبرزت معطيات تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى شهر سبتمبر 2016:

- ارتفاع الموارد الذاتية للدولة نتيجة ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 0.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 لتبلغ 13 764.5 م د بالعلاقة مع ارتفاع مداخل الضريبة على الدخل والمعلوم على الاستهلاك. كما ارتفعت المداخل غير الجبائية بنسبة 44.2% لتبلغ 1 857.9 م د نتيجة ارتفاع مداخل عبور أنبوب الغاز إضافة إلى التحويلات الاستثنائية بعنوان لزمة الهاتف الجوال الجيل الرابع (471 م د) واتصالات تونس (397 م د).
- ارتفاع ملحوظ في نفقات التصرف بنسبة 7.9% لتبلغ 13 103.5 م د نتيجة ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 18.7%. كما ارتفعت نفقات التنمية بنسبة 26.9% لتبلغ 3 491.2 م د بالعلاقة مع تحسن نسق إنجاز الاستثمارات العمومية.
- توسع عجز الميزانية ليبلغ حوالي 3 224.2 م د مقابل 1 325.1 م د خلال نفس الفترة من سنة 2015. كما تجاوز حجم الدين العمومي المستوى المقدر لكامل السنة ليبلغ 54 870.9 م د مقابل 43 989.2 م د.

وعلى هذا الأساس، يشير تحيين تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 الى:

- ارتفاع الموارد الذاتية للميزانية بنسبة 5.9% لتبلغ 21 341 م د نتيجة الارتفاع المنتظر للمداخيل الجبائية بقيمة 348 م د بالعلاقة مع الارتفاع الملحوظ في مداخل الضريبة على الدخل ومداخل المعلوم على الاستهلاك وكذلك الارتفاع المنتظر للمداخيل غير الجبائية بقيمة 833 م د لتبلغ 2 506 م د.
- ارتفاع النفقات حيث ينتظر أن يبلغ إجمالي الإنفاق 29 154 م د بعنوان سنة 2016 أي بزيادة قدرها 2 292 م د مقارنة بموفى سنة 2015 حيث ستسجل نفقات التصرف ارتفاعا بنسبة 7.3% نتيجة ارتفاع نفقات التأجير بقيمة 1 569 م د على إثر تطبيق برنامجي الزيادات العامة والخصوصية للأجور. في المقابل ينتظر أن تتراجع نفقات الدعم بقيمة 653 م د بالعلاقة مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما ستسجل نفقات التنمية ارتفاعا بنسبة 10.3% نتيجة التحسن الحاصل في نسق إنجاز المشاريع العمومية. أما نفقات خدمة الدين فسترتفع بنسبة 13.8% لتبلغ 5 250 م د بالعلاقة مع التأثير المباشر لتدهور سعر صرف الدينار.
- تعبئة موارد اقتراض بقيمة 7 813 م د أي بزيادة بنسبة 16.2% تتوزع الى موارد اقتراض داخلي بقيمة 3 055 م د وهو ما يطرح إشكالية خطر المزاحمة لتمويل القطاع الخاص إضافة إلى تعبئة موارد اقتراض خارجي بقيمة 4 758 م د وهو ما سيؤثر على حجم الدين العمومي واستدامته على المدى المتوسط.

واستنادا الى جملة المعطيات ينتظر أن تبلغ نسبة عجز الميزانية من الناتج دون اعتبار موارد التخصيص والهبات ومداخل المصادرة 5.7% في موفى سنة 2016 مقابل 4.8% مسجلة خلال سنة 2015. كما ستبلغ نسبة التداين العمومي من الناتج حوالي 63.2% مقابل 54.9% مسجلة سنة 2015.

موارد واستعمالات الجهاز المالي

سجل توازن الجهاز المالي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2016 تسارعا لنسق نمو الكتلة النقدية (ن3) بنسبة 4.4% مقابل 2.5% مسجلة خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. ويعكس هذا التطور بالأساس:

- الارتفاع الهام لنسق نمو النقد اليدوي الذي بلغ 13.6% مقابل 4.4% مسجلة قبل سنة وذلك نتيجة الأثر الموسمي الناتج عن تزايد الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول (شهر رمضان والموسم الصيفي).
- ارتفاع صافي المستحقات على الدولة (11.9% مقابل 6.8% في سنة 2015) وذلك نتيجة الأثر المتزامن لزيادة قائم رفاع الخزينة في محفظة سندات البنوك (42.8% مقابل 9.6%) بالعلاقة مع لجوء الدولة المكثف إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الميزانية وتواصل التراجع الهام لحاصل الحساب الجاري للخزينة (65.0%- مقابل 45.9%).
- تسارع نسق نمو المساعدات للاقتصاد بنسبة 6.1% مقابل 3.1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وعلى أساس هذه التطورات وباعتبار توقعات نسق النمو والاستثمار لكامل السنة ينتظر أن تتطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) بنسبة 6.9% سنة 2016 مقابل 5.3% في سنة 2015 وأن تطور المساعدات للاقتصاد بنسبة 7.7% مقابل 6.2% في سنة 2015.

الأسعار

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بنسبة 3.9% خلال شهر أكتوبر مقارنة بنفس الشهر من السنة الماضية خاصة بفضل التحكم في مؤشر أسعار المواد الغذائية الذي بلغ نسبة 2.7%.

ويبرز من خلال تحليل المعطيات المتوفرة ما يلي:

- تطور أسعار المواد الحرة (73% من مجموع السلة) بنسبة 4.8% خلال شهر أكتوبر بحساب الانزلاق السنوي مقابل ارتفاع طفيف بنسبة 1.1% بالنسبة للمواد المؤطرة (23% من مجموع السلة).
 - ارتفاع مؤشر الأسعار دون اعتبار الطاقة والتغذية بنسبة 5.0% خلال شهر أكتوبر من سنة 2016.
- ويفسر التحكم النسبي في تطور مستوى الأسعار بمفعول الاجراءات الظرفية والتدابير التي تم اقرارها لمعالجة الإشكاليات المتصلة بالعرض لدعم إنتاج بعض المواد الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية وتكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم الحوار والتشاور مع المهنيين لتعديل الأسعار.

وعلى أساس النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية ينتظر أن يتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 3.6% بعنوان كامل سنة 2016.

منوال النموّ لسنة 2017

تكتسي سنة 2017 أهمية قصوى في المسار الإنمائي الوطني باعتبارها السنة الثانية من تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020 وسنة مفصلية في مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية حيث ستشهد تفعيل الإصلاحات الهيكلية في مجالات حيوية تشمل القطاع المصرفي وقطاع التأمين والمالية العمومية إضافة إلى مواصلة الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال من خلال إدخال إصلاحات جذرية في الوظيفة العمومية ومنظومات الاستثمار والتمويل فضلا عن الشروع في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى المدرجة ضمن المخطط الاستراتيجي.

ومن هذا المنطلق، يستند منوال النمو لسنة 2017 إلى استرجاع تدريجي للنسق العادي للنمو على أن يكون نمو إدماجي ومستدام قادر على استغلال كل الطاقات الكامنة للاقتصاد وتوجيهها تدريجيا نحو خلق الثروة والتشغيل بالتوازي مع العمل على التحكم تدريجيا في التوازنات الكبرى للاقتصاد مع التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي من شأنها إعطاء إشارات إيجابية لإعادة الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين في أفق الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد.

المحيط العالمي

تضمنت تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أكتوبر نموّ الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% سنة 2017 مقابل 3.1% سنة 2016 وذلك على أساس توفر عدة شروط أهمها:

- استرجاع تدريجي للنشاط الاقتصادي في عديد الدول التي شهدت صعوبات خلال السنوات السابقة خاصة روسيا والبرازيل.
- نجاح برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني مع المحافظة على نسق النمو في مستويات مرتفعة.
- التسريع في نسق نمو النشاط الاقتصادي للبلدان المصدرة للمواد الأولية.

ويرتكز هذا التحيين على:

- تطور النمو في منطقة الأورو بحوالي 1.5% خلال سنة 2017 مقابل 1.7% سنة 2016 مردّه بالأساس التباطؤ المنتظر للنشاط الاقتصادي في كل من ألمانيا (1.4% مقابل 1.7%) وإسبانيا (2.2% مقابل 3.1%) واستقرار النمو في فرنسا في حدود 1.3%.

- نمو النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.2% سنة 2017 نتيجة استرجاع ديناميكية الانتاج والنمو فضلا عن تطور الاستهلاك بعنصريه الخاص والعمومي.
- تطور النشاط الاقتصادي في اليابان بنسبة 0.6% سنة 2017 مقابل 0.5% سنة 2016 بفضل مجمل الاجراءات التي تم اقرارها لدفع النمو بالتوازي مع مواصلة اتباع سياسة مالية توسعية لاستحثاث نسق الاستهلاك الخاص.
- تطور النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 4.6% سنة 2017 مقابل 4.2% سنة 2016 بدفع من الهند (7.6% أي نفس المستوى المنتظر لسنة 2016) والصين (6.2% مقابل 6.6%).
- وسيساهم استرجاع النشاط الاقتصادي العالمي في تسريع نسق نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات ليبليغ 3.8% سنة 2017 مقابل 2.3% سنة 2016.
- كما ستشهد سنة 2017 أيضا تواصل الارتفاع القياسي لنسبة البطالة في العالم حسب منظمة العمل الدولية لتبلغ 6% أي ما يعادل 200 مليون عاطل عن العمل.
- وبخصوص تطور الأسعار العالمية فمن المتوقع أن:
- ترتفع نسب التضخم في البلدان المصنعة لتبلغ 1.7% سنة 2017 مقابل 0.8% سنة 2016 بالعلاقة مع تحسن مستوى الطلب.
- تستقر نسب التضخم في الدول الصاعدة والنامية في نفس المستوى المنتظر لسنة 2016 أي 4.4%.
- أما على مستوى الأسواق العالمية للنفط، فينتظر أن يرتفع معدل سعر النفط إلى 50.64 دولار للبرميل سنة 2017 نتيجة الزيادة التدريجية في الطلب العالمي للمحروقات مع المحافظة على مستوى الإنتاج.

المحيط الوطني

يفترض منوال النمو لسنة 2017 تدعيم نمو النشاط الاقتصادي ووضعه على مسار النمو المستدام والإدماجي بفضل الجهود المبذولة لإرساء مناخ عام ملائم يعكس الإرادة القوية لاستكمال بناء الإطار المؤسسي والتشريعي وتكريس الانتقال الاقتصادي وتفعيل الإصلاحات الهيكلية في جميع المجالات علاوة على انجاز المشاريع الكبرى المدرجة في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020.

وتتمثل أهم سمات منوال النمو لسنة 2017 في:

النمو

تم رسم منوال النمو لسنة 2017 على أساس نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.5% مقابل 1.5% منتظرة لسنة 2016. وتجدر الاشارة الى أن الناتج المحلي الاجمالي بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري سيتطور بنسبة 2.3% سنة 2017 مقابل 2.0% منتظرة لسنة 2016.

وسييسهم هذا المستوى من النمو في مزيد تحسين الدخل الفردي ليبلغ 9 278 دينار سنة 2017 مقابل 8611 دينار سنة 2016.

ويتضمن منوال التنمية لسنة 2017 :

- تطور القيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 4.0% على أساس انتاج للحبوب يقدر بـ 19 مليون قنطار مقابل 13 مليون قنطار سنة 2016 وإنتاج لزيتون الزيت حدد بـ 500 ألف طن مقابل 700 ألف طن سنة 2016 و 1700 ألف طن سنة 2015.
- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بنسبة 3.2% خاصة نتيجة ارتفاع القيمة المضافة في قطاعي الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء والخزف والبلور على التوالي بنسبة 7.0% و 3.9% إضافة إلى الاسترجاع التدريجي لديناميكية قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية حيث ينتظر أن ينمو بنسبة 4.5% سنة 2017.
- نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 2.3% بفضل نمو النشاط في كل من قطاع المناجم وقطاع الكهرباء بنسق يفوق نسق تطور الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017.
- نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2.7% تستند الى تطور إيجابي لجل مكونات القطاع.

تطور نسب نمو القطاعات ومساهماتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)

2017		2016		
المساهمة في النمو	نسبة النمو	المساهمة في النمو	نسبة النمو	
0.4	4.0	0.4-	3.9-	الفلاحة والصيد البحري
0.5	3.2	0.4	2.2	الصناعات المعملية
0.3	2.3	0.2-	2.0-	الصناعات غير المعملية
1.2	2.7	1.1	2.6	الخدمات المسوقة
0.1	0.7	0.6	3.1	الخدمات غير المسوقة
2.5	2.5	1.5	1.5	الناتج المحلي الاجمالي

مصادر النمو

يعتمد منوال النمو لسنة 2017 على تطور مساهمة الطلب الداخلي في النمو خاصة بفضل الزيادة في مساهمة الاستثمار في النمو.

ويفسر هذا الارتفاع الملحوظ لمساهمة الاستثمار في النمو بالتحسن المرتقب على مستوى مناخ الأعمال في ظل التقدم في تنفيذ مجمل الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى الارتقاء بالجهود الاستثمارية وبخاصة الاستثمار الخاص.

الاستهلاك

يندرج التحكم في تطور الاستهلاك في مستويات مقبولة في إطار تجسيم الأهداف التنموية المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020 والمتعلقة أساسا بمواصلة ترشيد الاستهلاك بالتوازي مع تعزيز مساهمة كل من الاستثمار والصادرات.

ومن هذا المنطلق، ينتظر أن يستقر تطوّر الاستهلاك الخاص في حدود 3.6% أي نفس المستوى المنتظر لسنة 2016. وفي المقابل، ينتظر أن ينحصر تطور الاستهلاك العمومي في حدود 0.6% مقابل 3.1% سنة 2016. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الاستهلاك بعنصريه الخاص والعام مثل خلال السنوات الأخيرة القاطرة الأساسية للنمو خاصة في الفترات التي شهدت تراجعاً في الاستثمار والتصدير.

الاستثمار

ينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 10.2% بالأسعار الجارية سنة 2017 ليرتفع حجمه إلى 19599 م د ما يعادل 19.9% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 2530 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 2050 م د متوقعة لسنة 2016.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 8.5% لتبلغ 1400 م د بالأسعار الجارية سنة 2017 وتتضمن نسبة 60% سيقع إنجازها من قبل القطاع الخاص.
- ارتفاع الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنحو 0.2% لتبلغ 3325 م د. وتتضمن هذه الاستثمارات زيادة هامة في استثمارات قطاع الكهرباء والغاز بنسبة 22.7% حيث ينتظر أن تشهد السنة القادمة إنجاز تربيّتان غازيتان بالمرناقية (220 م د) والتقدم في برنامج الكهرباء الثاني عشر (120 م د) وإنجاز برنامج النقل الفاصل للكهرباء (50 م د).

- أما على مستوى قطاع النفط والغاز الطبيعي فينتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات 1525 م د خلال سنة 2017 مقابل 1861 م د سنة 2016 منها 1076 م د لتطوير الحقول النفطية والغازية و450 م د لإنجاز برنامج البحث والاستكشاف.
- تطور الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 11.2% مردها أساسا الزيادة الهامة في استثمارات قطاع النقل التي ستبلغ 3850 م د سنة 2017 مقابل 2774 سنة 2016 حيث ينتظر خلال السنة القادمة الشروع في تهيئة الجذع المركزي لخط المترو بوسط العاصمة واقتناء الشركة التونسية للملاحة لسفينتين لنقل الصب واقتناء 1108 حافلة لفائدة الشركات العمومية للنقل البري.

تطور مصادر النمو (%)

2017	2016	
		الطلب الداخلي
2.9	3.5	الاستهلاك
5.5	2.8	الاستثمار
		الطلب الخارجي
3.5	0.9-	الصادرات
2.9	0.3	الواردات
2.5	1.5	الناتج المحلي الاجمالي

التشغيل

بالنظر لمقتضيات الفترة ولتطور الظروف الإقتصادي، وبحسب تقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2017 فإنه من المنتظر أن تبلغ إحدائات الشغل حوالي 58 ألف موطن شغل جديد وذلك دون اعتبار احداثات الشغل المتأتية من الإجراءات الاستثنائية والمقدرة بحوالي 15 ألف موطن شغل جديد خلال سنة 2017.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يعتمد منوال التنمية لسنة 2017 على استرجاع ديناميكية النشاط في عدد من القطاعات الحيوية التي عرفت بعض الصعوبات خلال السنوات الأخيرة على غرار الفسفاط والمناجم والسياحة وتحسن الطلب الخارجي الموجب لتونس وكذلك تحسن الطلب الداخلي.

وتقترض التقديرات تطور صادرات وواردات السلع والخدمات على التوالي بنسبة 6.8% و5.7% بالأسعار الجارية مقابل 1.1% و1.8% منتظرة لسنة 2016.

ويتضمن هذا النسق تطور صادرات وواردات السلع على التوالي بنسبة 6% و5.8% بالأسعار الجارية.

فعلى مستوى الصادرات، يتوقع أن تتحسن مبيعات جل القطاعات المصدرة على غرار الطاقة بنسبة 7% على أساس تحسن الإنتاج بأهم الحقول النفطية وكذلك النسيج والملابس والجلد والصناعات الميكانيكية والالكترونية التي يتوقع أن تنمو على التوالي بنسبة 4.6% و7.6% بالعلاقة مع تحسن الطلب الخارجي الموجه لتونس. كما يتوقع أن ترتفع مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 3% نتيجة تحسن انتاج التمور والقوارص والأسماك وباقي المواد الغذائية وأن تستقر صادرات الفسفاط والمناجم (0.5%) مقارنة بسنة 2016.

تطور صادرات السلع حسب القطاعات (%)

2017	2016	
6.0	1.9	مجموع الصادرات
3.0	27.0-	الفلاحة والصناعات الغذائية
0.5	63.0	الفسفاط والمناجم
7.0	30.0-	الطاقة
4.6	4.6	النسيج والملابس والجلد
7.6	8.6	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
7.6	7.7	صادرات أخرى

وفيما يتعلق بالواردات، فينتظر أن ترتفع واردات جل المواد حيث يتوقع أن تتطور واردات مواد التجهيز والمواد الأولية والنصف المصنعة على التوالي بنسبة 9.3% و4.9% بالعلاقة مع تطور نسق الاستثمار وحاجيات المؤسسات الاقتصادية. كما يتوقع أن ترتفع واردات المواد الاستهلاكية والطاقة على التوالي بنسبة 5.5% و6% بالعلاقة مع تطور الأسعار العالمية في حين تفترض تقديرات المواد الغذائية ارتفاع الواردات بـ1% على أساس تحسن إنتاج الحبوب.

تطور واردات السلع حسب المواد (%)

2017	2016	
5.8	1.4	مجموع الواردات
1.0	1.0-	المواد الغذائية
4.9	7.0	المواد الأولية والنصف المصنعة
9.3	2.0	مواد التجهيز
5.5	6.5	المواد الاستهلاكية
6.0	20.0-	الطاقة

أما على مستوى الخدمات فتشير التقديرات إلى تطور العائدات السياحية بنسبة 15% سنة 2017 على أساس توقع تعافي تدريجي لنشاط القطاع السياحي وارتفاع مداخل الشغل بنسبة 5% مقارنة بسنة 2016.

وبناء على هذه التطورات وباعتبار تطور مداخيل العوامل والتحويلات الجارية ينتظر أن يبلغ العجز الجاري للمدفوعات الخارجية لكامل سنة 2017 نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8.7% متوقعة سنة 2016. وابتعاد المستوى المتوقع للعجز الجاري ومتطلبات تسديد أصل الدين وكذلك الترفيع في الاحتياطي من العملة الأجنبية بقيمة 100 م د لتغطية ما لا يقل عن 130 يوم توريد ينتظر أن تبلغ جملة الحاجيات من التمويل الخارجي سنة 2017 ما قيمته 12741 م د.

الأسعار

ستشهد السنة المقبلة تواصل الجهود الرامية الى مزيد التحكم في تطور الأسعار حيث ينتظر أن تستقر نسبة التضخم في حدود 3.6% بمفعول مجمل الاجراءات الرامية الى التحكم في مسالك التوزيع والتقليص من التهريب والتجارة الموازية.

تمويل الاقتصاد

يفترض تجسيم منوال التنمية لسنة 2017 تكثيف الجهود لاسترجاع صلاية التوازنات المالية الداخلية والخارجية مع العمل في ذات الوقت على توفير التمويل الملائم للنشاط الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي وتوفير المساندة اللازمة لخلق حركية تنموية تستجيب لأولويات المخطط التنموي 2016-2020.

وباعتبار تنامي حاجيات التمويل الجملي للاقتصاد وتواصل الضغوط لتعبئة الموارد المالية على المستويين الداخلي والخارجي تتسم هيكله التمويل بتحسين مساهمة موارد الادخار الوطني من جهة وذلك بفضل إضفاء نجاعة أكبر على السياسات المالية وتحسين الادخار المؤسساتي ومواصلة تحسين خدمات الجهاز المصرفي الموجهة لتعبئة الادخار وأيضا ومواصلة تعبئة موارد التمويل الخارجي وتحسين هيكلتها من جهة أخرى.

الحصة	2017	الحصة	2016	الحصة	2015	
(%)	(م د)	(%)	(م د)	(%)	(م د)	
%100,0	25032.3	%100,0	22312.1	%100,0	21056.8	مجموع الحاجيات
78.3	19599.0	79.7	17791	78.9	16622.0	الاستثمار الجملي
2.7	685.8	3.5	779.2	9.1	1905.8	تغيير المخزون
18.6	4647.5	14.9	3328.9	8.3	1746.0	تسديد أصل الدين ونفقات أخرى
0.4	100.0	1.9	413.0	3.7	783.0	الترفيع في احتياطي العملة
%100,0	25032.3	%100,0	22312.1	%100,0	21056.8	مجموع الموارد
49.1	12291.6	47.5	10605.2	52.1	10976.1	الادخار الوطني
50.9	12740.7	52.5	11706.9	47.9	10080.7	التمويل الخارجي

التمويل الداخلي

يعتمد منوال النمو المرسوم لسنة 2017 على تحسين حجم الادخار الوطني والترفيح في مساهمته في تمويل الاقتصاد مع السعي إلى استرجاع سلامة التوازنات المالية من خلال مواصلة الإصلاحات المبرمجة في مجال التصرف في المالية العمومية والنظام الجبائي إضافة إلى تطوير الجهاز المالي والنقدي لضمان توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الدورة الاقتصادية.

الادخار

تتبنى تقديرات منوال النمو لسنة 2017 على تمويل أكبر قسط ممكن من حاجيات الاقتصاد بواسطة الموارد الداخلية حيث ينتظر أن تبلغ موارد الادخار الوطني 12291.6 م د مقابل 10605.2 م د منتظرة سنة 2016 لتمثل حوالي 12.3% من الدخل الوطني المتاح الخام وتساهم في تغطية حاجيات التمويل الجمالية في حدود 49.1% مقابل نسبة 47.5% منتظرة في سنة 2016. ويفسر هذا الارتفاع في حجم الادخار الوطني بالإصلاحات المبرمجة لتطوير الادخار المؤسساتي ودفع نشاط مؤسسات التأمين إلى جانب تعزيز النواتج والخدمات البنكية في مجال تعبئة الادخار.

ميزانية الدولة

تتصهر تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2017 في اطار التوجهات المضمنة بتقديرات الاطار الجملي للنفقات على المدى المتوسط. وعلى هذا الأساس تتبنى تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2017 على تعبئة موارد ذاتية بقيمة 23895 م د أي بزيادة بحوالي 12.0% مقابل 5.9% منتظرة في موفى سنة 2016 بالعلاقة مع ارتفاع المداخيل الجبائية بحوالي 15.2% مقابل 1.9% منتظرة سنة 2016.

كما تستند التقديرات إلى تعبئة موارد اقتراض في حدود 8505 م د أي بزيادة بنسبة 8.9% مقارنة مع سنة 2016.

أما على مستوى النفقات، فتشير التقديرات إلى ارتفاعها بحوالي 11.1% لتبلغ 32400 م د نتيجة الارتفاع المنتظر في نفقات التصرف بنسبة 9.5% لتبلغ 20240 م د إلى جانب ارتفاع نفقات التنمية بحوالي 17.3% لتبلغ 6210 م د مقابل ارتفاع بنسبة 10.3% منتظرة سنة 2016.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يبلغ عجز ميزانية الدولة نسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 5.7% منتظرة سنة 2016. وبالتوازي ينتظر أن تبلغ نسبة التداين العمومي 63.7% من الناتج مقابل 63.2% منتظرة سنة 2016.

الجهاز المالي

ضبطت تقديرات توازن الجهاز المالي لسنة 2017 على أساس تواصل انتهاج سياسة نقدية محكمة هدفها المحافظة على استقرار الأسعار إلى جانب العمل على تأمين التمويل الملائم للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وباعتبار نسق النمو المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي المقدر بنسبة 2.5% ينتظر أن تتطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) بنسبة 7.6% وهو نسق يأخذ بعين الاعتبار الأهداف المرسومة للمحافظة على استقرار الأسعار.

وستتطور استعمالات الجهاز المالي بنسق يعكس الحاجيات المرتقبة لتمويل الأعوان الاقتصاديين في ضوء الأهداف المرسومة بمنوال التنمية للسنة القادمة حيث يتوقع ارتفاع قائم المساعدات للاقتصاد بنسبة 8.2%.

التمويل الخارجي

تم رسم التقديرات في مجال التمويل الخارجي لسنة 2017 على أساس مواصلة الجهود لتعبئة الموارد الملائمة لمجابهة الحاجيات المتزايدة للاقتصاد وما تفرضه من ضغوطات على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات مع السعي في ذات الوقت إلى المحافظة على استدامة الدين الخارجي ومصداقية البلاد لدى الشركاء والمؤسسات الدولية.

وقد ضبطت الحاجيات من التمويل لسنة 2017 في حدود 12741 م د بناء على تطور العجز الجاري لميزان المدفوعات والتسديدات بعنوان أصل الدين التي ستبلغ ذروتها في السنة القادمة وكذلك الترفيع من الاحتياطي من العملة الأجنبية ليغطي ما لا يقل عن أربعة أشهر توريد.

وينتظر الاستجابة لهذه الحاجيات عبر تعبئة موارد في شكل هبات بمبلغ 433 م د وقروض متوسطة وطويلة الأجل في حدود 9778 م د واستثمارات خارجية بقيمة 2530 م د.

وستتأتى أغلب الهبات المقدمة إلى تونس من قبل المفوضية الأوروبية وذلك في إطار الدعم المالي السنوي للاتحاد الأوروبي لمساندة مرحلة الانتقال الديمقراطي ودفع الاقتصاد الوطني. كما ستوفر تونس على مساعدات مالية من قبل جملة من الدول الصديقة ومؤسسات دولية في شكل هبات موجهة لمشاريع تنموية مختلفة.

وفيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأمد، فإن أغلب التمويلات سيتم تعبئتها عبر برامج التعاون متعدد الأطراف خاصة في إطار برامج دعم الميزانية والتوظيف المباشر للمشاريع. وتستند هذه القروض المبرمة بشروط ميسرة مع عدد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وفي مقدمتها البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الإسلامي للتنمية، إلى برامج إصلاحات هيكلية تعنى بصفة خاصة بالقطاع المالي والبنكي والجباية ومناخ الاستثمار والتنمية الجهوية والوظيفة العمومية. وسيمنح البنك الدولي

خلال سنة 2017 قرضا بما قيمته 500 مليون دولار لدعم تدخلات الميزانية والمساعدة على استرجاع النشاط الاقتصادي. كما سيخصص جزء آخر من هذه القروض إلى تمويل مشاريع تنموية في مجال البنية التحتية والمرافق العمومية وبرامج التنمية الفلاحية في مختلف جهات البلاد وذلك في إطار مساندة مجهود الدولة للتقليص من الفوارق بين الجهات وتحسين ظروف العيش بصفة عامة.

وبالتوازي سيقع تعبئة موارد إضافية في إطار آليات التعاون الثنائي مع عديد الدول الشقيقة والصديقة هذا إلى جانب التوجه نحو السوق المالية العالمية لاستكمال مخطط التمويل.

هذا وينتظر استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية في مختلف القطاعات الاقتصادية في ضوء التأثير الإيجابي المنتظر للندوة الدولية للاستثمار التي ستنظم بتونس قبل موفى سنة 2016 على جاذبية الاقتصاد الوطني فضلا عن مفعول الإصلاحات المعلنة في مجال تحسين مناخ الأعمال والتي من أهمها القانون الجديد للاستثمار الذي سيدخل حيز التنفيذ بدءا من سنة 2017 وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وإصلاح منظومة الجباية واستعادة الاستقرار التدريجي للتوازنات الكبرى للاقتصاد.

جدول: هيكلية التمويل الخارجي لسنتي 2016 و2017

2017	2016	(م د)
433	608	الهبات
9778	9049	القروض
2530	2050	الاستثمارات الخارجية
12741	11707	المجموع

منوال النمو لسنة 2017

2017	2016	2015	2014	(بالأسعار القارة، %)
2.5	1.5	0.8	2.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2.3	2.0	0.0	2.1	الناتج ما عدا الفلاحة
3.6	3.6	3.4	3.4	تطور الاستهلاك الخاص
3.6	3.7	4.9	4.9	تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
6.8	1.1	6.7-	2.9	صادرات الخيرات والخدمات ¹
5.7	1.8	4.6-	6.5	واردات الخيرات والخدمات ¹
10.2	7.0	0.1	0.9	تطور الاستثمار ¹
19.9	19.5	19.4	20.6	نسبة الاستثمار من الناتج
2 530	2 050	2 403	1 991	الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)
12.3	11.4	12.6	14.6	نسبة الادخار من الدخل الوطني المتاح الخام
8.1	8.7	8.8	9.1	العجز الجاري من الناتج
12.9	13.2	14.1	16.9	العجز التجاري من الناتج
9 278	8 612	8 077	7 630	الدخل الفردي (بالدينار)

¹ بالأسعار الجارية

الجزء الثاني

نحو تطوير هيكله الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية

تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

من المنتظر أن تشهد مختلف القطاعات الاقتصادية استرجاعا تدريجيا لنسق النمو وذلك بالرجوع الى تحسن الأوضاع الأمنية بالأساس والتي سيكون لها أثر إيجابي على الساحة وعلى استرجاع ثقة المستثمرين فضلا عن بؤادر ظروف مناخية ملائمة بالنسبة للقطاع الفلاحي.

كما يمثل اصدار قانون الاستثمار الجديد إشارة قوية لدعم المبادرة الخاصة وحفز الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة بالجهات الداخلية وتطوير جل القطاعات الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تساهم الندوة الدولية للاستثمار "تونس 2020" في تحسين الوجهة الاقتصادية التونسية وجلب الاستثمار الخارجي.

الفلاحة والصيد البحري

بالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الفلاحة والصيد البحري في تعزيز الأمن الغذائي والترفيه في نسبة النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، تميزت الرؤية المستقبلية لتنمية القطاع خلال الخماسية المقبلة بدعم موقع القطاع في الاقتصاد الوطني والتوجه نحو إكسابه مزيد من القيمة المضافة العالية والقدرة التنافسية وجاذبيته للاستثمار وتعصير آلياته من خلال العمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية:

- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية من خلال مواصلة تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها وترشيد استغلالها والتشجيع على استغلال الموارد المائية المتجددة فضلا عن تحسين نجاعة المناطق السقوية وإحداث مناطق جديدة وحماية المنظومات الغابية والرعية الهشة والمحافظة على الموارد البحرية وتدعيم نشاط تربية الأحياء المائية.
- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية وذلك بهدف تحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلات الفلاحية من تجزئة الملكية وتشتتها وإعداد مخطط مديري لهيكل الأراضي الدولية.

- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها وتحسين حلقات ما قبل الإنتاج والعناية بسلامة المنتجات الفلاحية وتثمين المنتج وضمان الجودة مع التركيز على مزيد استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية لبعض المنتجات الوطنية.
 - تأهيل المستغلات الفلاحية من خلال مرافقة هذه المستغلات في إطار برنامج تأهيل سيشمل حوالي 20 ألف مستغلة فلاحية بصفة فردية أو جماعية فضلا عن 300 هيكل مهني (شركات تعاونية ومجامع التنمية الفلاحية).
 - دفع الاستثمار ودعم تمويل النشاط الفلاحي من خلال توجيه الاستثمار العمومي نحو مواصلة تعبئة الموارد المائية وتهيئة الأراضي الفلاحية وتنمية الغابات والمراعي وتحسين البنية الأساسية وذلك بالتوازي مع مراجعة آليات التشجيع على الاستثمار الخاص وتوفير الإحاطة الضرورية للباعثين.
 - النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية دعما للتنمية الريفية من خلال الرفع من قدرتها على الاستفادة من المشاريع والبرامج التنموية بالترفيح التدريجي في نسبة التغطية التمويلية للمستغلات الصغرى من 3% إلى 10%.
 - بلورة منظومة وطنية متكاملة ومتناسقة للبحث والتجديد الفلاحي من خلال إنجاز مشاريع بحث تنموية واحكام التنسيق بين الأنشطة البحثية وربط البحث الجهوي بالبحث الوطني مع وضع آليات حوكمة ملائمة.
- وعلى هذا الأساس، ورغم ما تميزت به سنة 2016 من ظروف مناخية صعبة وبنقص حاد في الأمطار، تم الإنطلاق في تجسيم مختلف هذه التوجهات خاصة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات للمحافظة على الإنتاج وتأمين حاجيات البلاد، تمثلت في:
- إصدار الأمر المتعلق بتحديد مناطق الزراعات الكبرى المجاحة جراء الجفاف من خلال تحمل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض للفلاحين المتضررين بهذه المناطق عن طريق الصندوق الوطني للضمان.
 - إقرار تنفيذ برنامج خصوصي بقيمة 4 م د موزعة على 15 ولاية لتجهيز الآبار العميقة وتعهد القنوات وصيانة محطات الضخ والفساقي واقتناء الصهاريج.
 - تكثيف المتابعة الدقيقة لسير الموسم الفلاحي وتأمين توفير مستلزمات الإنتاج .
 - توفير الأعلاف وفتح المراعي المرتبة ضمن مناطق رعوية للمحافظة على القطيع ودعم الصحة الحيوانية من خلال مواصلة تنفيذ مختلف الحملات الوطنية للوقاية ضد الأمراض المعدية.
 - مواصلة المجهودات الهادفة لحماية النباتات من الأمراض والآفات من خلال تنفيذ مختلف البرامج الوطنية وخاصة الخطة الوطنية لمكافحة مرض اللفحة النارية وسوسة النخيل الحمراء ومرض التدهور السريع للقوارص وتشديد المراقبة عند التصدير والتوريد.
 - مواصلة المشاريع المتعلقة بتعبئة الموارد المائية واستغلالها وتنمية الغابات والمراعي للمحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.

- مواصلة مشاريع تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية بمناطق سيدي ثابت والحوض السفلي لوادي مجردة وحول سدّ سراط وبواحات الجنوب .
- مواصلة انجاز الدراسة المتعلقة بالبرنامج الوطني لتأهيل المستغلات الفلاحية.
- تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتحسين البنية الأساسية وتوسيع وتهيئة مواني الصيد البحري على غرار ميناء بنزرت وميناء الشابة وميناء قابس وميناء الكتف الى جانب توسيع ميناء الصيد البحري بجرجيس
- تواصل تنفيذ برنامج تركيز منظومة للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية للحد من ممارسة الصيد العشوائي ومشروع حماية خليج قابس بوضع الحواجز الاصطناعية .

أما على المستوى الكمي فينتظر باعتبار الظروف المناخية غير الملائمة تسجيل نسبة نمو سلبية في حدود (-3,9%) مقابل تطور ايجابي بحوالي 9,2% خلال سنة 2015 وذلك بالإعتماد على النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 13 مليون قنطار من الحبوب .
- إنتاج 700 ألف طن من زيتون الزيت (مقابل 1700 ألف طن خلال سنة 2015 مسجلا بذلك نقصا بحوالي 59%)
- تحقيق إنتاج من التمور واللحوم الحمراء يناهز على التوالي 246 ألف طن و 255 ألف طن (مقابل على التوالي 223 ألف طن و 246.3 ألف طن خلال 2015).
- انجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1290 م د مقابل 1230 م د خلال سنة 2015.

أما فيما يتعلق بسنة 2017 فسيواصل التركيز على تأمين معالجة الإنتاج والمردودية من خلال معالجة مختلف الاشكاليات والصعوبات التي لا تزال تعترض القطاع، وخاصة منها ضعف دخل صغار الفلاحين وارتفاع تكلفة الإنتاج ومحدودية الموارد الطبيعية وضعف نسبة استغلال الأراضي الفلاحية فضلا عن تشعب الأوضاع العقارية للأراضي الفلاحية وتجزئة المستغلات الفلاحية وتشتتها وصغر حجمها. وسيتركز العمل بالخصوص على :

- تفعيل توصيات الاستشارة الوطنية لتطوير أداء الأراضي الدولية الفلاحية لضمان حسن استغلالها وتطويرها وجعلها تستجيب لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تنص على ضرورة فتح باب الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتتمين هذه الأراضي وإضفاء مزيد من النجاعة على استغلالها ومراجعة وتحسين كراسات الشروط للاستجابة للتوجهات المستقبلية من جهة ولضمان مبدأ المنافسة والشفافية، من جهة أخرى فضلا عن تفعيل مبدأ اللامركزية عند اخذ القرار وتفعيل دور اللجان الجهوية وقرار مبدأ التمييز الايجابي لأبناء الجهة وللمشاريع الأكثر إدماجا بالنسبة لهم
- تجسيم التوجهات التي أفرزتها الدراسة المتعلقة بتطوير "أداء ديوان الأراضي الدولية" للارتقاء بمردودية وتطوير أداء المركبات الفلاحية التابعة له عبر الانطلاق في انجاز برنامج استثمار شامل لكل مركب لتعصير وسائل العمل وتدعيمها بالموارد البشرية الضرورية لإحكام عمليات التأطير والمتابعة وتوظيف

واستغلال الامكانيات والطاقات المتاحة بهذه الأراضي مع ضرورة مراجعة هيكلية التصرف بالديوان واعتماد آلية الشراكة لتدعيم مجهود الاستثمار وإدخال التقنيات المتطورة وتدعيم مجهود التصدير وذلك قصد بلوغ الأهداف الانتاجية المرجوة منها.

– تطوير منظومة التأمين الفلاحي ووضع صيغة دائمة لجبر الأضرار الفلاحية من خلال مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بها.

– انطلاق مشروع التعداد العام للفلاحة الذي يهدف إلى تطوير المنظومات الإحصائية الفلاحية وتوفير المعطيات الضرورية على المستوى المحلي والجهوي.

– مواصلة برنامج تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتحكم في مياه الري حيث ستشهد سنة 2017 الانطلاق في إحداث 9 مناطق سقوية جديدة على مساحة 455 هك بـ7 ولايات وتهيئة 3878 هك وانجاز أشغال صرف وتطهير على مساحة 3150 هك من المناطق السقوية فضلا عن تجهيز قرابة 130 بئرا بمضخات أو بالتيار الكهربائي وتهيئة 82.5 كم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية اضافة الى تأهيل وتحديث منظومة التكوين المهني والإرشاد الفلاحي وتحسين خدماتها وتطوير مضامينها ومناهجها.

– مزيد التحكم في الثروة البحرية وتنمية نشاط تربية الأحياء المائية لتطوير صادرات منتجات الصيد البحري مع دعم إجراءات الحماية من مخاطر الصيد الجائر.

– مواصلة دعم البنية الأساسية المينائية من خلال مواصلة أشغال حماية مينائي قابس وبنزرت ومواصلة إنجاز مينائي سيدي يوسف وسيدي منصور بصفاقس ومواصلة توسعة مينائي طبلبة وقلبية .

– تجسيم البرامج والمشاريع الرامية إلى تعبئة الموارد المائية وتنمية الغابات والمراعي وترشيد الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها وضمان ديمومتها مع الحرص على مزيد تدعيم التنمية الفلاحية بالجهات الداخلية وتحسين نسق انجاز المشاريع المتواصلة وخاصة المعطلة منها .

– لإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد لتأهيل مختلف أصناف المستغلات والمنظومات الفلاحية.

أما على المستوى الكمي، فينتظر خلال سنة 2017 تحقيق نسبة نمو بحوالي 4% وذلك استنادا على التوقعات التالية:

– إنتاج حوالي 19 مليون قنطار من الحبوب مقابل حوالي 13 مليون قنطار خلال سنة 2016 (زيادة بحوالي 46%)

– إنتاج 500 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 700 ألف طن خلال سنة 2016 (تراجع بحوالي 28%)

– إنتاج 260 ألف طن من التمور و264 ألف طن من اللحوم الحمراء (مقابل على التوالي 246 ألف طن و255 ألف طن خلال 2016)

– بلوغ 130.5 ألف طن من منتجات البحر (مقابل 128.5 ألف طن خلال سنة 2016).

وعلى مستوى الإستثمار فينتظر انجاز ما يناهز 1400 م د مقابل 1290 م د متوقعة خلال سنة 2016 أي بلوغ تطور بنسبة 8,5% وذلك بفضل ما سيفرزه قانون الاستثمار الجديد بالنسبة للمشاريع الخاصة ومواصلة تجسيم البرامج والمشاريع المدرجة ضمن مخطط التنمية 2016-2020 بالنسبة للمشاريع العمومية.

الصناعات المعملية

يحتل قطاع الصناعات المعملية مكانة هامة في النسيج الاقتصادي الوطني، حيث يساهم بنسبة 17% في الناتج الاجمالي المحلي الوطني وبنسبة 89% من جملة الصادرات الوطنية كما يعد من اهم القطاعات المشغلة.

وفي ظل التطورات والتغيرات الذي يشهدها العالم على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي واعتبارا للإشكاليات المطروحة للقطاع الصناعي والمتمثلة خاصة في تراجع القدرة التنافسية وتذبذب نسق تطور القيمة المضافة وركود الاستثمار تركز الاستراتيجية الصناعية خلال فترة المخطط 2016-2020 على الارتقاء بمستوى انتاجية وتنافسية القطاع عبر:

- دفع القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال تطوير واثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة عنه ووضع برنامج جديد لتحسين القدرة التنافسية وتيسير النفاذ للأسواق (PCAM2) مع دفع التكامل بين مختلف مكونات البنية التحتية للجودة من خلال دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي.
- دفع التجديد والتطوير التكنولوجي في القطاع الصناعي من خلال:

- تطوير اليات تشجيع وتممين البحث والتطوير التكنولوجي ودفع اندماجه في الدورة الاقتصادية بتتقيح واحداث إطار تشريعي لكل من منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية واستكمال انجاز كل مكوناتهما، مع مراجعة اليات التمويل والتجديد والبحث والتطوير عبر تطوير البرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنح البحوث التنموية في اتجاه توسعة مجالات تدخلها والرفع من سقف التمويل بصفة تمكن من استقطاب مشاريع ذات تأثيرات تكنولوجية واقتصادية كبرى.
- تطوير سلاسل القيم (Développement des chaines de valeur) عبر مواصلة إنجاز 5 سلاسل قيم (التمور والنخيل ومشتقاتهما بتوزر وقبلي، زيت الزيتون بجهة الكاف وجندوبة وسليانة، الجبس ومشتقاته بتطاوين، الجلود والأحذية ببنزرت وزغوان، الرخام بالقصرين والكاف).
- إنجاز برنامج تطوير الشبكات الصناعية (Clusters) بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف إحداث 10 شبكات صناعية (Clusters) تشمل عديد الولايات وذلك لدفع التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من نسبة القيمة المضافة.

- ضبط خطة وطنية لدعم الملكية الصناعية تهدف الى ملاءمة القوانين المتعلقة بحماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية للمعايير الدولية قصد تفعيل دور الملكية الصناعية في النهوض بالاقتصاد التونسي وتشجيع المؤسسات على حماية وتثمين الاختراعات والأفكار المجددة.
- استحداث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة من خلال:

- ضبط استراتيجية للترفيه في المحتوى التكنولوجي للصادرات الصناعية من 25% حاليا الى 40% خلال سنة 2020.
- تطوير المنظومة الوطنية للإحاطة بالباعثين والمستثمرين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم المبادرة الخاصة وتطوير وتنويع منظومة تمويل الاستثمارات بالتركيز على دعم برامج إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات وبوضع آليات للتمويل الذاتي للباعثين وإحداث صناديق ما قبل الانطلاق Fonds de Pré-amorçage وتحسين اداء صناديق الانطلاق Fonds d'Amorçage وصناديق استثمار جهوية لتمويل المشاريع الصناعية بالمناطق الداخلية.
- توفير مخزون عقاري ومناطق ومحلات صناعية مطابقة للمواصفات العالمية من خلال تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة مع اعطاء الأولوية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الأجل ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.
- توفير المعلومة الاقتصادية وتحيين الدراسة حول استراتيجية الصناعة التونسية الى أفق سنة 2030 مع إعداد الاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها وضبط خطة وطنية شاملة للترويج للصناعة التونسية بالاعتماد أساسا على الدبلوماسية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تعتبر سنة 2017 سنة محورية لتحقيق اهداف وتوجهات المخطط التي تعتمد على التجديد والتطوير والتأهيل للارتقاء بمستوى انتاجية وتنافسية القطاع حتى يضطلع بدوره في التشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار تتمثل إنجازات سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 حسب محاور الاستراتيجية فيما يلي:

دفع القدرة التنافسية للمؤسسة

ارتكزت الجهود خلال سنة 2016 على المحافظة على النسيج المتواجد وتطويره من خلال إعداد برامج جديدة ومزيد التقدم في انجاز البرامج الحالية والمتمثلة خاصة في:

- برنامج التأهيل الصناعي الذي سجل خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2016 المصادقة على 245 ملف لتبلغ جملة البرامج المصادق عليها 5592 برنامج بكلفة جميلة تقدر ب 9844 م د ومنحة بقيمة 1284.3 م د منها 47% تم صرفها لمستحقيها. وسيتم خلال سنة 2017 اثناء برنامج التأهيل الصناعي

- عبر وضع اهداف واليات تتماشى مع المرحلة القادمة وذلك على ضوء تقييم انجازات برنامج التأهيل الصناعي للفترة 1996-2016 الذي سينطلق عند موفى سنة 2016.
- برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية الذي سجل خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2016 المصادقة على 556 ملف لتبلغ جملة المصادقات 8705 ملف باستثمارات تقدر بـ 484 م د وجملة منح تبلغ 183.9 م د تم صرف 88 م د منها وهو ما يقارب 48% من المنح المصادق عليها.
 - البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية الذي شرع في تكوين نواة من الخبراء في مجال استعمال الآليات اليابانية لتحسين الجودة والإنتاجية وتقديم الإحاطة لعدد من المؤسسات الصناعية الناشطة في قطاعات الصناعات الإلكترونية ميكانيكية والنسيج والكيمياء الى جانب المؤسسات الجامعية.
 - الأشهاد بالمطابقة للمواصفات حيث بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية 2092 عند موفى جويلية سنة 2016 من جملة 2700 شهادة مستهدفة عند موفى المخطط.
 - الإعداد لإرساء البرنامج الثاني لتحسين القدرة التنافسية وتيسير النفاذ للأسواق بما يمكن من تواصل دعم منظومة الجودة ومنظومة التحاليل والتجارب بالمؤسسة حيث ينتظر ان يشهد انطلاقته الفعلية خلال سنة 2017.
 - تطوير مكونات البنية التحتية للجودة من خلال الانتهاء من انجاز مراكز الموارد التكنولوجية بكل من المنستير بكلفة 10.5 م د وبنزرت بكلفة 9 م د والتقدم في انجاز مركز الموارد التكنولوجية بسوسة بكلفة 11 م د فضلا عن مواصلة انجاز المجمع التقني بالمنطقة الصناعية بالعقبة بكلفة 28 م د الذي بلغ انجازه 20%.
 - الإعداد لوضع استراتيجية الأنشطة الصناعية الواعدة على غرار صناعة مكونات الطائرات. وسيتواصل خلال سنة 2017 وضع استراتيجيات لقطاعات واعدة اخرى على غرار النسيج التقني والصناعات الصيدلانية.
 - التقدم في الإعداد لاتفاقيات الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بقطاعي الكهرباء والإلكترونيك ومواد البناء والعمل على تعميمها على قطاعات أخرى خلال سنة 2017 عبر موائمة التشريعات الوطنية الإطارية والقطاعية مع نظيرتها الأوروبية وتجهيز ودعم القدرات المخبرية لهياكل تقييم المطابقة واعتماد المخابر وتأهيل منظومة مراقبة السوق.

دفع التجديد والتطوير التكنولوجي

- شهدت سنة 2016 تكريس العناية بالبحث والتطوير بالمؤسسات الصناعية للنهوض بالقيمة المضافة التكنولوجية والتمركز بالأسواق الواعدة من خلال:
- المصادقة خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2016 على 3 مشاريع بحث وتجديد تشاركية بمنحة جمالية بلغت 470 أ د ومن المتوقع أن تبلغ جملة الملفات المصادق عليها 12 ملفا خلال سنة 2016.

- مواصلة تطوير برنامج سلاسل القيم ومواصلة انجاز منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية.

وستشهد سنة 2017 التقدم في انجاز برنامج النهوض بشبكات الشراكة (Les clusters) من خلال ارساء خمس شبكات شراكة وإحداث الية تمكن من اسناد منح لتغطية كلفة أنشطة هذه الشبكات من تنشيط وترويج طبقاً لنتائج الدراسة التي تم اعدادها بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

استحداث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة

شهدت سنة 2016 في هذا المجال:

- تطوير المنظومة الوطنية للإحاطة بالباعثين ومواصلة تبسيط الإجراءات وتطوير وتوزيع منظومة التمويل والعناية بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوفير مخزون عقاري ومناطق ومحلات صناعية مطابقة للمواصفات العالمية.

- التقدم في انجاز برنامج تهيئة المناطق الصناعية المدرجة بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020.

اما على المستوى الكمي، فمن المتوقع أن يسجل قطاع الصناعات المعملية (دون تكرير النفط) خلال سنة 2017 تطوراً للقيمة المضافة بنسبة 3.3% مقابل 2.6% خلال سنة 2016 وذلك استناداً إلى:

- التطور المرتقب للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية بنسبة 0.8% خلال سنة 2017 (مقابل تراجع بنسبة -4.5%) منتظر خلال سنة 2016 نتيجة تراجع إنتاج زيت الزيتون بنسبة 59% مقارنة بسنة 2015.

- التطور المرتقب للقيمة المضافة بكل من قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 3.9% مقابل تطور بنسبة 2.5% منتظر خلال سنة 2016 بفضل التقدم المنتظر للمشاريع العمومية خلال سنة 2017.

- التطور المرتقب للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 4.5% خلال سنة 2017.

وتقدر استثمارات قطاع الصناعات المعملية خلال سنة 2017 بـ 2300 م د مقابل 1910 م د متوقعة خلال سنة 2016 وذلك استناداً للتطور المنتظر للاستثمار الخاص وتواصل انجاز المشاريع العمومية وخاصة استكمال مصنع المظيلة 2 ومواصلة تأهيل مصانع المجمع الكيميائي التونسي وانجاز مصنع الإسمنت بسيدي بوزيد.

الطاقة

شهد قطاع الطاقة خلال السنوات الأخيرة عدّة صعوبات لعلّ من أهمّها التّنامي المطّرد للعجز في ميزان الطّاقة الأولى نتيجة للتطوّر السّريع لاستهلاك الطاقة والتّراجع المسجّل في إنتاج النفط الخام والغاز بالرغم من المجهودات المبذولة لتكثيف نشاطات الاستكشاف والبحث.

وبالرجوع الى الدور المحوري والهام لهذا القطاع في إنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، تعتمد الاستراتيجية المرسومة لقطاع الطاقة بالمخطط الخماسي 2016-2020 على المحاور التالية :

- **دعم البحث والاستكشاف والاستثمار** في مجال الطاقة لتجديد المخزون الوطني من المحروقات.
 - **تعزيز طاقات الخزن والتوزيع بالبلاد** من خلال ضمان التزويد بالمواد البترولية لتوفير احتياطي من مخزونات المواد المكررة ودعم لامركزية القطاع عبر تطوير البنية التحتية للنقل والخزن والتوزيع الى جانب تطوير النقل عبر الانابيب
 - **تنوع مصادر الطاقة** من خلال الشروع في استكشاف واستغلال مكامن المحروقات غير التقليدية في حال تأكد توفرها بالبلاد،
 - **وضع سياسة غازية** تتمحور حول تامين التزود بالغاز الطبيعي وتنوع مصادره وذلك من خلال استغلال الموقع الجيوستراتيجي للبلاد التونسية لتفعيل دورها كبوابة المتوسط للتجارة الغازية الى جانب ايجاد الصيغ التعاقدية مع الطرفين الايطالي والجزائري لمواصلة استغلال انبوب الغاز العابر للبلاد التونسية خلال ما بعد سنة 2019
 - **دعم الربط الكهربائي** من خلال اقامة خط ربط مع اوربا لتشيط التبادل الكهربائي بواسطة خط مائي طوله 200 كلم بقدرة 600 ميغاواط واستغلال فترات فائض الانتاج على الصعيد الاقليمي
 - **تطوير الشبكة الوطنية لنقل وتوزيع الكهرباء** مواكبة لتطور إنتاج الكهرباء والنمو المنتظر للاستهلاك،
 - **دعم إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال إنجاز محطات توليد جديدة** حيث ستشهد الفترة 2016-2020 علاوة على تطوير إنتاج الكهرباء بالوحدات الحرارية الانطلاق في انجاز المخطط الشمسي وذلك عبر تكثيف مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي،
 - **تعميم استعمال الغاز الطبيعي** للحد من تكاليف دعم الطاقة وذلك بالعمل على ربط أكبر عدد من الحرفاء المنزليين والصناعيين بشبكة الغاز حيث سيرتفع نسق ربط المنتفعين بمعدل 60000 سنويا بالنسبة لكل من القطاع المنزلي والصناعي والخدمات،
 - **ضمان الشفافية والنجاعة** في ادارة القطاع من خلال تطوير الاطار التشريعي لا سيما من خلال مراجعة مجلة المحروقات في اتجاه ملاءمتها مع الاحكام الدستورية الجديدة،
- من هذا المنطلق وفي إطار المجهودات الرامية إلى تطوير الموارد الوطنية من المحروقات لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني سيتواصل العمل سنة 2017 على المحافظة على مستوى الاحتياطي الوطني للمحروقات من جهة وعلى تلبية الحاجيات المتزايدة من الكهرباء والغاز من جهة أخرى في ظل تراجع مستوى إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال سنة 2016.

وتبعاً لذلك، سيتم العمل على استكمال مراجعة الإطار التشريعي للمحروقات ليتلاءم مع أحكام الفصل 13 من الدستور حيث تم التقدم في بلورة مشروع قانون لتتقيح مجلة المحروقات لدفع الاستثمار في مجال البحث والاستكشاف واعتماد أفضل الممارسات العالمية في المجال.

وعلى هذا الأساس ينتظر أن تشهد سنة 2017:

- تعزيز البنية الأساسية الطاقية لا سيما في مجال انتاج ونقل وتوزيع الغاز وذلك عبر التقدم في انجاز مشروع تطوير امتياز "توارة" الذي يعدّ مشروعاً استراتيجياً سيساهم في دعم الموارد الغازية بكامل الجنوب التونسي بكلفة جمالية تقدر بحوالي 2750 م د بجزيئه قابس وتطاوين.
- تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات بنسبة 0.9% خلال سنة 2017 مقابل تراجع بـ 8.8% منتظرة سنة 2016 نتيجة:

- الزيادة في الموارد الوطنية من الطاقة الأولية حيث يتوقع أن تبلغ 5.02 مليون ط.م.ن خلال سنة 2017 مقابل 4.96 مليون ط.م.ن خلال سنة 2016، مسجلة بذلك ارتفاعاً بـ 1.4%.
- الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 7% ليبلغ 2,44 مليون ط.م.ن سنة 2017 مقابل 2,28 مليون ط.م.ن سنة 2016 نتيجة تحسن إنتاج حقول كل من شرقي وعناقيد شرقية ودرّة ودخول حقل غريب طور الإنتاج.

- بلوغ الطلب الجملي على الطاقة الأولية 9.4 مليون ط.م.ن خلال سنة 2017 مقابل 9.2 مليون ط.م.ن متوقعة خلال سنة 2016، مسجلاً بذلك تطوراً بـ 2.0%.

بناءً على ما سبق، ينتظر أن يسجل ميزان الطاقة الأولية سنة 2017 عجزاً هاماً يقدر بـ 4.4 مليون ط.م.ن مقابل عجز بـ 4.2 مليون ط.م.ن منتظر خلال سنة 2016.

- دعم الاستثمارات في قطاع نقل الغاز وذلك في إطار مواصلة انجاز مشاريع المخطط التوجيهي للغاز الطبيعي بربط 53.955 ألف منخرط جديد (53709 بالقطاع المنزلي و246 في قطاعي الصناعة والخدمات) وتزويد كل من الحوض المنجمي ومدينة قفصة والمتلوي وسيدي بوزيد وسببيلة وجرجيس وجربة، والانطلاق في انجاز أنبوب تونس- باجة - جندوبة-الدهماني وأنبوب تطاوين وكذلك أنبوب تونس - بنزرت وأنبوب الزريبة-مساكن.

أما بخصوص قطاع الكهرباء فمن المتوقع أن يشهد القطاع تطوراً بـ 3% خلال سنة 2017 نتيجة:

- ارتفاع الطلب على الكهرباء بنسبة 3.8% على أساس استرجاع منتظر للنشاط الاقتصادي لسالف حيويته وتواصل ارتفاع الطلب في القطاع المنزلي. وتبعاً لذلك ستتكتف الجهود لدعم انتاج الكهرباء من خلال الانطلاق في انجاز محطة التوليد بالدورة المزدوجة برادس (مرحلة "ج") بقدرة تتراوح بين 430 و500

ميغاواط وإنجاز المرحلة الأولى وتوسعة محطة إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بتوزر بقدرة جمالية تقدر بـ 20 ميغاواط واستكمال إنجاز محطة التوليد بالترينيات الغازية ببوشمة وإعادة طلب عروض محطة توليد الكهرباء بالترينيات الغازية بالمراقية.

- دعم شبكة نقل الكهرباء وتطويرها وذلك من خلال استكمال إنجاز محطات التحويل الجديدة وتطوير وصيانة المحطات القديمة. كما سيتم استكمال إنجاز الخطوط ذات الجهد العالي (الأرضية والهوائية) ودعم الخطوط القديمة.
- ربط ما يناهز 113 ألف منخرط جديد بالشبكة بالوسط الريفي والوسط الحضري.

المناجم

تميزت سنة 2016 في قطاع المناجم بعدد الإجراءات الرامية إلى استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط بما يمكن من المحافظة على القدرات الإنتاجية ومواطن الشغل والتوازنات المالية للشركة والمحافظة على الأسواق التقليدية. وعلى هذا الأساس تم إعداد برنامج عمل لتطوير الإنتاج إلى حدود 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع أسعار الفسفاط إلى جانب إعداد خطة لتأمين بلوغ حجم من الإنتاج والاستخراج وتأمينه على المدى المتوسط والتسريع في إنجاز الإستثمارات الضرورية بمشروع أم الخشب ومشروع توزر نفطة ومشروع المكناسي الى جانب انطلاق المرحلة الأولى من مشروع صراورتان (القيام بالإنتدابات اللازمة لإنشاء مخبر الدهماني).

وعلى مستوى الإنجازات الكمية فمن المتوقع خلال سنة 2016 تحقيق نسبة نمو بحوالي 20.3% مقابل تراجع بـ 10.3% خلال سنة 2015 نتيجة التحسن المتوقع لإنتاج الفسفاط والمقدر بـ 3.8 مليون طن مقابل 3.2 مليون طن خلال سنة 2015.

كما ينتظر إنجاز استثمارات بمبلغ 155 م د تشمل بالخصوص الشروع في إنجاز مشروع أم الخشب الذي يقدر إنتاجه بـ 2 مليون طن من الفسفاط التجاري والشروع في إنجاز مشروع المكناسي حيث تم في إطار التجارب استخراج 600 طن من الفسفاط.

أما بالنسبة لسنة 2017 فينتظر مواصلة العمل على إسترجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط مع الرفع من القدرة التنافسية للقطاع والشروع في إنجاز دراسة إستراتيجية حول قطاع الفسفاط ومشتقاته. وعلى هذا الأساس يتوقع أن تصل نسبة النمو الى حدود 12.5% خلال سنة 2017.

كما ينتظر إنجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 165 م د مقابل 155 م د خلال 2016 ستشمل بالخصوص مواصلة إنجاز المشاريع المتواصلة وإستكمال الدراسات لإنجاز مشروع توزر نفطة للفسفاط.

النقل والخدمات اللوجستية

يلعب قطاع النقل واللوجستية دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يساهم بصفة مباشرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وبصفة غير مباشرة في دعم تنافسية القطاعات المنتجة والمؤسسات الأخرى. وقد ارتكزت التوجهات الكبرى لقطاع النقل لفترة المخطط الخماسي 2016-2020 على دعم أنشطة النقل بمختلف أنماطها وعلى تأهيلها وإعادة هيكلتها وعلى النهوض بجودة الخدمات وضمان السلامة إلى جانب تدعيم البنية الأساسية وخاصة من خلال تطوير مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص والارتقاء بنجاعة اللوجستية لتصبح تونس قطبا بمنطقة جنوب المتوسط.

ومن هذا المنطلق، تعتمد خطة تنمية قطاع النقل واللوجستية على عدة محاور تتمثل أساسا في :

- دعم النقل العمومي الجماعي وضبط سياسة جديدة في مجال تمويل خدمات النقل العمومي الجماعي.
- تطوير النقل الحديدي للأشخاص والبضائع من خلال إيلائه الأولوية باعتباره المحرك الاقتصادي وذلك بتدعيم البنية التحتية الحديدية وإحداث خطوط جديدة وتأهيل الخطوط القديمة والعمل على ربط المناطق الداخلية بالشبكة الحديدية لفك العزلة عنها وإدماجها في الدورة الاقتصادية،
- تأهيل القطاع وإعادة هيكلة الشركات العمومية التي تواجه صعوبات مالية،
- تدعيم البنية الأساسية للنقل وتطوير مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) من خلال تطوير الموانئ والترفيغ في نسبة مساهمة الأسطول الوطني البحري في نقل المبادلات التجارية من 11% حاليا إلى 18% سنة 2020 وتطوير المطارات والخدمات في مجال الطيران المدني إلى جانب تحرير الأجواء،
- تطوير وتجديد أسطول النقل والنهوض بجودة الخدمات وتوفير السلامة الشاملة،
- الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية وجعل تونس قطبا لوجستيا بجنوب المتوسط من خلال بعث شبكة من المناطق اللوجستية متعددة الأنشطة "Multiflux" محاذية أو قريبة من الموانئ والمطارات والسكك الحديدية إلى جانب تطوير الإطار التشريعي واستقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي في مجال اللوجستية،
- اعتماد النقل الذكي عبر إدماج تطبيقات التكنولوجيات الحديثة وتحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل وإرساء نقل مستديم.

وفي إطار تجسيم هذه التوجهات، تميزت سنة 2016 بالتركيز على تنفيذ السياسات والإصلاحات واستحداث تنفيذ المشاريع المهيكلة لقطاع النقل واللوجستية والتي من شأنها الرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين أبرز مؤشراتته.

فعلى مستوى النقل البري، تميزت سنة 2016 بـ:

- اقتناء 172 حافلة جديدة و300 حافلة مستعملة مما سيمكن من تعزيز أسطول الشركات الجهوية والوطنية للنقل ليبلغ حوالي 4286 حافلة.

- تعميم استعمال الأنظمة الحديثة للاتصالات وتجهيز الشبكة الحديدية بالنقاطعات الآلية.
- دعم النقل الحديدي بـ 20 قطارا ذاتي الحركة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة : تونس - غار الدماء وتونس - بنزرت وتونس - قابس وتونس - القلعة الخصبية.
- مواصلة مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية للخط الحديدي تونس - حلق الوادي - المرسى، ومواصلة أشغال الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى.
- مواصلة تعصير الخط الحديدي تونس القصيرين.
- إعادة تنظيم قطاع النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص من خلال مراجعة النصوص الترتيبية المنظمة له وإعداد منظومة لإحداث شهادة كفاءة مهنية لممارسة مهنة سائق عربة معدة لنقل البضائع أو لنقل الأشخاص.
- الانضمام للاتفاقيات الدولية حول عمل طواقم العربات المخصصة للنقل الدولي عبر الطرقات والمراقبة الفنية للعربات.

وسيتواصل خلال 2017، تدعيم النقل العمومي من خلال استحداث نسق إنجاز مشاريع النقل الحديدي الرامية إلى فك العزلة ومعاودة مجهود التنمية وتدعيم أسطول نقل المسافرين باقتناء قرابة 1108 حافلة جديدة لفائدة الشركات العمومية وهيكله النقل العمومي غير المنتظم وتحديث وملاءمة الأطر التشريعية وفقا لمتطلبات السلامة إلى جانب الشروع في إنجاز دراسات تهم بالخصوص النقل المدرسي والجامعي والإدماج التعريفي في مجال النقل العمومي الجماعي بإقليم تونس الكبرى والدراسات الفنية للمرحلة الأولى من مشروع مترو صفاقس وحول إحداث خطوط جديدة بين المدن على غرار قابس - مدينين والنفيضة - القيروان وسوسة - القصيرين.

وعلى مستوى النقل البحري، تمثلت أهم إنجازات سنة 2016 في :

- اقتناء سفينة مستعملة مختصة في نقل البضائع العامة من قبل المجهزين الخواص.
- اقتناء سفينة مستعملة لفائدة الشركة الجديدة للنقل بقرقنة.
- تحسين نوعية الخدمات بالموانئ البحرية التجارية وخاصة بميناء رادس وذلك من خلال وضع برنامج متابعة يومية لمؤشرات الأداء وإصلاح وصيانة معدات الشحن والتفريغ مما مكن من تراجع معدل مكوث الحاويات من 19 يوما خلال السداسي الأول من سنة 2015 إلى 15 يوما خلال السداسي الأول من سنة 2016 علاوة عن تراجع مخزون الحاويات من حوالي 8300 حاوية إلى 6520 حاوية خلال نفس الفترة.
- تعزيز سلامة وأمن السفن والبنية الأساسية البحرية من خلال مواصلة المساهمة في برنامج السلامة البحرية في مرحلته الثالثة SAFEMED III بتركيز حواجز عائمة بطول 500 مترا وآلة لشطف الزيوت والمياه الملوثة.
- تنفيذ برنامج السياسة البحرية المندمجة بالبحر الأبيض المتوسط إلى جانب تحيين ومراجعة مخططات السلامة والأمن بالموانئ البحرية التجارية وملائمتها مع متطلبات الاتفاقيات الدولية والوضع الأمني بالبلاد.

- التعمق في دراسة صيغ إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفیضة.
- إعداد ملفات اختيار المستثمرين لإحداث واستغلال منطقة الخدمات اللوجستية بميناء رادس.

وستشهد سنة 2017، مواصلة العمل على تطوير أسطول النقل البحري ببرمجة اقتناء سفینتین لنقل الصلب من قبل الشركة التونسية للملاحة إلى جانب مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية والمينائية واستعمال التكنولوجيات الحديثة. كما ستشهد سنة 2017 إنجاز دراسة حول المخطط المديري للموانئ في أفق 2040.

في مجال النقل الجوي شهدت سنة 2016 خاصة:

- الشروع في تنفيذ جملة من الإصلاحات ترمي إلى الرفع من مستوى سلامة خدمات الملاحة الجوية ومستوى الامن والسلامة.
- تأهيل البنية التحتية بالمطارات وخاصة مطار تونس قرطاج وتدعيم تجهيزات السلامة المعلوماتية وإرساء منظومة آلية لمعالجة الأمتعة.
- فتح شركة الخطوط التونسية لخط تونس - مونتريال في إطار تطوير شبكة الخطوط بعيدة المدى وفتح خط تونس نيامي في إطار تنمية الشبكة نحو إفريقيا.

وستشهد سنة 2017 مزيد تدعيم مشاريع السلامة والأمن بالمطارات من خلال منظومة معالجة الأمتعة واقتناء سيارات إسعاف وتركيز منظومات الكشف عن المتفجرات هذا إلى جانب برمجة العديد من المشاريع تخص بناء وتهيئة مركز ملاحة جوية جديد ومركز تكوين متكامل.

كما ستواصل شركة الخطوط التونسية تجسيم برنامج إعادة هيكلتها وتطويرها ببرمجة فتح خطان جديان في غضون سنة 2017 في إطار تنمية الشبكة في القارة الإفريقية والقيام بدراسة لرسم إستراتيجية الشركة في أفق 2035 إلى جانب ترشيد الموارد البشرية.

على مستوى اللوجستية تركزت الجهود على إرساء شبكة من المناطق اللوجستية من خلال الإعلان عن طلبي التعبير عن الرغبة لإنجاز دراسة اقتصادية ومالية لمشروع المنطقة اللوجستية النموذجية برادس واختيار مستثمر إستراتيجي يتولى تنمية القطب الاقتصادي بجرجيس.

كما تم في نفس الإطار الإعلان عن طلب عروض لإنجاز دراسة حول "الرؤية اللوجستية لتونس الغد" إلى جانب العمل على إصدار النصوص المنظمة لمناطق الخدمات اللوجستية.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر تحقيق نسبة نمو ايجابية بـ 2.5% سنة 2017 مقابل نسبة 2.0% منتظرة خلال سنة 2016 وتعتمد التقديرات على استرجاع تدريجي للنسق العادي للنمو. كما ينتظر إنجاز حجم استثمار في مجال النقل بـ 2423.2 م د سنة 2017 مقابل 1567 م د منتظرة لسنة 2016.

السياحة

تعتمد الخطة التنموية للقطاع السياحي لفترة 2016-2020 على الارتقاء بمساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي الوطني بتبني استراتيجية مندمجة ومتكاملة لضمان تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد هذا إلى جانب الحد من هشاشة القطاع والرفع من قدراته على مجابهة مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والطبيعية.

ومن هذا المنطلق، تركز هذه الخطة التنموية على:

- مزيد تنوع العرض السياحي حسب خصوصيات كل جهة بتطوير السياحة البديلة ذات القيمة المضافة العالية وأنماط إيواءها المتعلقة بالسياحة الثقافية والبيئية والصحراوية،
- الرفع من مردودية القطاع بالنهوض بجودة المكونات السياحة من نقل وفضاءات استقبال ومحيط وتأهيل وتعصير مراكز ومنظومة التكوين تماشيا مع متطلبات تطوير القطاع،
- تحسين صورة تونس بالخارج بترشيد توزيع ميزانية الترويج وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصال ووضع استراتيجية خاصة بالربط الجوي وبالسوق الداخلية
- إرساء الحوكمة الرشيدة بالقطاع السياحي بتبسيط أداء الإدارة وإعادة توزيع المهام للهياكل الخاضعة لإشراف وزارة السياحة وإعادة هيكلة مديونية المؤسسات السياحية.

ووفقا لمتطلبات المرحلة ولطبيعة الوضع الأمني والسياسي للبلاد، تميزت برامج سنة 2016 بتنفيذ محاور الخطة التنموية توازيا مع اتخاذ عدة برامج وإجراءات عملية رامية لإنعاش القطاع السياحي وتدعيم الأمن وهو ما مكن من تسجيل تحسن طفيف في مؤشرات القطاع السياحي مقارنة بسنة 2015 حيث تطور عدد الوافدين إلى حدود موفى سبتمبر 2016 بحوالي 1.6% وعدد الليالي السياحية بـ5.9%.

وتمثلت هذه البرامج بالخصوص في :

في المجال الأمني

- تدعيم الأمن بالمناطق السياحية من خلال تكوين لجنة وطنية لمتابعة الوضع الأمني بالمناطق السياحية بصفة دورية وتأمين دورات تكوينية في المجال.
- إعداد دليل إجراءات أمنية بالنسبة للنزل ووكالات الأسفار والمطاعم السياحية بالشراكة مع الجانب الألماني.
- إصدار مناشير مشتركة مع وزارة الداخلية للتأمين الذاتي للمؤسسات السياحية.

في مجال تنوع المنتج

- تدعيم المنتجات السياحية من خلال دخول مارينا بنزرت ومارينا قمرت حيز الاستغلال خلال سنة 2016.
- إصدار القانون المتعلق بحماية المناطق الفلاحية والذي يخول إقامة مشاريع سياحية على الأراضي الفلاحية دون الحاجة إلى تغيير صبغتها.
- إصدار الأمر الحكومي عدد 335 لسنة 2016 بتاريخ 11 مارس 2016 المتعلق بتمكين بعض مؤسسات الإيواء السياحي من إدراج مكون سكني سياحي معد للتقويت.
- العمل على دفع سياحة القولف وسياحة المعالجة بمياه البحر عبر التعريف بهذه المنتجات في مختلف المعارض السياحية بالنظر للقيمة المضافة له.
- دعم التظاهرات الثقافية ذات الصيت العالمي على غرار مهرجان قرطاج والجسم وتوزر ودوز.

في مجال الحفاظ على الجودة

- مواصلة تدعيم الجودة بتكثيف وتنويع برنامج التقيد للمؤسسات السياحية والتي تشمل منظومة التأمين الذاتي للمؤسسات السياحية وشروط حفظ الصحة والسلامة والجودة وشروط إستغلال وكالات الأسفار والرحلات السياحية.
- مراجعة نظام تصنيف الوحدات الفندقية لإدراج معايير خاصة بجودة الخدمات لإسناد التصنيف ومواصلة رسكلة وتكوين أعوان التقيد
- متابعة الإجراءات العملية الرامية إلى إرساء الجودة داخل نقاط العبور الحدودية مع الجزائر وليبيا.
- تنفيذ برنامج رسكلة وتكوين يشمل كافة المتقدين بمختلف إختصاصاتهم.
- تنفيذ مشروع توأمة مؤسساتية في إطار إتفاقية الشراكة وخطة الجوار بالتعاون مع ممثلية الإتحاد الأوروبي والمتمثلة في المساعدة الفنية لإرساء علامة الجودة للقطاع السياحي التونسي (LQTT) وتقوم نسبة تقدم إنجاز المشروع 30%.

في مجال الترويج

- دعم الترويج والأشهار بالقيام بحملة دعائية رقمية على أبرز محركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي وحملة دعائية بالخصوص بكل من روسيا والجزائر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأنجلترا وبلجيكا.
- تخصيص ميزانية هامة لتكليف وكالة إشهار وإتصال للقيام بحملات ترويجية بالسوق الجزائرية خلال سنوات 2015 و2016 و2017.
- تكثيف الزيارات الميدانية للجزائر والمشاركة في المعارض السياحية المقامة بالجزائر
- تعزيز النقل الجوي بين مختلف المدن التونسية والجزائرية
- تعزيز التواجد بالسوق الإفريقية وإستقطاب جملة من السياح خاصة في مجال سياحة العلاج والإستشفاء.

- ابرام العديد من عقود الشراكة مع أبرز متعهدي الرحلات الاجانب والمساهمة في تمويل الحملات الترويجية الموجهة خصيصا لتسويق الوجهة التونسية.
- تكليف وكالة مختصة في الإشهار والإتصال للقيام بحملات ترويجية للسياحة الداخلية على مدى سنوات 2015 و 2016 و 2017.
- الاتفاق مع المهنيين على توفير خدمات وأسعار في متناول العائلات التونسية لقضاء عطلم في أحسن الظروف مما ساهم في إرتفاع عدد الليالي المقضاة بالزل من قبل التونسيين حيث بلغت 30% من إجمالي عدد الليالي المقضاة.

في مجال التكوين

- إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث وكالة للتكوين السياحي وإحداث مخبر لتعليم اللغات الأجنبية بتوزر وإحداث مركز سمعي بصري بنابل هذا إلى جانب ابرام اتفاقيات تعاون ثنائية للتكوين (الجزائر، تركيا، ألمانيا...)
- اعداد برنامج وطني للتكوين المستمر موجه إلى عملة النزل المحالين على البطالة الفنية يهدف إلى تكوين حوالي 4000 عامل مع نهاية سنة 2016.

بالنسبة لسنة 2017:

- ستشهد سنة 2017 تدعيم الأنشطة الرامية إلى الرفع من مردودية القطاع وتحسين القدرة التنافسية للوحدات السياحية وذلك في إطار إستراتيجية تنمية القطاع التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط. وسيرتكز العمل على:
- وضع برنامج عمل لإنجاز مسلك سياحي "مسلك الفينيقيين بالمتوسط" وذلك بالاستعانة بخبراء من المعهد الأوروبي للتراث.
- تدعيم الوجهة السياحية التونسية بتنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة باسترجاع حصصنا بعديد الاسواق وخاصة منها الاوروبية (على غرار الاسواق الألمانية والفرنسية والايطالية والروسية والتشيكية والاسبانية والبرتغالية) واكتساح اسواق جديدة وواعدة (على غرار الاسواق الافريقية والشرق اوسطية والامريكية والكندية والصينية واليابانية والإيرانية والمغربية) إلى جانب مواصلة تدعيم سياحة الجوار والسياحة الداخلية.
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية وذلك بالعمل على توسيع البرنامج ليشمل تدريجيا كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...) فضلا على توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية.

- تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي بتدعيم التكوين في المجال الفندقي والسياحي من خلال الرفع من طاقة المتكويين بالمدارس السياحية من 1757 متكون سنة 2016 إلى 1818 متكون سنة 2017 ومن طاقة المتكويين من 90 سنة 2016 إلى 118 سنة 2017 فضلا عن تأهيل معهد سيدي الظريف.

- تبسيط إجراءات الدحول إلى تونس عبر وضع نظام التأشيرة الإلكترونية e-visa.
- الشروع في تنفيذ نظام الأجواء المفتوحة Open Sky.

أما على المستوى الكمي فيتوقع تحقيق نسبة نمو للقطاع تناهز 2.6% سنة 2017 مقابل 1.2% منتطرة سنة 2016 مع تحقيق حجم استثمار بـ 320 م د سنة 2017 مقابل 300 م د سنة 2016.

الصناعات التقليدية

تهدف الخطة التنموية لقطاع الصناعات التقليدية لفترة 2016-2020 إلى تعزيز التموقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية الوطنية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية وذلك من خلال مواصلة الإصلاحات والنهوض بالجودة واحترام المواصفات والاستثمار في الموارد البشرية في القطاع فضلا عن تطوير أساليب مراقبة الإنتاج والتصدير.

وترتكز التوجّهات الاستراتيجية للقطاع على:

- تنمية القدرة التنافسيّة للقطاع
- النهوض بالاستثمار وحفز المبادرة في الاختصاصات الواعدة وتحسين مناخ الأعمال من خلال الإحاطة بالمؤسسات وتطوير الموارد البشرية وتحسين البنية الأساسية.
- النهوض بتسويق المنتج وترويجة بالعمل على النهوض بالتصدير واقتحام الأسواق الخارجية بتكثيف المشاركات بالخارج ومزيد الإحاطة بالحرفيين في هذا المجال وتقنين شروط ترويج منتجات الصناعات التقليدية والمغازات المعتمدة.
- تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستويين الجهوي والوطني من خلال تدعيم دور ديوان الصناعات التقليدية في المحافظة على المنتجات ذات القيمة الثقافية والمهددة بالاندثار وإعادة هيكلة المنظمات المهنية في هذا القطاع إلى جانب تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع الصناعات التقليدية

وفي هذا الإطار، تميزت الإنجازات في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2016 بدعم القطاع من خلال تمويل إحداث مواطن شغل جديدة وهيكلية منظومة تنمية الموارد البشرية في القطاع وتوفير يد عاملة مختصة ودعم التجديد والنهوض بجودة المنتج وتنمية الترويج ومكافحة انتشار المنتجات المقلدة بمسالك الترويج والتوزيع.

التشجيع على الاستثمار

- اسناد 1797 قرض مالي متداول لتدعيم الحرفيين .
- تنظيم ندوات محلية وجهوية شملت ما لا يقل عن 5000 طالب من التعليم العالي والتكوين المهني في أكثر من 63 مؤسسة تعليمية .

تنمية البحث والتجديد

- انجاز عمليات تأطير لفائدة حوالي 370 حرفي
- تنظيم 6 مسابقات وطنية للابتكار أسندت فيها ثلاث جوائز للمتفوقين في كل اختصاص

تدعيم مجالات تنمية الكفاءات في القطاع

- تمكين الشباب من الإنخراط ببرنامج دورات التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات في إطار الاتفاقيات المبرمة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والمندوبية العامة للتنمية الجهوية

النهوض بجودة المنتج التقليدي

- حماية الرسوم والنماذج وعلامات الصنع والتجارة والخدمات
- تجديد وإحداث مجالس الحرف

الاتصال وتنمية ترويج المنتج

- تنظيم أيام الصناعات التقليدية واللباس الوطني
- تنظيم تظاهرة وطنية تخص الزربية والنسيج المحفوف إلى جانب تنظيم معرض في اختصاص التحفو الهدايا بالقرى الحرفية.

بالنسبة لسنة 2017:

- سيرتكز العمل خلال سنة 2017 بالأساس على تعزيز هياكل التأطير والمساندة ودعم القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية وذلك من خلال:
- تطوير المشاريع الخاصة بهيكله الديوان الوطني للصناعات التقليدية ومجال تدخلاته لتمكينه من مزيد المرونة في أداء مهامه خاصة بالشراكة مع الهياكل المهنية.
- إحداث منظومة تمكن الحرفيين من التزود بالمواد الأولية في أحسن الظروف وبأسعار تفاضلية.

- تنمية الموارد البشرية وذلك بمزيد إحكام وضبط برامج التأهيل المهني والتكوين المستمر بالشراكة مع وزارتي التعليم العالي والتكوين المهني والهيكل المهنية.
- تحفيز الإستثمار والعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال إنجاز بنك معلومات حول إمكانيات الإستثمار في القطاع.

التجارة الداخلية

- يعتبر قطاع التجارة من أهم القطاعات الواعدة لما يحتويه من مكانة هامة على مستوى النمو والاستثمار وخلق مواطن الشغل ودفع التصدير، وفي هذا الإطار تتمحور توجهات تنمية القطاع خلال فترة المخطط حول:
 - ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك من خلال تعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم وتنويع العرض بالاعتماد أساسا على الانتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد إلى جانب تطوير مناخ الأعمال وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكريس قواعد شفافية الإجراءات وتبسيطها وإرساء مقومات الحوكمة هذا فضلا عن تطوير العمل الرقابي وتحفيز الجهود المبذولة لنشر ثقافة المنافسة والتركيز على إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة.
 - دفع نمو وتطوير النسيج التجاري من خلال توفير الأرضية الملائمة للاستثمار وذلك بتعصير شبكة أسواق الجملة وتجسيم المشاريع المهيكلية على غرار مشروع القاعدة التجارية بولاية زغوان وسوق الإنتاج بسيدي بوزيد بالإضافة إلى إحداث المنطقة التجارية واللوجستية بين قردان وإنجاز دراسة لوضع مخطط مديري لبعث المناطق الحرة بالولايات الحدودية الغربية وتطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة.
 - مواصلة سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية مع ترشيد مستوى نفقات الدعم على المدى المتوسط ومواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة هذا إلى جانب العمل على ترشيد الشراء والاستفادة من فترات تراجع الأسعار في السوق العالمية.
 - مزيد دفع الصادرات وتنمية التجارة الخارجية ودعم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات وتطوير السياسات الترويجية، هذا إلى جانب التقدم في برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية بمواصلة العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من خلال التقليل من عدد الإجراءات غير التعريفية عند التصدير والتوريد مع الحرص على ترشيد الواردات بما يضمن المنافسة العادلة للإنتاج المحلي من قبل المنتجات الموردة إلى جانب دراسة سبل تدليل العوائق الفنية للتجارة.

وعلى هذا الأساس، ستركز خطة العمل خلال سنة 2017 على مواصلة البرامج التي تهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات التصديرية على اقتحام الأسواق الخارجية ودعم تنافسية المنتج الوطني من جهة، وعلى التقدم في

المفاوضات بخصوص الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة والاستثمار وتنويع الشركاء الاقتصاديين من جهة أخرى بهدف مزيد الانفتاح على الأسواق واقتحام أسواق جديدة واعدة وذلك من خلال:

- تعصير القطاع وتطويره عبر مراجعة التشريع المتعلق بتجارة التوزيع لمزيد إحكام تنظيم القطاع التجاري والانطلاق الفعلي في تنظيم تجارة التجول وإسناد التراخيص ذات الصلة وتوفير الفضاءات الملائمة لاستيعاب مثل هذه الأنشطة واستكمال الإجراءات المتعلقة بتركيز الدفعة الأولى من المساحات التجارية الكبرى.
- التقليل في نسبة التضخم من خلال التحكم في الأسعار وتوجيه المنظومة الرقابية نحو حماية المقدر الشرائية للمواطن والتصدي لظاهرة التقليد.
- تعزيز آليات التزود وتزويد السوق للتقليل من الفجوات الهيكلية والظرفية ودعم سياسة المخزونات التعديلية والإستراتيجية وتفعيل دور المجمع المهنية للتنسيق في مستوى الإنتاج والتسويق خاصة بالنسبة للمنتجات الحساسة وكثيرة الاستهلاك وتدعيم الهياكل المعنية بالوسائل اللازمة للمتابعة والتعديل والخزن
- متابعة تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك التوزيع للمنتجات الفلاحة والصيد البحري الذي يهدف إلى تطوير أداء هذه المسالك وتوسيع دائرة الاهتمام إلى مسالك توزيع الماشية والدواجن ومنتجاتها وتطوير وتهيئة سوق بئر القصة.
- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة التجارة الموازية والتهريب وتفعيل مختلف محاورها بالتنسيق مع الأطراف المعنية وتكثيف العمل الرقابي للتصدي للتصدير العشوائي خاصة للمواد الحساسة والمدعمة وتطوير العمل مع مصالح الجباية.
- الشروع في إعداد برنامج إصلاح شامل لمنظومة الدعم لمزيد التحكم في حجمه والتعديل التدريجي للأسعار المدعمة والانطلاق في إرساء منظومة لتوجيه الدعم مباشرة نحو مستحقيه واعتماد الأسعار الحقيقية.
- إسناد علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية "e-dhamen" لدعم الثقة لمواقع البيع على الخط لدى المستهلك التونسي والأجنبي وتنظيم سلسلة من الورشات لفائدة باعثي مشاريع التجارة الإلكترونية.
- إنجاز وإتمام الدراسة الأولية حول جدوى إنجاز مشروع المنصة الافتراضية لتجارة التوزيع "e-retail plateforme" لربط مختلف المتدخلين في تجارة التوزيع من مزودين وموزعين بمختلف أحجامهم بهدف ضمان استرسال مختلف المنتجات المتبادلة بما يسمح بمقاومة التجارة الموازية والتهريب.

تعصير البنية الأساسية

البنية الأساسية للطرق

يعتبر توفير البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة والرفع من مستوى العيش الى جانب دعم القدرة التنافسية. وعلى هذا الاساس ستركز الجهود في مجال البنية الطرقية على ارساء بنية أساسية حديثة تستجيب لمقتضيات المرحلة وللتطلعات الشعبية.

وفي هذا الإطار تتمثل أهم التوجهات المستقبلية خلال المخطط 2016-2020 في قطاع الطرق والجسور والمسالك الريفية في مزيد تدعيم الربط الطريقي بين الجهات والمحافظة على ديمومة شبكة الطرق المنجزة والرفع من السلامة المرورية لمستعملي الطرق.

ومن هذا المنطلق تتمحور استراتيجية تطوير البنية الطرقية حول:

- إرساء بنية تحتية ملائمة ومحفزة للإستثمار
- إنجاز شبكة أساسية مكونة من طرق أولية تربط بين الجهات تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات ومرتبطة بشبكة الطرق السيارة أو السريعة بواسطة محولات،
- تطوير شبكة محلية تؤمن التكامل الجماعي لمنظومة النقل على المستوى الجهوي،
- وضع نظام طريقي خاص بالمسالك الريفية يؤمن ربط التجمعات السكنية الريفية بشبكة الطرق المرقمة تمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات،
- بلورة منظومة خاصة بصيانة الرصيد الطريقي والرفع من السلامة المرورية لمستعملي الطريق.

نظرا للدور الذي يضطلع به قطاع البنية الأساسية للنقل سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وخاصة مساهمته في التنمية الجهوية وضمان تنقل الأشخاص والربط بين مواقع الإنتاج والاستهلاك، ستشهد سنة 2017 إستحداث نسق إنجاز مشاريع الطرق السيارة المتواصلة وخاصة الطريق السيارة صفاقس - قابس والطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم والطريق السيارة قابس - مدن ومدينين - رأس الجدير هذا إلى جانب العمل على تحرير الحوزة العقارية استعدادا للانطلاق في مشاريع الطرق السيارة الجديدة وخاصة الطريق السيارة الداخلية ECOSO الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة قسط أول بطول 188 كلم والطريق السيارة بوسالم-جندوبة بطول 35 كلم وعلى هذا الأساس بلغت الاستثمارات المبرمجة في مجال الطرق السيارة لسنة 2017 حوالي 427 م د مقابل 451 م د سنة 2016.

وفي مجال تطوير البنية الأساسية للطرق تم رصد حوالي 840 م د بميزانية سنة 2017 لإنجاز المشاريع التالية:

- **تعصير الطرق المهيكلة** قصد تحسين تنقل المواطنين ونقل البضائع بين المدن من خلال مواصلة أشغال منعرج مدينة قرمبالية، مضاعفة الطريق الجهوية 27 بنابل والطريق الوطنية 3 تونس-الفحص بزغوان ومضاعفة الطريق الوطنية 1 طينة-المحرص بصفاقس والطريق الحزامية 5 د بالكاف، منعرج ط ج 92 بالمنستير، منعرج ط ج 82 بالمهدية، مضاعفة ط م 812-814 عبر ط م 844 بسوسة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بطول 22 كلم بولاية زغوان ومضاعفة الطريق الوطنية 4 بين الفحص وسليانة على طول 65 كلم والطريق الوطنية 12 بين القيروان وسوسة على طول 49 كلم ومواصلة أشغال منعرج تالة بولاية القصرين.

وفي نفس الإطار سيتم الانطلاق في إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 والمدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقلبيية بطول 60 كلم ومنعرج جرجيس بطول 20.8 كلم،

- مواصلة إنجاز برنامج طرق تونس الكبرى الذي يهدف إلى توفير وصلات ربط بين مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الصناعية والأقطاب التجارية وذلك من خلال مواصلة إنجاز أشغال بناء وصلة الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 على مستوى برج السدرية والطريق السيارة 1، محول اكس 2 - ط و 10، محول اكس المخرج الغربي ومحول اكس 20- ط م 532 و 2 محولات على الطريق اكس 20 (اكس 2 - اكس 3) ومحول الطريق اكس - الطريق المحلية 539 ووصلة ربط الطريق الوطنية 10 - الطريق اكس باعتبار محولات على الطريق الوطنية 10 والطريق اكس ومضاعفة الطريق المحلية 533 المؤدية الى المرفأ المالي برواد.

- مواصلة انجاز الدراسة المتعلقة بمشروع بناء منشأة فوق السكة الحديدية لتأمين الربط بين الطريق الوطنية 1 والزاد 4 إلى جانب مواصلة أشغال تدعيم 9.5 كلم وتهيئة 6 كلم ب 3 ولايات وأشغال مواصلة الطريق الحزامية اكس 20 (المقطع الثاني) بطول 15 كلم.

- مواصلة أشغال تهيئة وتدعيم الطرق الحدودية على طول 139 كلم من الطرق المرقمة.
- مواصلة أشغال تطوير الشبكة الجهوية للطرق وذلك عبر انجاز أشغال سد الثغرات على طول 141 كلم من الطرق المرقمة وكذلك سد الثغرات على طول 200 كلم من الطرق المرقمة.
- مواصلة بناء 26 جسرا.
- مواصلة أشغال تدعيم 954 كلم والانطلاق في تدعيم 240,7 كلم من الطرق المرقمة بالولاية ذات أولوية.

- **تدعيم وتهيئة المسالك الريفية** قصد مساندة الحركة الاقتصادية المحلية وضمان مزيد اندماج المناطق الداخلية والربط بين مواقع الإنتاج ومناطق الترويج سيتواصل تهيئة 2078 كلم من المسالك الريفية والانطلاق في تعبيد 35 مسلك بطول 236.7 كلم موزعة على 14 ولاية والانطلاق في تهيئة مسلك تاجروين الحوض بالكاف بطول 27 كلم،
- مواصلة إنجاز الدراسات الخاصة بمشاريع الجسور والطرق والمسالك الريفية.

أما بخصوص صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية، فسيبلغ مجموع الاستثمارات المبرمجة لسنة 2017 حوالي 196 م د ستشمل المشاريع التالية:

- مواصلة أشغال صيانة 977 كلم من الطرق المرقمة إلى جانب صيانة منشآت فنية وفواصل جسور والانطلاق في أشغال صيانة حوالي 847 كلم من الطرق موزعة على مختلف ولايات الجمهورية منها 638.5 كلم تغليف بطبقة مضاعفة و208.5 كلم خرسانة إسفلتية مع العناية بحواشي الطريق وصيانة منشآت فنية وفواصل جسور،
- استكمال أشغال صيانة 86 مسلكا ريفيا بطول 444 كلم والانطلاق في أشغال صيانة 63 مسلكا بطول 338.2 كلم موزعة على 23 ولاية،
- الانطلاق في إحداث مفترق دوراني ومعالجة النقاط السوداء على طول 14 كلم وإصلاح التتوير العمومي،
- مواصلة أشغال الصيانة الدورية لبطاحات جربة
- إنجاز منشآت مائية بالمسالك الريفية
- القيام بتعداد حركة المرور واقتناء معدات التعداد ومراقبة الوزن.

السكن والتهيئة العمرانية

يمثل توفير السكن اللائق أحد أهم عوامل استقرار الأسر والأفراد وعنصرا أساسيا في تحسين ظروف عيش السكان، هذا فضلا عن تنشيط الدورة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، تشمل توجهات المخطط 2016-2020 في مجال السكن المحاور التالية:

- توفير السكن اللائق لكافة الشرائح الاجتماعية.
- الضغط على كلفة السكن لجعلها تتماشى مع القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي.
- إزالة وتعويض كل المساكن البدائية.
- ملائمة منظومة تمويل السكن للتطورات التي عرفها القطاع.
- مواصلة إعادة تأهيل وادماج الأحياء الشعبية.
- التشجيع على السكن الجماعي والرفع من الكثافة السكانية.

- مراجعة وتحيين وثائق التعمير لجعلها تتماشى مع التطور العمراني الذي تشهده المدن.
- ومواكبة للتطور العمراني الذي تشهده البلاد، تميزت سنة 2016 بمراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بقطاع السكن والمساهمة في تسريع انجاز المشاريع حيث تم:
- إصدار الأمر عدد 1125 لسنة 2016 المؤرخ في 22 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 534 لسنة 2007 المؤرخ في 12 مارس 2007 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمنح من الصندوق الوطني لتحسين السكن.
- إصدار الأمر عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.
- إعداد قانون جديد للبعث العقاري.
- إصدار قرار من السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والسيد وزير المالية مؤرخ في 31 مارس 2016 يتعلق بضبط صيغ وشروط وإجراءات استكمال تمويل ثمن المساكن والمقاسم الاجتماعية المسندة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- اعداد مجلة جديدة للتهيئة الترابية والتعمير

أما على المستوى الكمي، فقد شهدت سنة 2016:

- انجاز قرابة 43 ألف وحدة سكنية باستثمارات جمالية تقدر بـ 3325 م د منها 96% عن طريق الأسر والباعثين العقاريين الخواص.
- إزالة وتعويض 1800 مسكنا بدائيا بكلفة 60 م د.
- بناء 1199 مسكنا وتهيئة 662 مقسما بكلفة 86 م د في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- انجاز استثمارات بقيمة 110 م د في إطار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.
- وستتميز سنة 2017 بانجاز قرابة 46.5 الف وحدة سكنية باستثمارات جمالية تقدر بـ 3681 م د منها 45 الف وحدة عن طريق الأسر والباعثين العقاريين الخواص.
- اما على مستوى تهيئة الأراضي الصالحة للبناء فتقدر الإستثمارات بحوالي 140 م د لتهيئة 88 هك من الأراضي جلها للسكن الاجتماعي.

وفي مجال تحسين ظروف عيش محدودي الدخل، سيتواصل انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وذلك بإزالة وتعويض حوالي 1400 مسكنا بدائيا بكلفة 49 م د ومواصلة انجاز 599 مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 32 م د إلى جانب الشروع في انجاز حوالي 4650 مسكنا بكلفة 300 م د موزعة على 10 ولايات.

ولإدماج الأحياء الشعبية في محيطها العمراني، ستواصل وكالة التهذيب والتجديد العمراني انجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية والموزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة جمالية تقدر بـ 100 م د.

أما على مستوى التهيئة العمرانية ستميز سنة 2017 بـ :

- تغطية 3500 هكتار من الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية.
- مواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.
- تغطية 35 ألف هكتار من الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية.
- إعداد خرائط رقمية بقياسي 1/2000 و 1/5000 للمدن بمساحة جمالية تقدر بـ 27 ألف هكتار.

وعلى هذا الأساس يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال السكن حوالي 3681.7 م د خلال سنة 2017.

تهيئة المناطق الصناعية

يعتبر توفير الأراضي الصناعية وتعصير وتطوير البنية الأساسية داخل المناطق الصناعية من أهم العناصر المشجعة للاستثمار في مجال الصناعة والخدمات المتصلة بها وعاملا أساسيا لبعث المشاريع واستقطاب المستثمرين، وعلى هذا الأساس تركز الخطة المستقبلية خلال فترة المخطط 2016-2020 في مجال تهيئة المناطق الصناعية على:

- الانتقال من المنظومة الكلاسيكية للمناطق الصناعية الى منظومة مجددة تنبني على إحداث مناطق صناعية كبرى مندمجة بهدف ترشيد كلفة الإنجاز ومسايرة لما توفره البلدان المنافسة؛
- تعزيز البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي؛
- مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المنظم للمناطق الصناعية؛
- وضع برنامج وطني لتأهيل وإعادة تهيئة المناطق الصناعية؛
- إرساء منظومة جديدة للتصرف في المناطق الصناعية وصيانتها؛
- دعم المبادرة الخاصة في مجال تهيئة المناطق الصناعية.

وفي هذا الإطار، شهدت سنة 2016 الشروع في إنجاز برنامج تهيئة المناطق الصناعية المدرج بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 عن طريق المركبات الصناعية والأقطاب التنموية والوكالة العقارية الصناعية حيث تم التقدم في أشغال تهيئة 388 هك من المناطق الصناعية تخص كل من منزل عبد الرحمان والعزيب والفجة منوبة والمنستير والعقيلة 1 بقفصة والمتلوي بقفصة وسوسة والنيفضة بالإضافة إلى انطلاق تهيئة ثلاث مناطق صناعية على مساحة جمالية تبلغ 76.5 هك بكل من تالة وبن قردان وسبيطلة علاوة على إنجاز

الدراسات لثلاث مناطق صناعية أخرى القصرين 4 والقلعة 2 والخبطة 2 والشروع في إنجاز الدراسات الخاصة بـ 19 منطقة صناعية تمسح 650 هك موزعة على مختلف الولايات الداخلية.

وبالنسبة لسنة 2017، سيتواصل العمل على تنفيذ برنامج المخطط، حيث ينتظر أن يتم الانطلاق في إنجاز المنطقة الصناعية بوشمة بقابس فضلا على الانتهاء من أشغال تهيئة كل من منطقة الزريبة 4 بزغوان ومنطقة القصرين 3 ومنطقة لسودة 2 بسيدي بوزيد ومنطقة تاجرة 2 بمدنين.

وفيما يتعلق ببرنامج تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية عن طريق الوكالة العقارية الصناعية، فقد تم الشروع في إنجاز الدراسات بكل من منطقتي المغيرة 4 (50 هك) والمغيرة 5 (30 هك) بين عروس ومنطقة كندار 2 (50 هك) بسوسة ومنطقة جعفر رواد (50 هك) بأريانة ومنطقة الشابة (35 هك) بالمهدية.

كما سيتم خلال سنة 2017 الانطلاق في أشغال تهيئة خمس مناطق صناعية تبلغ مساحتها الجمالية 105 هك موزعة على المناطق التالية: منطقة قابس 3 وسببلة 1 والقصرين 3 ولسودة 2 وتاجرة بالإضافة إلى الانتهاء من الدراسات الفنية المتعلقة بتهيئة مناطق الشابة بالمهدية وكندار 2 وبوفيشة بسوسة وسليانة 3 ورأس المرج بالمنستير والشروع في تهيئتها.

المسائل العقارية

في إطار مواصلة العمل على تحسين القوانين والإجراءات العقارية لتنشيط الاقتصاد شهدت سنة 2016 تحيين بعض القوانين نذكر منها بالخصوص:

- اصدار القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالانتزاع من اجل المصلحة العمومية
- تنقيح القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية
- اصدار القانون عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 22 فيفري 2016 المتعلق بجدولة ديون المتسوغين لعقارات دولية فلاحية

وينتظر خلال سنة 2017 مواصلة الإصلاحات العقارية وتبسيطها والتي تعتبر من أولويات المخطط الخماسي 2016-2020 لتكون فاعلة لا عائقة لتنشيط الاقتصاد على كل المستويات. وفي هذا الإطار سيتم العمل على:

- التسريع في تصفية الأراضي الاشتراكية القابلة للتصفية والمقدرة بـ 343 ألف هك
- تحيين القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية،

- دعم الهياكل المتدخلة في التسجيل العقاري (المحكمة العقارية وإدارة الملكية العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري) و ينتظر تسجيل حوالي 100 ألف هك منها 80 ألف هك تسجيل إجباري و 20 آلاف هك تسجيل اختياري كما ينتظر إحداث قرابة 65 ألف رسم عقاري من طرف إدارة الملكية العقارية وذلك تنفيذًا لأحكام التسجيل الصادرة عن المحكمة العقارية،
- مواصلة تصفية الوضعيات العقارية القديمة لفائدة المتسوّجين القدامى لأراضي دولية في إطار قانون عدد 21 لسنة 1995 وتهم هذه العملية قرابة 200 ألف هك ستساهم في رفع الجمود على هذه العقارات،
- الانطلاق في اعداد مجلة موحدة للنصوص القانونية لاملاك الدولة والشؤون العقارية، إضافة الى معالجة إشكاليات التجمعات السكنية،
- الانطلاق في احداث وكالة اختبارات وهيئة قضايا الدولة في إطار تيسير التعامل مع الملفات العقارية،
- الانطلاق في دراسة احداث مركز البحوث والدراسات العقارية ووكالة المدخرات العقارية،
- مواصلة انجاز بناءات إدارية جهوية لادارة الملكية العقارية لتقريب الخدمات من المواطنين بالجهات.

دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال

تطوير منظومة الاستثمار

يندرج إعتقاد قانون الاستثمار الجديد والذي سيدخل حيز التطبيق في جانفي 2017 ضمن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والتي تؤسس إلى إعتقاد منوال جديد للتنمية وفقا لأهداف مخطط التنمية 2016-2020 الرامية بالأساس إلى دفع الاستثمار الخاص وتطوير مناخ الأعمال. ويهدف القانون الجديد بالخصوص إلى الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية وإحداث مواطن الشغل والرفع من كفاءة الموارد البشرية إضافة إلى تحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة وتحقيق تنمية مستدامة.

وارتكز قانون الاستثمار على تكريس مبدأ حرية الاستثمار حيث تم حذف ترخيص اللجنة العليا للاستثمار بالنسبة إلى الـ49 نشاطا الخاضعة للترخيص بالنسبة إلى الأجانب. كما اتاح القانون حرية ملكية العقارات غير الفلاحية لانجاز عمليات استثمار أو مواصلتها إضافة إلى تيسير الاستفاد من الخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وذلك من خلال إمكانية تشغيل الإطارات الأجنبية. وفيما يتعلق بضمانات المستثمر وتسوية النزاعات فقد نص القانون الجديد على ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر التونسي في الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار وعلى حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

وفي إطار تعزيز منظومة حوكمة الاستثمار تم إرساء حوكمة جديدة لمنظومة الاستثمار تركز على العمل المتكامل للثلاث المؤسسات الهامة وهي المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار. ومن ناحية أخرى نص القانون الجديد على التوجه نحو إقرار الحوافز المالية حسب الأولويات المرسومة صلب قانون الاستثمار وإسناد امتيازات خصوصية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية.

وفي إطار مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية تم إقرار حوافز جبائية جديدة تدرج ضمن تحقيق الأولويات الوطنية على غرار التنمية الجهوية والفلاحية وتشجيع التصدير وإحداث المؤسسات. وبالتوازي تهدف هذه الإجراءات إلى توجيه المستثمرين نحو المؤسسات الناشطة في القطاعات ذات الأولوية.

منظومة التمويل

يقتضي تجسيد أهداف دفع النشاط الاقتصادي والنهوض بالاستثمار مع تأمين سلامة التوازنات المالية على المدى المتوسط العمل على إحكام تعبئة وتوظيف موارد التمويل المتاحة وتنفيذ متطلبات الإصلاح الجبائي بالتوازي مع تحسين أداء القطاع البنكي والمالي من خلال تطوير خدماته ووضع حيز التنفيذ متطلبات الإطار القانوني والترتيبي الجديد ومواصلة إعادة هيكلة البنوك العمومية.

وتهدف سياسة المالية العمومية لسنة 2017 إلى استعادة التوازنات المالية للميزانية والتحكم في نسبة العجز ومستوى التداين العمومي مع تحسين فاعلية تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. وسيتم العمل على التحكم في نفقات التصرف لا سيما أعباء الأجور بهدف توفير هامش مالي لتغطية الاستثمارات والبرامج العمومية. وبالتوازي، ستتكثف الجهود لدعم الموارد الذاتية للدولة وإحكام سياسة التداين العمومي وتعميم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إضافة إلى الحرص على التحكم في منظومة الدعم.

وبخصوص السياسة الجبائية سيتواصل تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي الرامي إلى تحقيق العدالة والشفافية الجبائية وإرساء منظومة جبائية مشجعة للاستثمار ومواكبة لمتطلبات تحسين مناخ الأعمال. وسيتركز الإصلاح الجبائي بالأساس على تقريب النظام الجبائي لمداخل رأس المال مع مداخل العمل وتوسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة ومراجعة نسبه. كما سيتواصل تشجيع المؤسسات على الانتداب بصفة قارة لطالبي الشغل لأول مرة وحفز الادخار ضمن الحسابات الخاصة للادخار وتشجيع المؤسسات على إدراج أسهمها بالبورصة.

هذا وستتركز الجهود على مزيد إحكام السياسة النقدية بغرض الانتقال على المدى المتوسط إلى اعتماد إطار جديد للسياسة النقدية الموجهة لاستهداف استقرار الأسعار من خلال تعديل سيولة البنوك وتوجيه نسبة الفائدة على المدى القصير بما يتوافق ومتطلبات حفز النشاط الاقتصادي وضرورة تأمين سلامة التوازنات المالية الداخلية. كما سيتواصل تطوير القدرات التحليلية والفنية للبنك المركزي وتطوير الجانب الاستشراقي في مجال السياسة النقدية وإحكام التناسق مع سياسة المالية العمومية وسياسة الصرف.

بالتوازي، تدرج سياسة الصرف لسنة 2017 في إطار جعل بلادنا ساحة مالية إقليمية كهدف استراتيجي للخماسية المقبلة وذلك بمواصلة المسار الإصلاحية لقانون الصرف واعتماد التحرير الكلي للدينار. وسيتجه العمل نحو تعميق تحرير عمليات رأس المال عبر الترفيع التدريجي في نسبة اكتتاب الأجانب غير المقيمين في سندات الدين ومراجعة أسقف الاقتراض وتيسير استثمار المؤسسات المقيمة بالخارج في إطار مساندة مجهود التصدير.

أما فيما يتعلق بالقطاع البنكي والذي حظي بعناية فائقة سنة 2016 من خلال إعادة هيكلته عبر المصادقة على القانون الأساسي للبنك المركزي والقانون الجديد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية سيتم العمل سنة

2017 على تعزيز صلاحيات السلطات الرقابة المصرفية وتطوير منظومات رصد المخاطر ومنظومات الرقابة والتدقيق وفق المعايير الدولية. وستشمل التدابير الجديدة إرساء صندوق ضمان الودائع البنكية لمجابهة المخاطر النظامية وحماية المودعين وتمكين البنك المركزي من التدخل بآلية "مقرض الملاذ الأخير" إضافة الى التخفيض في حصة القروض المصنفة بالتوازي مع تطوير المحيط القانوني لاستخلاص الديون واحداث شركات ترقيم للمخاطر.

وبهدف دعم الاندماج المالي سيتم تطوير هيكله القطاع المصرفي من خلال إحداث بنك للجهات بما يمكن من تنوع صيغ التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة المنتسبة بالجهات الداخلية وتنفيذ استراتيجية تطوير التمويل الصغير وتدعيم تمثيلية البنوك في الجهات والدخول في مرحلة متقدمة من النقديات الالكترونية.

كما سيتم العمل على مواصلة تعصير السوق المالية بهدف تحسين عمقها ودعم مساهمتها في تمويل الاستثمار الخاص وتكريس التوجه نحو إرساء ساحة مالية إقليمية إضافة الى مواصلة الاصلاح المؤسسي والترتيبي للسوق المالية ومزيد دعم ثقة المدخرين وتوظيف الادخار في التمويل المباشر للمؤسسات.

وسيشهد قطاع التأمين تطورا في أدائه على المستويات الخدماتية والتشريعية والمؤسسية من خلال مزيد تحسين الخدمات المقدمة للمؤمن لهم وتدعيم حوكمة مؤسسات التأمين وصلابتها المالية وتدعيم مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار.

التحديث الإداري والحوكمة والوقاية من الفساد

إن ترسيخ الحوكمة الرشيدة وتنفيذ إستراتيجية تحديث الإدارة العمومية يمثلان بالإضافة إلى الأهداف الوطنية المضمنة بالوثيقة التوجيهية ومخطط التنمية 2016-2020، أحد أهم مقومات تسريع نسق النمو ودفع التنمية المستدامة وإرساء العدالة الاجتماعية، وذلك بالنظر لمساهمتها في تحسين أداء هيكل الدولة وتعزيز تنافسية القدرة الاقتصادية الوطني.

ويعتبر تنفيذ إستراتيجية تحديث الإدارة وتعزيز الحوكمة ومقاومة الفساد من أبرز أولويات العمل الحكومي خلال هذه الفترة مما سيساهم في تحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار إضافة إلى الرفع من جودة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن والمؤسسة واسترجاع ثقة المواطن في المرفق العمومي.

وفي هذا الإطار ستشهد سنة 2017 الشروع في تنفيذ إستراتيجية تحديث الإدارة بمختلف مكوناتها بالإضافة إلى العمل على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتكريس مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد.

التحديث الإداري

يفترض دفع العمل التنموي إضفاء مزيد النجاعة على عمل الإدارة العمومية عبر الرفع من قدرات الموارد البشرية وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي باعتبارها أداة تنفيذ لسياسات الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات وفقا لقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة".

في هذا الإطار تم منذ أواخر سنة 2015 الشروع في تنفيذ مسار تشاركي لصياغة إستراتيجية وطنية لتحديث الإدارة العمومية بهدف بلورة رؤية واضحة وموحدة وضبط أهداف وأولويات مشتركة لبرامج ومشاريع تحديث الإدارة العمومية، وفقا لمخطط عمل يتضمن رزمة تنفيذ تفصيلية ومؤشرات متابعة، إضافة إلى توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المتدخلة.

وستشهد سنة 2017 الشروع في تنفيذ هذه الإستراتيجية ومتابعتها بالتعاون مع جميع الأطراف المتدخلة (الهيكل المكلفة بالإصلاح الإداري صلب وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة والمكلفين بملف الإصلاح الإداري بالوزارات وممثلي المجتمع المدني) بهدف إرساء إدارة عمومية منفتحة تسدي خدمات سهلة النفاذ وذات جودة عالية للمواطن والمؤسسة، وتساهم بصفة فاعلة في دفع التنمية وذلك من خلال المحاور التالية:

إرساء خدمات متميزة موجهة للمواطن والمؤسسة

تواصل العمل سنة 2016 على تنفيذ جملة من المشاريع التي من شأنها الرفع من جودة الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعاملين مع الإدارة. وقد تمحورت هذه المشاريع أساسا في إعداد دراسة حول إرساء مراكز الخدمات الإدارية وتحسين جودة الاستقبال بالهيكل العمومية.

وسيتّم تركيز الجهود خلال سنة 2017 على استكمال قاعدة البيانات المرجعية حول التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية بكل المعتمديات، واعتماد ترتيب المعتمديات حسب الأولوية في إحداث مراكز الخدمات العمومية، بالإضافة إلى تعميم علامة "مرحبا" لجودة الخدمات على العديد من الإدارات العمومية ذات العلاقة المباشرة مع المواطن والمؤسسة. بالإضافة إلى تطوير منظومة المواطن الرقيب وإحداث مركز اتصال إداري موجه للمواطنين (CRM) وملائمة التوقيت الإداري لاحتياجات المواطنين وتطوير دور مكاتب العلاقات مع المواطنين وتدعيم صلاحياتها.

وفى إطار الحرص على مزيد تحسين المناخ الإداري للأعمال ودفع الاستثمار تمت مواصلة المراجعة الشاملة لمختلف الإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية صلب دفعة ثانية مكونة من خمس وزارات، وذلك بهدف مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى العمل على وضع إطار قانوني لمأسسة الحوار بين القطاع العام والخاص من خلال تمكين القطاع الخاص من المشاركة في اقتراح الآليات الضرورية التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال على المستوى القانوني والمؤسسي.

وسيتّم خلال سنة 2017 تحديد المسارات الإدارية ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة والشروع في إعادة هندستها، والعمل على إرساء مسار المراجعة الشاملة والدورية للإجراءات الإدارية الموجهة للمؤسسات بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ خطة عمل لتحسين ترتيب تونس صلب التقارير الدولية المتعلقة بتقييم المحيط الإداري للأعمال. كما سنتشهد سنة 2017 تسريع نسق تجريد الإجراءات الإدارية ذات الأولوية من صبغتها المادية ووضعها على الخطّ والشروع في تنفيذ خطة عمل لتيسير النفاذ للخدمات الإدارية والرفع من جودتها لفائدة المؤسسات، مع الحرص على مؤسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص وتنظيم إعادة استخدام البيانات العمومية من قبل المؤسسات الاقتصادية.

إدارة عمومية ناجحة

في إطار تنفيذ إستراتيجية تحديث الإدارة، سيتواصل العمل خلال الفترة القادمة على إرساء إدارة عمومية ناجحة من خلال إدخال عديد الإصلاحات، مما سيساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والارتقاء بمؤشرات الإدارة وذلك من خلال تحفيز الموارد البشرية والرفع من كفاءتها من خلال تطوير منظومة التكوين وتطوير نظام توقيت العمل المرن ومراجعة منظومة التأجير وإعادة هيكلة الأنظمة الأساسية وتطوير الوظيفة

العمومية العليا، بالإضافة إلى تطوير التنظيم الإداري عبر الشروع في إرساء التنظيم الإداري الجديد وفقا لأحكام الدستور، وإرساء نظام تعاقد حسب الأهداف لرؤساء الهياكل الإدارية.

كما سيتم العمل على إرساء الإدارة المجددة من خلال دعم قدرات الإدارة العمومية في مجال التصرف حسب الجودة وإحداث مرصد وطني للإدارة العمومية وشبكة وطنية للتجديد الإداري.

وفي نفس الإطار ستشهد سنة 2017 تطوير طرق التصرف في موارد الإدارة والمتمثلة أساسا في إعادة توظيف الأعيان العموميين وتشجيع الحراك الإرادي للإطارات العليا وتدعيم وظيفتي الرقابة الداخلية ومراقبة التصرف بالإضافة إلى تعميم المنظومة الإلكترونية للطلب العمومي TUNEPS وترشيد التصرف في المواد الاستهلاكية والتجهيزات.

تطوير الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة

سيتركز العمل خلال سنة على 2017 متابعة تنفيذ الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية لتطوير الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة « Smart Gov 2020 » بالإضافة إلى متابعة تطوير المنظومة الوطنية للتعريف الإلكتروني للمواطن e-ID وتركيز الإطار العام للخدمات المندمجة (cadre d'interopérabilité)، كما سيتم العمل على استكمال تجريد الإجراءات الإدارية من صبغتها المادية ووضع الخدمات الإدارية على الخطّ ورسم برنامج وطني لتوفير الخدمات الإدارية عبر الهاتف الجوال m-services بالإضافة إلى تكريس الحكومة المفتوحة داخل الإدارة من خلال ضبط وتنفيذ خطط عمل وطنية في إطار عضوية تونس لشراكة الحكومة المفتوحة "OGP" وتطوير منظومة للمشاركة الإلكترونية e-consultation ومنظومة للبيانات المفتوحة .opendata

الحكومة والوقاية من الفساد

تكثفت الجهود خلال سنة 2016 من أجل ضبط إصلاحات وإجراءات إرساء متطلبات الحوكمة على المستويات التشريعية والمؤسسية مع المجتمع المدني باعتبارها مبدئا دستوريا وهدفا محوريا للحدّ من الاشكاليات المسجلة.

ولقد أمكن في هذا المجال تركيز ومتابعة أنشطة خلايا الحوكمة بالهياكل العمومية وتعزيز دورها باصدار الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها وكذلك تنظيم منابر حوار متعددة بين الهياكل المعنية والمجتمع المدني لضبط خطة وطنية للحكومة ومكافحة الفساد والتي سيتم الانطلاق في تنفيذها في أواخر سنة 2016.

ومن هذا المنطلق ستركز الجهود خلال سنة 2017 على وضع هذه الخطة الزمنية حيز التنفيذ والتي تتضمن:

تعزيز الشفافية المالية العمومية

تم العمل على إرساء منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف حيث تم إعداد القانون الأساسي للميزانية بالتوازي مع تقدم عناصر الإصلاح الأخرى خاصة منها الإصلاح الجبائي القائم على مبادئ العدالة والشفافية والرقابة المحكمة وتعزيز حوكمة الصفقات العمومية، بالإضافة إلى إعداد دليل للحوكمة والنزاهة في المؤسسات العمومية وتحسين صيغ التصرف والمتابعة والرقابة والتقييم.

تعزيز الحوكمة بالقطاع العمومي

يشكل ضعف أداء المؤسسات العمومية وتدني نتائجها خلال الفترة الأخيرة من أوطد تحديات المرحلة حيث يتعين مراجعة منظومة حوكمة المؤسسات العمومية من خلال تطوير صيغ الاشراف وتوضيح التزامات الأطراف المعنية في اتجاه تعزيز استقلالية مجالس الادارة ومسؤولية المتصرفين مع اعتماد معايير موضوعية لتعيينهم بالإضافة إلى تكريس احترام معايير الشفافية المالية واعتماد مؤشرات النجاحة للمتابعة والتقييم كما سيتم تعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات العمومية من خلال ترسيخ الحوار والتواصل على المستويين الداخلي والخارجي والالتزام بالضوابط القانونية المتعلقة بالانتدابات.

يرتكز البرنامج على تطوير آليات الرقابة من خلال التخفيف من الرقابة المسبقة وتدعيم الرقابة الموازية واللاحقة وذلك بالتوجه نحو رقابة المساعدة والإحاطة مع تعزيز الاستقلالية الوظيفية لهياكل الرقابة ونشر التقارير طبقا للضوابط القانونية المتعلقة بالنفاد إلى المعلومة وحماية المعطيات الشخصية

وضع سياسة وطنية للوقاية من الفساد

تتمحور سياسة الوقاية من الفساد أساسا حول المصادقة على مشاريع قوانين الوقاية من الفساد والمتعلقة بإقرار ضوابط لعمليات التصريح بالمكاسب، وقانون تجريم الكسب غير المشروع وتضارب المصالح إضافة إلى حماية المبلغين عن الفساد والشهود عليه والعاملين في مقاومته وتفعيل دور الهيئة الدستورية للحوكمة ومقاومة الفساد في رصد مظاهر الفساد ومتابعة المعالجات الكفيلة بالحد من التجاوزات المسجلة.

من جهة أخرى سيتم العمل على تحسين اداء منظومة الرقابة العمومية من خلال مراجعة الإطار القانوني لدائرة المحاسبات ومزيد تنسيق تدخلات الهياكل الرقابية إضافة إلى تعزيز أبعادها الوقائية والتصحيحية مع تشديد العقوبات الجزرية وإنفاذها مع تطوير آليات الرقابة وكشف الفساد عبر توسيع مهام فريق المواطن الرقيب.

دعم الشركاء غير الحكوميين

ستشمل الاصلاحات تكريس آلية "أجندا الأعمال الوطنية" التي تمكن القطاع الخاص من تحديد التعقيدات الإدارية التي تعوق الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى تكريس المبدأ التشاركي في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد من خلال تعزيز الروابط مع الشركاء غير الحكوميين وخاصة المجتمع المدني وذلك لتنفيذ استراتيجية للاتصال ونشر ثقافة الحوكمة وغرس قيم النزاهة وتطوير البعد القيمي والثقافي والسلوكي مواصلة التنسيق مع المنظمات الدولية وتطوير علاقات التعاون الدولي وتبادل الخبرات والإطلاع على التجارب الناجحة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

يحتلّ قطاع تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي دورا محوريا في تطوير الاقتصاد الوطني باعتبار تأثيره المتنامي على نموّ مختلف قطاعات الإنتاج. وعلى هذا الأساس، تم ضبط استراتيجية وطنية "تونس الرقمية 2020" كرافعة للتنمية لتجعل من تونس وجهة تكنولوجية إقليمية ومنصة رقمية في اتجاه دول المنطقة.

وتتمثل التوجهات الرامية إلى تطوير القطاع خلال فترة المخطط في:

- إرساء مجتمع جديد قوامه مجتمع المعلومات يضمن التكافؤ بين كل الجهات والفئات ويضمن حق المواطن في التواصل عبر شبكات المعلومات وتمكينه من التعلم والمعرفة الحديثة وحثه نحو الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات.
- مزيد فتح القطاع وتحريره ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال مراجعة النصوص التشريعية وحوكمة التصرف في صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيايات المعلومات والاتصال تماشيا ودوره الأساسي في النهوض بالقطاع إلى جانب تبسيط إجراءات المصادقة على التجهيزات الاتصالية عند التوريد وتسريعها والتوجه نحو المراقبة اللاحقة.
- دعم البنية التحتية الرقمية وتنويع خدمات الاتصالات للمواطن وتحسين جودتها وتوفير مناخ تنافسي للقطاع والحرص على تكافؤ الفرص بين الجهات وتقليص الفجوة الرقمية في المناطق الداخلية ومسايرة التحولات التكنولوجية.
- تطوير الخدمات الالكترونية في مختلف الميادين وتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الحكومية الشاملة على الخط والنفاز لها عبر الشبكات الجواله إلى جانب تطوير استعمال المؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة للتكنولوجيايات الرقمية وإحداث مرصد وطني لتكنولوجيايات المعلومات والاتصال.
- تطوير حلول وظيفية مبتكرة وبعث مؤسسات ذات قيمة مضافة عالية بالإضافة إلى نشر ثقافة التجديد الرقمي إلى جانب تفعيل آليات التعاون الدولي لإنجاز مشاريع مهيكلة للبحث والتطوير والتجديد.
- إرساء "إدارة دون سند ورقي" عبر تركيز نظم معلومات عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها، ومعاملات إدارية لا مادية ناجعة لفائدة المواطن والمؤسسة إضافة إلى خدمات ونظم معلومات ذات درجة عالية من التأمين والموثوقية.

- الإحاطة بالمؤسسات الموقّعة على الاتفاقية الإطارية لمشروع تونس الذكية ووضع آليات تحفيز للمستثمرين مع الترويج لبرامج التكوين واستقطاب كبرى المؤسسات وتوفير الفضاءات المناسبة لها وفقا للمعايير الدولية.
- تحيين المخططات الوطنية الراديوية ومراجعة المخطط الوطني للترددات للأخذ بعين الاعتبار أنترنات الأشياء. كما سيتم ترشيد استغلال الطيف الترددي وتهيئته وتطوير التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا إلى جانب تدعيم المراقبة التقنية لاستعمال الترددات وضمان جودة الطيف الترددي على كامل تراب الجمهورية.
- تنمية الخدمات البريدية من خلال تنظيم السوق البريدية وتعزيز دور القطاع كمرفق عمومي عبر تقريب الخدمات من الحريف وتطويرها ومراجعة تعريفات الخدمات البريدية وتعصير الخدمات المالية للبريد وإقرار إصلاحات هيكلية لتعزيز تموقعه صلب المنظومة المالية.
- ترسيخ المبدأ التشاركي الذي تم اعتماده في إعداد المخطط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020"، وتدعيم ما تم إقراره من هياكل حوكمة ذات تركيبة متناصفة بين القطاع العام من ناحية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية أخرى، على غرار المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي، إلى جانب إحداث هياكل لإحكام متابعة وتنفيذ المشاريع على غرار لجنة قيادة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي ومكتب الإشراف على برنامج تونس الرقمية 2020.

وعلى هذا الأساس شهدت سنة 2016 الإنجازات التالية:

في مجال تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي، تم:

- إعداد مشروع أولي للمجلة الرقمية الجديدة.
- إعداد مشروع أولي لمجلة البريد.
- إعداد مشروع أولي لقانون مكافحة "الجرائم السيبرانية" بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل.

وفي مجال البنية التحتية الرقمية، تم:

- إسناد ثلاث إجازات للاتصالات الجوّالة من الجيل الرابع بقيمة تجاوزت 470 م د مع تعهد من قبل المشغلين بالقيام باستثمارات في حدود 1500 م د على مدى الخمس السنوات القادمة وتكريس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة 387 عمادة ذات أولوية وتوفير التغطية بهذه الشبكة لـ 20% من متساكني كل ولاية مع بداية سنة 2017.
- إنجاز طلب عروض وإمضاء العقود مع مشغلي الاتصالات لتركيز الشبكة الإدارية المندمجة بهدف ربط 557 موقعا إداريا بمختلف مناطق الجمهورية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية بما يسمح بتقريب الخدمات الإدارية للمواطن خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد.

- إعداد كراسات الشروط لتنفيذ برنامج الخدمات الشاملة (Service Universe) لتوفير خدمات الاتصالات ذات السعة العالية لفائدة المناطق ذات المردودية الاقتصادية الضعيفة أو المنعدمة بالنسبة لمشغلي شبكات الاتصالات.
- إصدار طلب عروض بالتنسيق مع وزارة التربية لربط حوالي 6000 مدرسة بشبكة الأنترنت ذات السعة العالية خلال سنة 2017.
- تنفيذ مشروع (Google Street View) لتمكين مستعملي الأنترنت عبر العالم من الحصول على صور رقمية لحوالي 20 من المدن التونسية بزاوية 360 درجة ومشروع (Google Cultural Institute) للتعريف بحوالي 30 من المواقع الأثرية والحضارية للبلاد التونسية.
- تركيز منصة جديدة لهيكل المفتاح العمومي "PKI" لدى الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية.
- الشروع في اعتماد البث التلفزيوني الأرضي الرقمي والإطفاء التدريجي للبث التناظري مع توزيع أجهزة طرفية على العائلات المعوزة مجاناً بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.
- القيام بالدراسات الأولية وإعداد ملفات طلبات عروض بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة لإسناد إجازات لمشغلي أنترنت الأشياء (IOT) وإجازات مشغلي بنى تحتية.
- التنسيق مع وزارة الدفاع الوطني وتكليف مجمع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ مشروع منصة التصرف في قاعدة بيانات خرائطية موجهة للموقع الجغرافي.

وفي مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية" تم:

- إمضاء 19 اتفاقية في إطار مشروع "تونس الذكية" لتوفير 4000 موطن شغل تم انجاز 1000 منها.
- المشاركة في عديد التظاهرات والملتقيات الدولية والوطنية المختصة في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ وإحداث شبكة سفراء "تونس الذكية" تضم شخصيات تونسية معروفة.

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد شهدت سنة 2016:

- مواصلة ترويج "البطاقة التكنولوجية الدولية" لتبلغ أكثر من 5000.
- توجيه "رسالة التأكيد" إلى شركة "Pay Pal" بالتنسيق مع البنك المركزي التونسي لإدراج تونس ضمن قائمة البلدان التي ستشملها هذه الخدمة.
- تدعيم المؤسسات التونسية الناشئة في المجال الرقمي (Digi- stratup) وتصنيف تونس من بين أفضل 10 وجهات عالمية في هذا المجال من قبل مجلة (Forbes).
- مساندة مختلف الوزارات والهيكل العمومية في تنفيذ مشاريع رقمية استراتيجية وتعبوية على غرار "مشروع رقمنة التراث الثقافي" و"مشروع وضع منصة للتصرف في قاعدة بيانات خرائطية موجهة للموقع الجغرافي" و"مشروع التبادل الإلكتروني للبيانات مع مسدي الخدمات المتعاملين مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض".

- تنفيذ برنامج "تطوير البرمجيات عبر الجوال" (m-devTunisia)، وتكوين حوالي 8660 شابا وشابة من كافة ولايات الجمهورية، مكن من توظيف 754 تطبيقة على المنصات الجوال العالمية (سامسونغ وغوغل بلاي...).

في مجال الحكومة الإلكترونية:

- تم الإنتهاء من الدراسة الخاصة بإرساء المعرف الوطني الوحيد للمواطن (Identifiant Unique) ووضع مخطط تنفيذي لتركيز المنظومة.
- تم الإنتهاء من المشروع النموذجي لمنظومة ترابط المنظومات المعلوماتية للإدارة التونسية والمتعاملين معها (Tun X - Road) وهو حاليا في مرحلة التقييم.
- تم الشروع في إرساء منظومة وطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC) بسبع وزارات نموذجية والتي ستمكن من تحسين نجاعة الإدارة من خلال تقليص آجال معالجة الملفات وتسهيل عملية أرشفتها وحفظها والنفاد إليها ويتوقع الإنتهاء من اتمام تركيز المنظومة بالوزارات النموذجية مع موفى سنة 2016.
- إحداث لجنة قيادة وطنية لمشروع "إرساء حوسبة سحابية وطنية" بهدف تشارك البنى التحتية المعلوماتية على نطاق وطني، ما من شأنه تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المعلوماتية والتحسين من مردوديتها ونجاعتها وترشيد النفقات المخصصة في المجال، فضلا عن إعداد مشروع كراس شروط لإعداد المنوال الإقتصادي والتنظيمي والتقني للحوسبة السحابية الوطنية علما وأنه يتوقع الإعلان على طلب العروض خلال شهر نوفمبر 2016.

في مجال البريد:

- الشروع في إنجاز دراسة استراتيجية حول مستقبل الديوان الوطني للبريد في إطار برنامج التوأمة الممول من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.
- الشروع في إنجاز دراسة حول بعث هيكل تعديلي لقطاع البريد.
- وستشهد سنة 2017 الانطلاق في تجسيم حزمة من المشاريع والبرامج التي ستسهم خاصة في تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي والارتقاء بالبنية التحتية الرقمية وتعزيز الحكومة الإلكترونية وتكثيف الأعمال الإلكترونية والتجديد.

في مجال تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي سيتم:

- إصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يسهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع.
- إصدار مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته.
- إصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرانية بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل ووزارة الداخلية.

- مراجعة مجلة التهيئة الترابية بالتنسيق مع وزارة التجهيز في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.
- إصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.
- وضع الإطار الترتيبي للمعرف الوطني الوحيد للمواطن.
- إعداد القانون الإطاري المنظم للمؤسسات الناشئة (Digi- Startup).
- إرساء نظام جبائي يخص البطاقة التكنولوجية الدولية.
- مراجعة منظومة الحوكمة والمنوال الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية.
- تغيير الشكل القانوني للوكالة الفنية للاتصالات من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية.

في مجال البنية التحتية الرقمية سيتم:

- مواصلة استثمار المشغلين الثلاثة في مجال الاتصالات الجوّالة من الجيل الرابع بحوالي 300 م د من جملة 1500 م د متعهد بها على مدى الخمس سنوات القادمة بالإضافة إلى توفير التغطية بهذه الشبكة لـ 40% من متساكني كل ولاية قبل موفى سنة 2017 (387 عمادة ذات أولوية).
- إنطلاق تركيز مشروع الشبكة الإدارية المندمجة الذي يهدف إلى ربط حوالي 500 موقعا إداريا بمختلف مناطق الجمهورية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية بما يسمح بتقريب الخدمات الإدارية للمواطن خاصة بالمناطق الداخلية للبلاد ورصد اعتمادات في حدود 10.3 م د من جملة 33 م د مبرمجة.
- تعزيز ربط شبكة البلديات بخطوط السعة العالية وربطها ببقية مكونات الشبكة الإدارية المندمجة (مشروع جديد).
- الشروع في تنفيذ برنامج الخدمات الشاملة (Service Universel) وتوفير خدمات الاتصالات ذات السعة العالية لمتساكني المناطق ذات المردودية الاقتصادية الضعيفة أو المنعدمة بالنسبة لمشغلي شبكات الاتصالات وتخصيص اعتمادات في حدود 17 م د من جملة 50 م د مبرمجة.
- إتمام ربط حوالي 6000 مدرسة بشبكة الأنترنت ذات السعة العالية بالتنسيق مع وزارة التربية.
- إسناد إجازات جديدة لمشغلي أنترنات الأشياء (IOT)،
- الشروع في استغلال الإصدار السادس لبروتوكول الأنترنت (IPv6).
- إسناد إجازات مشغلي بنى تحتية لدفع الاستثمار في هذا المجال.
- الشروع في استغلال منصة للتصرف في قاعدة البيانات الخرائطية الموجهة للموقع الجغرافي بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني.
- تعزيز البنى التحتية لدعم السلامة والثقة الرقمية.
- انطلاق مشروع (Smart Grid) بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمناجم.
- تسوية الوضعية العقارية لقطب الغزالة واستكمال مشروع التوسعة بالنحلي.
- إرساء مشروع هيكل المفتاح العمومي (PKI) للدفاع الوطني.

في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية" سيتم:

- تطوير هيكلية مشروع "تونس الذكية" وتمكينه من الموارد البشرية والمادية الضرورية لتحقيق الأهداف المرسومة على مستوى حجم الاستثمار (حوالي 4500 م د، ثلثها استثمارات خاصة) وعلى مستوى عدد مواطن الشغل المتوقع احداثها (50 ألف).

في مجال الأعمال الإلكترونية والإستعمالات والتجديد سيتم:

- تطوير استعمال البطاقة التكنولوجية الدولية وفتحها على مجالات التجارة الالكترونية وإرساء نظام جبائي خاص لتصبح بطاقة بنكية دولية رقمية.
- التعاون مع شركة Google لفتح حساب (Google Merchant Account).
- تركيز خدمة الدفع بواسطة الهاتف الجوال M-Payment واستكمال المنظومة الترتيبية لوظيفة مزود خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال بالتعاون مع البنك المركزي التونسي.
- تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج "تطوير البرمجيات عبر الجوال" (m-devTunisia).
- متابعة المشاريع الرقمية المدرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تنفيذ مشروع تحديد مواقع الماشية ومتابعتها بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (Identification et tracking du cheptel).

في مجال الحكومة الإلكترونية سيتم :

- تركيز المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد والشروع في ارساء منظومة وطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية (Tun Xroad).
- استغلال المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC) بالوزارات النموذجية السبع والشروع في تعميمها تدريجيا على بقية الوزارات مع موفى سنة 2017.
- تحديد المنوال التنظيمي والاقتصادي والتقني لمشروع "إرساء حوسبة سحابية وطنية" ووضع خطة تنفيذية للإنجاز.
- الشروع في تركيز منظومة متكاملة للتصرف في موارد الدولة (ERP de l'Etat) تمكن من التصرف الأمثل في الموارد وتوفر أنظمة المساعدة في القرار.
- الشروع في تركيز نظام معلوماتي متكامل للتجارة.
- تقديم منوال حوكمة جديد للإدارة الرقمية وإدارة نظم المعلومات.

في مجال البريد سيتم :

- المصادقة على الرؤية الجديدة لمستقبل القطاع البريدي ونشاط الديوان الوطني للبريد بناء على نتائج الدراسة الاستراتيجية بما في ذلك إحداث هيكل تعديلي للقطاع وبرنامج الخدمات الشاملة للبريد.

دعم الجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

اتخذت تونس من سياسة التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي أحد الخيارات الاستراتيجية في الخطة التنموية للبلاد وذلك من خلال تنمية قدرات المؤسسات التصديرية على اقتحام الأسواق الخارجية ودعم تنافسية المنتج الوطني والتحرير التدريجي للمبادلات التجارية والعمليات المالية. ويرتكز برنامج دفع قطاع التصدير أساسا على:

- وضع حيز التنفيذ المجلة الجديدة للديوانة وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية ودعم الهياكل المعنية بمساندة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية
- مواصلة إنجاز البرنامج الثالث لتنمية الصادرات خاصة عن طريق صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات وصندوق ضمان تمويل الصادرات ما قبل الشحن.
- تطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته استجابة لمتطلبات الجهاز التصديري نحو المنتجات والخدمات ذات قيمة مضافة عالية والتشجيع على تنويع الأسواق المستهدفة.
- تطوير السياسات الترويجية من خلال تنظيم الصالون الدولي لتصدير الخدمات في اتجاه افريقيا وإنجاز أيام ترويجية ومنتديات أعمال بأسواق الساحل الغربي للقارة الافريقية.
- تعزيز مساهمة التجارة الالكترونية في دفع التصدير وذلك بتشجيع المؤسسات المصدرة على مزيد الاستفادة من دعم صندوق النهوض بالصادرات.
- تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وتقليص الإجراءات الإدارية والديوانية والحد من العوائق غير التعريفية بما يضمن الرفع من نجاعة الخدمات اللوجيستية والارتقاء بالجودة وذلك بالتوافق مع مقتضيات المنظمة العالمية للتجارة.

تعميق الاندماج الاقتصادي

يقتضي كسب الرهانات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة العالمية توخي سياسة تعتمد على مزيد الانفتاح على الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وتسهيل إجراءاتها وإزالة العراقيل مع العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات التونسية بما يتيح لها اقتحام أسواق جديدة وواعدة. وسيتواصل العمل خلال سنة 2017 على تعزيز

علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر التقدم في المفاوضات بخصوص اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل بين الطرفين.

وبالتوازي حظيت مراجعة السياسات التجارية لتونس بالقبول في إطار المنظمة العالمية للتجارة فيما يتم الاعداد لإجراء التقييم الدوري للمساعدات الدولية في مجال التجارة المبرمج لشهر جوان 2017 ضمن مبادرة "المساعدة من أجل التجارة". وفي نفس الاطار تتواصل دراسة القرارات المنبثقة عن المؤتمر الوزاري العاشر للمنظمة العالمية للتجارة بنيروبي المتعلقة بالاتفاق التجاري متعدد الأطراف حول القطاع الفلاحي والتشاور مع الدول العربية والإفريقية حول كيفية تنفيذها إلى جانب الإعداد للمؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة المزمع عقده في أواخر سنة 2017. وسيتم كذلك التوجه نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بحكم آفاق النمو الواعدة بهذه البلدان وفرص الاستثمار والتصدير المتوفرة للمنتجات والخدمات التونسية بها وهو ما يتطلب تطوير الدبلوماسية الاقتصادية وتوفير المرافقة المالية والربط اللوجستي.

وفي نفس السياق، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تفعيل مسار التعاون والتكامل في الفضاء المغربي عبر استكمال المفاوضات الجارية بخصوص الاتفاقيات التفاضلية واتفاقيات التبادل الحر في إطار المغرب العربي إضافة إلى دعم التبادل التجاري مع بلدان الجوار (ليبيا والجزائر) عبر التوجه نحو إحداث مناطق حرة بالجهات الحدودية لخلق حركية اقتصادية واستقرار اجتماعي في هذه المناطق.

كما ستركز الجهود على مزيد تنويع الشركاء الاقتصاديين وتوسيع رقعة الأسواق المستهدفة بالمرهنة على أسواق جديدة تتوفر على آفاق نمو واعدة وعلى فرص وإمكانيات هامة للاستثمار على غرار بلدان الخليج والشرق الأوسط والدول الآسيوية ودول هامة أخرى مثل روسيا وإيران وجزر الموريس والكنغو الديمقراطية وباكستان قصد تنمية التبادل التجاري معها.

وباعتبار دور المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في دعم المجهود الوطني للتصدير، تم في شهر أوت 2016 توقيع اتفاقية إطارية لتنمية الصادرات التونسية بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة ومركز النهوض بالصادرات تهدف إلى توضيح دور كل طرف في مجال دعم الصادرات وتحديد آليات التعاون بينها. وبالتوازي سيتواصل العمل على دعم علاقات التعاون والشراكة مع مختلف دول العالم من خلال تسيير النفاذ والتموقع في الأسواق عبر التقدم في إصلاح منظومة الديوانة وتطويرها وفق المعايير والنظم الدولية المعمول بها بعد اصدار المجلة الجديدة للديوانة.

دعم التشغيل وتحسين التشغيلية

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

ارتكزت الجهود خلال سنة 2016 على مواصلة تنفيذ البرامج النشيطة للتشغيل حيث ينتظر أن يبلغ العدد الجملي للمنتفعين بهذه البرامج حوالي 240 ألف طالب شغل.

وتجسيما للمقاربة الجهوية والمحلية لدفع التشغيل ودعم الجهات لإنجاز مشاريع ومبادرات تستجيب لحاجياتها وخصوصياتها، تم تفعيل "برنامج الشراكة مع الجهات للنهوض بالتشغيل"، حيث تم إعداد المراجع والأدلة الإجرائية الخاصة بالبرنامج بما في ذلك نماذج لعقود أهداف سنوية واتفاقيات تنفيذية.

وبهدف تفعيل المبادرات والمشاريع المتعلقة بهيكل الأنشطة غير المنظمة تم العمل ضمن إطار تشاركي على تنفيذ "مشروع المبادرة التونسية للعمل الشامل" الذي يهدف إلى توفير ظروف العمل اللائق في القطاع غير المهيكل، حيث تم إعداد مراجع وأدلة خاصة بتكوين المكونين في مجال مرافقة العملة الناشطين في القطاع غير المهيكل قصد مساعدتهم على تنظيم أنشطتهم والاندماج في الاقتصاد المهيكل.

وحرصا على توفير أكثر حظوظ لطالبي الشغل للإندماج في سوق الشغل تم إحداث برنامج "فرصتي" الذي يهدف إلى مساعدتهم على تصور مشروعهم المهني واكتساب المهارات اللازمة لتنفيذه وفقا لرغباتهم ولمتطلبات سوق الشغل من خلال تقديم خدمات مرافقة وتكوين مشخصة.

برنامج فرصتي (أمر حكومي عدد 904 لسنة 2016 مؤرخ في 27 جويلية)

يهدف هذا البرنامج إلى تيسير إدماج طالبي الشغل في الحياة المهنية في شغل مؤجر أو في عمل مستقل، وذلك بتمكينهم من الانتفاع بمرافقة مشخصة قصد تطوير قدراتهم في مجال البحث عن شغل وفي مجال التواصل والتأقلم الاجتماعي والمهني وتنمية روح المبادرة لديهم، ومن تكوين تكميلي لاكتساب مهارات إضافية في اختصاصات ذات علاقة بحاجيات سوق الشغل.

وينتفع المتربصون في إطار برنامج "فرصتي" بعمليات في المساعدة على بلورة موازنة توجيهها وموازنة لتقييم الكفاءات قصد إعداد وتنفيذ مشروع مهني. كما ينتفعون، وحسب الحاجة، بعمليات تكوين تكميلي وعمليات تأهيل أو إعادة تأهيل مهني، وبتربصات تطبيقية بالقطاع الخاص، وعمليات إشهاد في اللغات والإعلامية

وتكنولوجيات المعلومات والاتصال أو في تخصصات تقنية أخرى. ويمكن أن يتضمن برنامج "فرصتي" المراحل التالية: مرحلة مخصصة لتشخيص حاجيات المتربص، مرحلة مخصصة لإعداد المشروع المهني للمتربص، مرحلة مخصصة لتنفيذ المشروع المهني للمتربص خاصة في إطار أحد المسارات التالية: مسار العمل المؤجر، مسار بعث المشاريع، مسار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو مسار التشغيل بالخارج. ويتم الانتقال ببرنامج "فرصتي" لفترة اثني عشر شهرا. وتسد الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للمتربص في إطار برنامج "فرصتي" منحة شهرية مقدارها مائة دينار طيلة السداسي الأول من فترة عقد التربص، مائة وخمسون دينار طيلة السداسي الثاني من فترة عقد التربص، ومنحة تنقل مقدارها بخمسين دينارا. ويمكن التمديد في الفترة المنصوص عليها أعلاه لمدة إضافية واحدة أقصاها ستة أشهر، وذلك بعد أخذ رأي لجنة تحدث على مستوى كل إدارة جهوية للتكوين المهني والتشغيل. وتسد الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للمتربص في إطار برنامج "فرصتي" وخلال المدة الإضافية للتربص منحة شهرية مقدارها مائة وخمسون دينارا، ومنحة تنقل ضبط مقدارها الشهري بخمسين دينارا. ويمكن تعويض منحة التنقل بتكفل الصندوق الوطني للتشغيل كليا أو جزئيا بنفقات النقل العمومي لفائدة المنتفعين ببرنامج "فرصتي" وفي حدود مبلغ المنحة المذكور أعلاه.

وسعيا إلى تطوير آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره أحد الخيارات الإستراتيجية لبناء منوال تنموي جديد يضمن التنمية الشاملة والمستدامة، تم العمل على مواصلة تطوير برنامج المؤسسات التضامنية حيث شهدت سنة 2016 إنجاز المرحلة التجريبية لهذا البرنامج بولاية باجة.

ومن جهة أخرى تم إعداد تصور لتفعيل برنامج "محاضن احتراف" التي سيعهد إليها تنمية قدرات الباحثين عن شغل في جميع المجالات الحياتية والسلوكية والمهنية بما يجعل منهم مصدر إشعاع ومحرك للتنمية في محيطهم.

كما تواصل دعم الدولة لدفع المبادرة الخاصة والعمل المستقل من خلال توفير خدمات للإحاطة والتكوين وآليات التمويل للراغبين في إحداث مؤسساتهم الصغرى. وقد تم خلال سنة 2016 اتخاذ العديد من الإجراءات من أهمها إعفاء باعثي المشاريع من أصحاب الشهادت العليا من التمويل الذاتي إلى جانب الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادت العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات.

وعلا على تطوير أداء مصالح التشغيل، شهدت سنة 2016 مواصلة توسيع شبكة المكاتب وفضاءات المبادرة من خلال بناء وإعادة تهيئة 7 مكاتب للتشغيل والعمل المستقل و3 مركبات للتشغيل والعمل المستقل وفضاءين للمبادرة وتوفير الإمكانيات اللوجستية اللازمة.

وإعتبارا للوضع الإقتصادي ولضعف نسبة النمو، فقد شهدت سنة 2016 إرتقاعا في عدد العاطلين عن العمل ليلغ 629.6 ألف وفي نسبة البطالة الجمالية لتبلغ 15.6% فيما بلغت نسبة بطالة الإناث 23.5% ونسبة بطالة حاملي الشهادات العليا 30.5%.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

بالنظر إلى أنّ التشغيل يعدّ الخيارات والثوابت الوطنية ذات الأولوية القصوى لما له من انعكاس ايجابي على الاستقرار والسلم الاجتماعيين وعلى توازن المجتمع، سترتكز الجهود خلال سنة 2017 على الرفع من نسبة النمو ومن محتواها التشغيلي بإعتباره الضامن الرئيسي لإحداث مواطن شغل تتماشى وحجم طلبات الشغل وخصوصياتها. كما سيتم العمل على دفع الاستثمار الخاص في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة قصد الرفع من القدرة التنافسية والمساهمة في تشغيل اليد العاملة المختصة.

وبهدف إستحداث نسق إحداث المؤسسات وتنمية روح المبادرة، سيرتكز العمل خلال سنة 2017 على الشروع في إرساء منظومة موحدة لريادة الأعمال وبعث المشاريع بما يساهم في تنمية روح المبادرة ويُمكن باعثي المشاريع من المرافقة والتأطير والإسناد قبل وخلال وبعد إحداث المشروع وتيسر النفاذ إلى الأسواق ومصادر التمويل الملائمة.

وفي هذا الإطار سيتم إحداث صناديق لتمويل المشاريع الخاصة على أن تركز تدخلات هذه الهياكل على توفير التمويلات اللازمة والإحاطة والمرافقة لتذليل الصعوبات أمام باعثي المشاريع.

كما سيتم العمل على دفع نسق إحداث المؤسسات في إطار الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الإجتماعي والتضامني حيث سيتم إصدار قانون إطراري خاص بالاقتصاد الإجتماعي والتضامني يحدد مفهوما واضحا وعمليا للاقتصاد الاجتماعى والتضامني إلى جانب ضبط مبادئه وأدوات تدخله والوسائل اللازمة لتطوير هياكله وإحداث آليات تمويل خصوصية لذلك.

كما سيتواصل العمل خلال سنة 2017 على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع بعث "محاضن احتراف" بولاية بنزرت وذلك بعد تقييم التجربة النموذجية، حيث ينتظر أن تتم مرافقة 210 شابة وشابة في كامل معتمديات ولاية بنزرت قصد إحداث 14 محضنة احتراف تتولى احتضان المؤسسات الجديدة سواء بصفة فردية أو جماعية وتأمين ديمومتها من خلال مرافقة الباعثين الشبان في جميع مراحل إحداث المؤسسة.

كما سيتم العمل على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية ودعم تقنها على محيطها بصفة عامة وعلى سوق الشغل بصفة خاصة عبر الشروع في ضبط سياسات تربوية تهدف إلى تأمين التكوين في المهن ذات القيمة المضافة المرتفعة والقدرات التشغيلية العالية ومزيد ملاءمتها مع حاجيات الجهات

وخصوصياتها إلى جانب الرفع من مردودية المنظومة التربوية وتنويع مسالكها ومهنة اختصاصاتها والتحسين من تشغيلية خريجها.

وقصد تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل سيتم الشروع في عمليات إصلاح هذه الآليات وإعادة هيكلتها وذلك بهدف ضمان نجاعتها مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات مختلف فئات طالبي الشغل والاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية من الموارد البشرية والكفاءات وتشجيعها على الرفع من نسبة التأطير داخلها بما يمكنها من تحسين أدائها.

وفي هذا الإطار سيتم الشروع في تنفيذ برنامج "عقد الكرامة" الذي سينتفع به خلال سنة 2017 حوالي 25 ألف طالب شغل من حاملي الشهادات العليا والذين تجاوزت بطالتهم سنتين وذلك عبر عقود شغل بالمؤسسات الخاصة بجرارية شهرية قيمتها 600 دينار حيث ستتكفل الدولة بـ 400 دينار فيما ستساهم المؤسسة بـ 200 دينار وذلك لمدة سنتين على أن يتم ادماج المنتفعين بهذه الآلية إثر انتهاء مدة العقد.

كما سيتم الشروع في تفعيل برنامج الشراكة مع الجهات بإعتماد سلاسل القيمة بهدف دعم الجهات في إنجاز المبادرات والمشاريع التي تستجيب لحاجياتها وخصوصياتها بما يساهم في تثمين مواردها البشرية والطبيعية والثقافية. وفي هذا الإطار سيتم تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية وترويجية للبرنامج محليا وجهويا وذلك بالإضافة إلى تأمين دورات تكوينية ومرافقة ومساندة فنية.

وستشهد سنة 2017 كذلك إيلاء أهمية خاصة لمنظومة المرافقة والإحاطة والتوجيه لطالبي الشغل من أجل تحسين تشغيليتهم من خلال تكوين وتأهيل طالبي الشغل للاستجابة للحاجيات من الكفاءات التي تحددها المؤسسات الاقتصادية مسبقا في إطار تعاقدية خصوصية تلتزم فيه المؤسسات بالانتداب مقابل تشريكها في كل المراحل بما في ذلك التكوين والتأهيل والتقييم.

وبالتوازي سيتواصل العمل على تنفيذ برنامج "فرصتي" إلى جانب تصور ووضع منظومة مرافقة طالبي الشغل بهدف مساعدتهم على الإنخراط في الحياة النشيطة حيث سيتم إعداد مراجع وأدلة خاصة بالمرافقة والتكوين وتأمين عمليات تكوين إسهادي لفائدة عدد من المكوثين والمرافقين.

وفي إطار إستكشاف مكامن جديدة للتشغيل في الجهة سيتم تطوير مهن الجوار بما تستجيب للحاجيات النوعية الجديدة لتحقيق الرفاه الإجتماعي وإرساء آلية للتشجيع على إحداث المؤسسات الصغرى المختصة في إسداء الخدمات وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والجمعيات المحلية.

وبهدف تعزيز سياسة التوظيف بالخارج سيتم الشروع في تنفيذ إستراتيجية وطنية في مجال التوظيف بالخارج بالتنسيق بين الهياكل المتدخلة بما يمكن من تطوير حجم توظيف الكفاءات التونسية بالخارج إلى جانب دعم قدرات الهياكل العمومية المكلفة باستكشاف عروض الشغل بالخارج وإعادة هيكلتها بما يمكن من إكسابها

مرونة ونجاعة أكبر في تنفيذ المهام الموكولة إليها وذلك علاوة على وضع خطة ترويجية موجهة إلى البلدان العربية والإفريقية للتعريف بالخبرات والإمكانيات المتوفرة في تونس. كما ستشهد سنة 2017 الشروع في تركيز قاعدة بيانات حول عروض التشغيل بالخارج يتم تحيينها بناء على دراسات دورية حول الأسواق الواعدة والاختصاصات المطلوبة. وتبعاً لذلك من المنتظر أن تبلغ عمليات التوظيف بالخارج خلال سنة 2017 حوالي 6 آلاف منتجع.

ولدعم الإطار التنظيمي والمؤسسي المتعلق بدفع التشغيل سيتم تفعيل المجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل وذلك بهدف التنسيق والمتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمبادرات الرامية للنهوض بالتشغيل.

وبهدف تطوير أداء مصالح التشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها سيتم الشروع في إعادة هيكلة مصالح التشغيل عبر تطوير الهياكل التنظيمية الخاصة بالمصالح المركزية ومكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة وإحداث تنسيقيات جهوية قصد إعطاء دفع لحوكمة سوق الشغل جهويا. وحرصا على تقريب الخدمات التي تسديها مصالح التشغيل لطالبيها، سيتواصل العمل على إحداث مكاتب التشغيل وتعميم فضاءات المبادرة على بقية الولايات في إطار رؤية تضمن التكامل والتنسيق بين مختلف هياكل المساندة.

وبالتوازي، سيتم العمل على تعزيز قدرات المرصد الوطني للتشغيل والمهارات وإعادة هيكلته بما يمكنه من إنجاز المهام الموكولة إليه في مجال الدراسات والتحليل حول سوق الشغل على الصعيد الوطني والجهوي وتوفير معطيات محينة ودقيقة حول متغيرات المهن وتطور الكفاءات إلى جانب الشروع في إحداث خلايا الرصد واليقظة لتساهم في استشراف المهن الواعدة أو التي ستشهد ضغوطات بما يمكن الوافدين على سوق الشغل من التوجه نحو المجالات التي توفر لهم آفاقا في مجال الإدماج المهني.

كما سيتم الشروع في إرساء منظومة متكاملة لمتابعة وتقييم السياسات النشيطة للتشغيل ووضع إستراتيجية للاتصال والتوجيه نحو المهن ومكاتب التشغيل التي توفر آفاقا في مجال الإدماج وإعادة الإدماج وحول آليات المساعدة على الاندماج في سوق الشغل.

وبهدف تشجيع الانتقال من العمل غير منظم إلى العمل المنظم سيتواصل العمل خلال سنة 2017 على إعداد مراجع وأدلة خاصة بالتكوين والمرافقة في مجال هيكلة الأنشطة وتنظيم دورات تكوينية لدعم قدرات مستشاري التشغيل والعاملين بالجمعيات في مجال مرافقة الناشطين في القطاع غير المنظم ومساعدتهم على تنظيم أنشطتهم والاندماج في الاقتصاد المهيكل. كما سيتم العمل على إدراج هذه الفئة من العملة ضمن الفئات المستهدفة من سياسات وتدخلات مكاتب التشغيل والعمل المستقل لضمان ديمومة هذه المبادرات وتأمين العمل اللائق وفق ما نص عليه العقد الاجتماعي.

وبالنظر لمقتضيات الفترة ولتطور الظرف الإقتصادي، وبحسب تقديرات النمو المرسومة بمنوال التنمية لسنة 2017 فإنه من المنتظر أن تبلغ إحداثات الشغل حوالي 58 ألف موطن شغل جديد وذلك دون اعتبار احداثات الشغل المتأتية من الاجراءات الاستثنائية والمقدرة بحوالي 15 ألف موطن شغل جديد خلال سنة 2017.

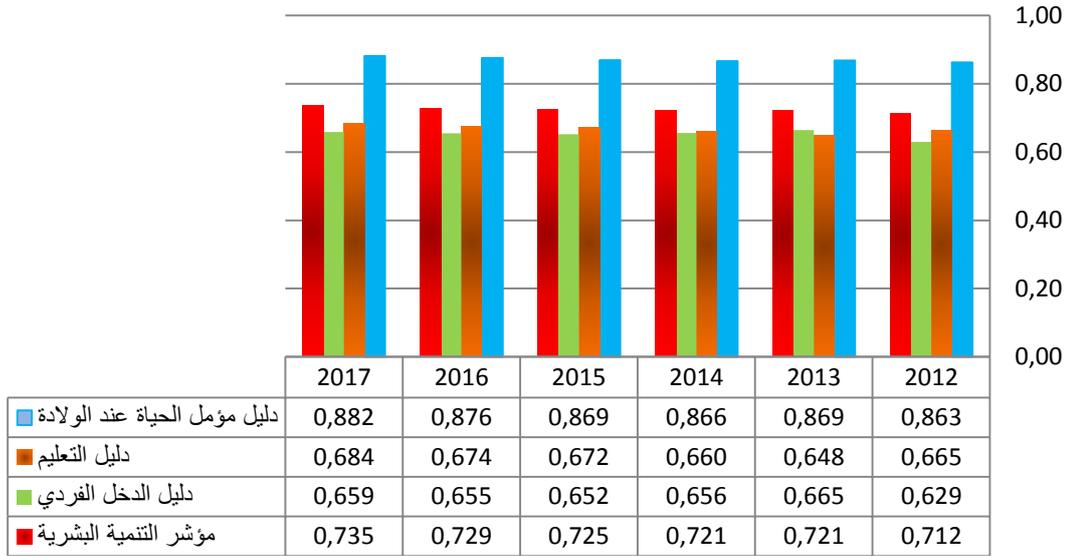
الجزء الثالث
التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

التنمية البشرية

لقد أثبتت التجارب أن قياس درجات التنمية لا يمكن أن يقتصر على مستوى تطور الدخل الفردي دون سواه، بل يتعداه ليشمل جملة من المؤشرات ذات الدلالة والصلة بالتنمية البشرية وبالحدّ من الفوارق الإجتماعية ومحاربة الفقر في مختلف أبعاده ومدى تحقيق الرفاه وصولاً إلى إحلال الإنصاف والعدالة الإجتماعية والتي لا يتسنى بدونها حفظ الكرامة الوطنية باعتبارها القائم الأوحد لإثبات وتجسيد الذات البشرية في كل تجلياتها الإنسانية وشمولية معانيها ومكوناتها المادية (الإقتصادية والإجتماعية) والثقافية (الهوية والمرجعيات الدينية والأخلاقية...) والحضارية (الحقوق الكونية والخصوصيات الوطنية...) وغيرها... وقد نص الفصل 12 من الدستور في هذا الإطار بان "الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات إستناداً إلى مؤشرات التنمية وإعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي، كما تعمل على الإستغلال الرشيد للثروات الوطنية".

وتماشياً مع التوجهات العامة للسياسة التنموية للفترة القادمة المستندة بالأساس على الأهداف المرسومة في المخطط التنموي 2016-2020، واعتباراً للدور الموكل للرأس المال البشري في تحسين تصنيف تونس في مجال التنمية البشرية والارتقاء بالمؤشر المعتمد في هذا المجال إلى حدود 0.735 خلال سنة 2017، سيتم العمل خلال سنة 2017 على مواصلة دعم المكاسب الحاصلة في المجالات ذات العلاقة، حيث ستتكتف الجهود للرفع من مردودية قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي ومواصلة تمكين المرأة ودعم مشاركتها في العمل الإنمائي والسعي إلى تحسين مستويات وظروف العيش والحدّ من مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش والترفيغ في الدخل وإحكام سياسة توزيعه. كما ستتركز الجهود على تحسين المؤشرات الصحية ودعم الخدمات الموجهة للشباب والطفولة والمسنين وتطوير المكاسب المحققة في المجالات الثقافية والرياضية.

تطور مؤشر التنمية البشرية 2012-2017



ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية

تحظى الموارد البشرية بعناية فائقة صلب الإستراتيجية التنموية بإعتبارها في الآن نفسه الوسيلة المثلى والغاية القصوى لكل عمل إنمائي مدمج ومندمج في مختلف مكوناته وأبعاده ومراحلها. وتتجلى هذه الأهمية خاصة من خلال حجم الإعتمادات والإمكانات المرصودة للغرض وتنوع التدخلات والبرامج الرامية إلى الإرتقاء بالعنصر البشري وبقدراته الذاتية وبمستويات عيشه إلى درجات أرفع.

تطور نفقات التنمية لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي

(م د)

الوزارة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
- التربية	240,039	276,267	193,36	168,700	167,870	188,725
- التكوين المهني :	83,683	77,194	52,931	33,800	50,312	50,312
• نفقات التنمية	26,683	25,088	13,060	13,513	13,312	13,312
• صندوق النهوض بالتكوين والتدريب	57,000	52,106	39,871	20,287	37,000	37,000
- التعليم العالي والبحث العلمي	199,300	163,100	127,500	134,948	151,458	148,073

التربية

يعدّ قطاع التربية من أهم القطاعات التي تعنى بتأطير الموارد البشرية وتأهيلها لتكون عنصرا فاعلا ومحوريا في جميع المجالات، ومن هذا المنطلق فقد مكنت المجهودات المبذولة خلال سنة 2016 من تحقيق جملة من النتائج الإيجابية تمثلت بالأساس في تحسّن العديد من المؤشرات التربوية جزاء ما تم إقراره من تدابير وبرامج

شملت جل مكونات المنظومة التربوية. فقد تواصل العمل بهدف تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي للمنظومة التربوية عبر تطوير المناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية في كل المراحل ودعم تكوين المدرسين وإطار الإشراف البيداغوجي.

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

شهدت سنة 2016، كنتيجة للحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية الذي انطلق في شهر أفريل 2015، إصدار الكتاب الأبيض الذي تضمن جملة التوصيات المتعلقة بمشروع الإصلاح التربوي والتي تبلورت بدورها في المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016-2020.

تقديم الكتاب الأبيض لإصلاح المنظومة التربوية التونسية

أصدرت وزارة التربية الكتاب الأبيض بعنوان: مشروع إصلاح المنظومة التربوية بالبلاد التونسية وتحت شعار: "من أجل مدرسة تونسية مُنصفة، عالية الأداء، تُبني المواطن وترتقي بالوطن". فأركان المدرسة التونسية للعقود المقبلة أربعة وهي الإنصاف وجودة الأداء ونحت المواطن التونسي والنهوض بالوطن.

ويعتبر هذا الكتاب وثيقة عمل تعرض فيها وزارة التربية المشروع التعليمي لتونس ما بعد الثورة، وهو المشروع الذي أفضى إليه التوافق بين الأطراف المشاركة في مسار الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية بالبلاد التونسية باعتماد تمسّ تشاركي واستشاري وتوحيّ قاعدة الحوار والتشاور كمنهجية في المعالجة.

إنّ ما تضمّنه الكتاب الأبيض هو تصوّر لمشروع مجتمعي وحضاري، يرى في المدرسة "قائدة ركّب التحولات المعرفية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية الزاهنة والمقبلة".

وتضم الوثيقة 168 صفحة وتتكوّن من خمسة أبواب كبرى هي على التوالي: سياقات الإصلاح ومرجعياته/التحديات والرهنات/ التوجهات الإستراتيجية للإصلاح/ برامج الإصلاح ومشاريعه/ الكلفة المالية التقديرية لإصلاح المنظومة التربوية/ خلاصة.

وبالتوازي، وفي نطاق تحسين ظروف الإقامة بالمبنيات المدرسية وتحسين نوعية الأكل بالمطاعم المدرسية وتطوير النقل المدرسي ودراسة ملفات المنح المدرسية إلى جانب تعميم الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية على جميع المؤسسات التربوية بمختلف المراحل التعليمية، فقد تم إحداث "ديوان الخدمات المدرسية" بمقتضى الأمر عدد 664 المؤرخ في 25 جويلية 2016.

ديوان الخدمات المدرسية

يكلف ديوان الخدمات المدرسية خاصة :

- بدراسة إمكانيات توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة بالمطاعم المدرسية وتقديم مقترحات في الغرض إلى سلطة الإشراف، إلى جانب تعهد التجهيزات والفضاءات المخصصة للمطاعم المدرسية والمحافظة عليها.
- بتحسين نوعية الأكلة المدرسية ودعم العاملين بالمطاعم المدرسية وتكوينهم، إلى جانب تحسين ظروف الإقامة بالمبنيات المدرسية وإيلاء المقيمين بالمبنيات المدرسية الإحاطة النفسية والاجتماعية.
- بدراسة ملفات المنح المدرسية وتطوير النقل المدرسي.
- بوضع خطة عمل تضمن تعميم الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية على جميع المؤسسات التربوية بمختلف المراحل التعليمية، إلى جانب توفير واستغلال الفضاءات الملائمة للقيام بمختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، والقيام بحملات تحسيسية لفائدة الأولياء والتلاميذ للإعلام حول المزايا والفوائد التربوية للانخراط في الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية.

وحتى يتسنى النهوض بتكوين المكونين وتقييم النظام التربوي بجوانبه المختلفة ولإنجاز البحوث التربوية والدراسات الإستشراافية والمقارنة لاستجلاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على المنظومة التربوية واستكشاف الطرق والوسائل التعليمية المستحدثة لتطوير الممارسات التربوية، فقد تم إحداث مركز للإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات أطلقت عليه تسمية "المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي"

المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي (الامر عدد 719 المؤرخ في 6 جوان 2016)

يضطلع "المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي" خاصة:

- بالمساهمة في انجاز مشاريع الوزارة المتعلقة بالتكوين.
- بتنظيم حلقات تكوينية وتربصات بتونس والخارج للمكونين الساهرين على تكوين الإطارات.
- ضبط مرجعيات لتدريس اللغات بالاستثناس بالتجارب المعتمدة في المنظومات التربوية المتطورة.
- بالمشاركة في طلبات العروض الدولية المتعلقة بالمساعدة الفنية وتكوين المكونين.
- بتركيز مسطرة التكوين المفتوح عن بعد لفائدة المكونين وإحداث فضاء رقمي يحتوي على كل المواد ووحدات التكوين التي ينتجها المركز.
- بتركيز فضاء رقمي للتكوين لكل المهتمين بشؤون التربية والتعليم وشؤون الطفل.
- بإعداد وحدات تكوين في مختلف المجالات التربوية تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتسويقها داخليا وخارجيا ورصد الدراسات والتجديدات في مجال تكوين المكونين.
- بتقييم النظام التربوي بجوانبه المختلفة والمتعلقة خاصة بمردوده وتكلفته.
- بإنجاز البحوث التربوية والدراسات الإستشراافية والمقارنة لاستجلاء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

وفي إطار إرساء منظومة متكاملة لتأهيل المدرسين والمكونين، تم إحداث مسارات جديدة تتمثل في **إجازة تطبيقية في علوم التربية** لفائدة مدرسي التعليم الابتدائي و**ماجستير تطبيقي** لفائدة مدرسي التعليم الإعدادي والثانوي وذلك بمؤسسات مختصة. وقد تم تشكيل فرق عمل للشروع في البناء المشترك للشهادات المذكورة واختيار المؤسسات الجامعية التي ستحتضنها على أن تعقد هذه الشهادات بداية من السنة الجامعية 2016-2017.

وقصد تكريس مبدأ الإنصاف وضمان حق التمدريس لكل من له الحق في ذلك، تم إطلاق الحملة الوطنية **"المدرسة تستعيد أبنائها 2"** بهدف إعادة إدماج 20 ألف طفل وذلك بعد النجاح الذي حققته هذه الحملة خلال السنة الدراسية 2015-2016 حيث تمت إعادة حوالي 13 ألف تلميذ إلى مقاعد الدراسة.

وفي نطاق دعم برنامج مقاومة الانقطاع المبكر والفشل المدرسي حتى يتمتع كل طفل في تونس بحق جودة التعلم والتدريس، تم التوقيع على اتفاقية شراكة مع الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف". وتمتد هذه الاتفاقية إلى سنة 2018 لتشمل 34 مؤسسة تربوية في 19 ولاية التي تسجل أعلى نسب انقطاع. كما تتيح هذه الاتفاقية تعزيز مجالات الدعم التربوي بغية مقاومة الانقطاع المدرسي وإعادة إدماج التلاميذ المنقطعين عن الدراسة والنهوض بالصحة والبيئة المدرسية فضلا عن توعية الأسر وتحسيسهم بقيمة التعلم والتدريس.

وتواصلت الجهود المبذولة لتهيئة وصيانة المؤسسات قصد تحسين ظروف الدراسة، حيث تم تخصيص 34 م د من الاعتمادات المبرمجة لسنة 2016 للتدخل لفائدة المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية والمبقيات.

وعلى إثر النجاح الذي حققته حملة "شهر المدرسة" التي سمحت بتعهد أكثر من ثلاثة آلاف مؤسسة تربوية وصيانتها، انطلقت تظاهرة "شهر المدرسة 2" لتكون خلالها المؤسسات التربوية مفتوحة أمام المبادرات الفردية والجمعية والمؤسساتية لصيانة المدارس وتعهدها وتوفير الدعم المالي لضمان إشعاع الفضاء التعليمي. وبذلك تم التدخل في 1200 مؤسسة تربوية إلى جانب التدخل في 555 مؤسسة في إطار البرنامج السنوي للتعهد والصيانة.

ومعاضدة لجهود المجموعة الوطنية في العناية بالفضاء المدرسي ورعايته، تم إطلاق برنامج "المؤسسة الصديقة للمدرسة" الذي يهدف إلى تعزيز جهود الشراكة وتبني الفاعلين الاقتصاديين لمثل هذه المبادرات في صيانة المؤسسات التربوية والارتقاء بهذا البرنامج من إطار حملة ظرفية إلى إطار مؤسساتي تشاركي تعرب

من خلاله المؤسسة الاقتصادية عن استعدادها لاحتضان مؤسسة تربوية والمساهمة في صيانتها وتجهيزها. وقد تم في هذا الإطار إبرام 224 اتفاقية شراكة بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الاقتصادية.

وعلى صعيد آخر، تواصل برنامج تعميم السنة التحضيرية مع تخصيص مبلغ بـ1.2 م د للغرض. كما تواصل برنامج تعميم الإعلامية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية بكلفة بلغت 4.6 م د، إضافة إلى اقتناء آلات ناسخة وتجهيزات إعلامية ومكتبية لفائدة المؤسسات التربوية.

وفي انتظار استكمال ملامح إصلاح التعليم التقني، تم إقرار تمكين التلاميذ الراغبين في الالتحاق بالسنة الثامنة تقني من التسجيل بالمدارس الإعدادية التقنية بمن فيهم أولئك الذين وقع إسعافهم سابقا، شريطة أن لا يقل عدد التلاميذ بالفصل الواحد عن 18 تلميذ.

وفي إطار ضمان تكافؤ الفرص بين كل التلاميذ، تم العمل خلال سنة 2016 على تفعيل حق التلاميذ ذوي الاحتياجات (ذوي الإعاقة وذوي اضطرابات التعلم والموهوبين) وذلك عبر إسناد خطة "المنسق الجهوي للدمج المدرسي" إلى الأخصائي النفسي المدرسي لمتابعة هذه الفئة في مختلف مساراتها الدراسية. ولضمان نجاعة هذه العملية تم وضع خطة للتأسيس والتكوين في المجال النفسي والسلوكي تستهدف كل الأطراف المتدخلة في العملية التربوية.

وتنفيذا لما جاء في القانون التوجيهي للتربية والتعليم وعملا بالأمر المنظم للحياة المدرسية، تم الانطلاق في تركيز مجلس المؤسسة والمجلس البيداغوجي بالمدارس الابتدائية والذي يهدف إلى تطوير عمل المؤسسة وتحسين مناخها وتجويد خدماتها التربوية في إطار الأهداف التربوية الوطنية مع مراعاة خصائص محيط المؤسسة وحاجيات تلاميذها.

وتفعيلا لخيارات الإصلاح التربوي الرامية إلى إرساء منظومة ناجعة للمعالجة والتدارك تم تقديم دروس دعم ومراجعة وتدارك مجانية لفائدة التلاميذ الراغبين والمحتاجين إليها خلال العطلة الصيفية لسنة 2016.

كما تمت المصادقة على كراس الشروط المتعلقة بضبط قواعد إحداث وسير الهياكل الخاصة لتقديم الدروس الخصوصية وذلك بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 12 أوت 2016.

كما تم ضبط النظام الأساسي الخاص بسلك مدرسي التعليم الابتدائي العاملين بالمدارس الابتدائية بمقتضى أمر حكومي عدد 903 لسنة 2016 مؤرخ في 18 جويلية 2016.

ومن ناحية أخرى، وفي إطار الاستعداد للعودة المدرسية 2016-2017، تولّى المركز الوطني البيداغوجي نشر 340 عنوانا وما لا يقل عن 13,5 مليون نسخة تتوزع كالاتي:

- 229 عنوانا موجّها إلى التلميذ في 13,418 مليون نسخة.

- 96 عنوانا موجها إلى المدرس في 110.9 ألف نسخة.
- 15 عنوانا لأبناء التونسيين بالخارج في 47331 نسخة
- تجديد 6 كتب مدرسية والإستغناء عن 7 كتب مدرسية أخرى.

وبالتوازي فقد تمّ تخصيص 6 آلاف طن من الورق لتصنيع الكراس المدرسي بدعم يقدر بـ4,3 م د مع الإبقاء على أسعار الموسم الدراسي 2015-2016 بالنسبة إلى الكتاب المدرسي والكراس المدعم.

كما تواصل توسيع خارطة المؤسسات التربوية في كل المراحل ليبلغ عددها الجملي 6070 مؤسسة تربوية في مفتح السنة الدراسية 2016-2017 موزعة كما يلي :

- مدارس ابتدائية: 4562 مدرسة (16 مدرسة جديدة ستفتح في مستهل السنة الدراسية المقبلة و28 مدرسة ستجتمّع في إطار إلغاء العمل بنظام الفرق) بتكلفة تقدر بحوالي 6,4 م د
- مدارس إعدادية ومعاهد: 1508 أي بزيادة 11 مؤسسة مقارنة بالسنة الدراسية 2015-2016 بتكلفة تناهز 30,8 م د.

وبالإضافة إلى ذلك تم فتح 3 مبيّات جديدة و3 مبيّات نصف إقامة بكلفة جمالية تبلغ 2,9 م د.

أما في باب التوسيعات المدرسية فقد شملت التدخلات بناء القاعات العادية والمختصة ومخابر التقنية وقاعات المراجعة والمجموعات الصحية والأسيجة والمراقد وقاعات الأكل والمطابخ بكلفة جمالية تقدر بـ50 م د.

وعلى صعيد النتائج المدرسية فقد تطورت نسبة النجاح في البكالوريا (عمومي وخاص وحر) لتبلغ 44.88% خلال السنة الدراسية 2015-2016 مقابل 36.1% خلال السنة الدراسية 2014-2015، حيث بلغ عدد الناجحين على التوالي 57.714 مقابل 45.601 تلميذا.

كما شهدت دورها نسبة النجاح في البكالوريا عمومي تطورا لتبلغ 51.94% خلال السنة الدراسية 2015-2016 مقابل 43% خلال السنة الدراسية 2014-2015، حيث بلغ عدد الناجحين على التوالي 55.993 و44.319 تلميذا.

إلا انه وعلى الرغم من هذه الجهود لازالت المنظومة التربوية تشكو من عديد النقائص على مستوى كل المراحل التعليمية سواء منها المتعلقة بالمرحلة التحضيرية أو مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلي الإعدادي والثانوي، والتي سيتم اتخاذ عديد الإجراءات خلال سنة 2017 لتلافيها انطلاقا من بلورة رؤية إستشرافية مستقبلية قوامها التنمية الإنسانية للمتعلم وتربيته على المواطنة الفاعلة حتى تسهم المدرسة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الرفع من جودة التعليم ومناهجه وبرامجه ضمن بيئة تعليمية محفزة على التعلم وبما يمكن المتعلم من اكتساب درجة عالية من كفايات القرن الحادي والعشرين والمهارات الحياتية.

فعلى مستوى السنة التحضيرية تتمثل هذه النقائص أساسا في :

- ضعف التنسيق بين المتدخلين الذي كان له الأثر السلبي على جودة الخدمات المسداة،
- عدم توفر الظروف التربوية والصحية الملائمة داخل العديد من الفضاءات الحاضنة للسنة التحضيرية مع نقص في التجهيزات التربوية،
- عدم احترام بعض المتدخلين للبرامج الرسمية التي تراعي خصوصيات التربية قبل المدرسية ومقتضيات كراس الشروط،
- قلة الإطارات المكونة في جل المؤسسات الحاضنة لأقسام تحضيرية في مجال كيفية التعامل مع الشريحة العمرية 5-6 سنوات.
- غياب التقعد البيداغوجي والإداري لاسيما بالنسبة إلى القطاع الخاص.

وبالموازاة سيتم على مستوى المرحلة الابتدائية خلال سنة 2017 العمل على تجاوز النقائص المطروحة والمتمثلة أساسا في :

- إهتراء البنية التحتية في المدارس الإبتدائية وتقدم الوسائل التربوية وغياب الصيانة،
- ضعف مستوى التحصيل المسجل لدى المتعلمين يستدعي مراجعة للبرامج الدراسية والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين وطرق التدريس وصيغ انتداب المدرسين ونظام التقييم،
- ضعف مستوى التأطير والتوجيه المقدم لفائدة المدرسين،
- افتقاد بعض الوسائل التعليمية المعتمدة إلى المرونة حيث لا تزال تقليدية ولا تراعي اختلاف أنساق التعلم لدى التلاميذ واحتياجاتهم الخصوصية،
- قصور على مستوى تأمين بيئة تعليمية دامجة بالنسبة لذوي الإعاقة وصعوبات التعلم من ناحية والموهوبون من ناحية أخرى،
- تزايد التفاوت الجهوي بين المؤسسات التربوية واتساع الفجوة بينها في مستوى الأداء والنتائج،
- على مستوى المردود الداخلي لا تزال نسب الرسوب والانقطاع مرتفعة.

أما على مستوى المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي فسيتم خلال سنة 2017 العمل على تجاوز النقائص القائمة والمتمثلة أساسا في :

- ضعف الترابط والتكامل بين مختلف المراحل التعليمية، إذ يلاقي التلاميذ صعوبات في الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى
- اختلال التوازن بين الثلاثيات والهدر في الوقت الدراسي بين الأسابيع المفتوحة والمغلقة وأسابيع الإصلاح وذلك في ظل كثافة البرامج المدرسية.

- ومن جهة أخرى لا تزال نسبة إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مناهج التعليم والتعلم ضعيفة إلى جانب ضعف نسب التوجيه إلى المسالك والشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية ذات القدرة التشغيلية العالية وتفاوتها بين الجهات،
 - غياب محطات تقييمية إجبارية،
 - افتقار جلّ المؤسسات في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي إلى الوسائل التعليمية الضرورية،
 - نقص الإحاطة النفسية والاجتماعية بالمتعلمين المقيمين والمنتقلين في أغلبهم إلى المناطق الداخلية،
 - لا تزال نسب الرسوب والانقطاع مرتفعة على مستوى المردود الداخلي،
 - تزايد التفاوت الجهوي بين المؤسسات التربوية واتساع الفجوة بينها في مستوى الأداء والنتائج،
 - تفاوت نسب التوجيه إلى مختلف المسالك حيث ترتفع نسب التوجيه إلى مسلك الآداب بالجهات الداخلية.
- أما في مجال القيادة والمساندة، تشهد المنظومة التربوية غياب مرجعية وطنية للتقييم تستند إلى معايير ومؤشرات علمية بالإضافة إلى محدودية اللامركزية في تسيير الشأن التربوي وضعف ثقافة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الجهوي.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

في سياق الاستجابة لانتظارات المجموعة الوطنية في مجال تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية التعليم وجودة المكتسبات ودعم اندماج المؤسسة التربوية في الاقتصاد والمجتمع وتطوير حوكمة المنظومة، سيتم خلال سنة 2017 تجسيم جملة البرامج والإجراءات التالية التي تندرج ضمن مشروع إصلاح النظام التربوي بإصدار قانون جديد للتربية والتعليم المدرسي:

الإنصاف وتكافؤ الفرص

- إقرار إلزامية السنة التحضيرية ومجانيتها وتعميمها على كل الأطفال من الفئة العمرية 5-6 سنوات على امتداد 4 سنوات؛
- إدراج صيغ التعليم الإفرادي والاستدراكي وتوفير مستلزماته: تأمين بيئة تعليمية دامجة متكاملة لذوي الاحتياجات الخصوصية (الموهوبون، ذوو صعوبات التعلم، ذوو اضطرابات التعلم، ذوو الإعاقة)؛
- اعتماد التمييز الإيجابي في البرمجة السنوية للقطاع قصد مزيد العناية بالجهات والمؤسسات التربوية ذات الأولوية؛
- تعميم ربط المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب؛
- تطوير المرافق الأساسية المدرسية (الأسيجة؛ المجموعات الصحية وقاعات المراجعة)؛
- تطوير الفضاء المدرسي بما يجعل المدرسة «صديقة للطفل وللبيئة» تحتضنه كامل اليوم؛
- العناية بالبنية التحتية (التعهد والصيانة)؛
- إحداث مركبات ثقافية ورياضية مدرسية (9 مركبات)؛

- استكمال ربط المؤسسات التربوية بشبكة التدفق العالي؛
- تطوير مهام الرصد والتدقيق والمتابعة والمرافقة للتلاميذ المهتدين والتعهد بهم حالة بحالة؛
- إعادة إدماج المنقطعين عن الدراسة والتعهد الشامل بهم (معالجة أسباب الانقطاع بشكل تشاركي شبكي) وإرساء منظومة للتعليم الاستدراكي؛
- تطوير العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي ومأسسة المرافقة النفسية للمتعلمين؛
- مراجعة النظام التأديبي في اتجاه تغليب الجانب التربوي على الجانب الجزري وإحداث مهمة «الموفق التربوي» ليتكفل بحل المشاكل العلائقية؛
- إبطال العمل بالفصول ذات الفرق بصفة تدريجية؛
- الإرساء التدريجي لنظام الحصص الواحدة؛
- تدعيم خدمات الإسناد المدرسي (إقامة وإعاشة ونقل مدرسي): 500 ألف تلميذ سينتفعون بالأكل المدرسية انطلاقاً من السنة الدراسية المقبلة على امتداد 170 يوم دراسي.

نوعية التعليم وجودة المكتسبات

- إحداث منظومة تكوين تمهيني قبل الخدمة لكافة المدرسين: إجازة تطبيقية في علوم التربية بالنسبة إلى مدرسي التعليم الابتدائي وماجستير تطبيقي بالنسبة إلى مدرسي المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي؛
- إحداث مراحل تكوينية للانتداب في مختلف الرتب غير المدرسة بمعاهد مهن التربية؛
- إرساء منظومة الارتقاء المهني على قاعدة التكوين المستمر الإشهادي؛
- تطوير منظومة للتكوين عن بعد عالي الاستقطاب لفائدة المربين والإداريين من منظوري وزارة التربية؛
- بناء مرجعية وطنية للبرامج تراعي كفايات القرن الحادي والعشرين والمهارات الحياتية الملائمة للسياق التونسي وتستجيب لتنوع الذكاءات واختلافها؛
- تحديد السياسة اللسانية بالمدرسة التونسية وضبط المقاربات البيداغوجية الكفيلة بالارتقاء بتدريس اللغات؛
- التأكيد بتدريس اللغات في التعليم الابتدائي؛
- بناء منظومة جديدة للزمن المدرسي أكثر فاعلية.

التوقيت الدراسي الجديد بداية من السنة الدراسية 2016-2017

خلصت لجنة إصلاح الزمن المدرسي المنبثقة عن الندوة الوطنية لدراسة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية في تقريرها إلى ضرورة مراجعة الزمن المدرسي باتجاه الزيادة في عدد أيام الدراسة مع التقليل في ساعات التعلم في اليوم الواحد، والملاءمة بين زمن التعلم والزمن المدرسي من جهة وبين الزمن المدرسي والزمن الاجتماعي من جهة أخرى، إضافة إلى إحداث فضاءات زمنية وسط الأسبوع للأندية الثقافية والرياضية وضبط سقف أقصى لزمن التعلم في كل مستوى تكون أنشطة التدارك والعلاج ضمنها.

وقدمت اللجنة، وفق التقرير العام لدراسة مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية،

مقترحاً يقوم على تغيير الزمن المدرسي في مستوياته الثلاثة السنوي والأسبوعي واليومي وذلك بهدف توفير ظروف ملائمة لإنجاح العملية التربوية.

وبالنسبة للزمن المدرسي السنوي، ارتأت اللجنة اعتماد نظام السداسيتين (كان يعتمد النظام الثلاثي فترة طويلة 96 يوماً وفترة قصيرة 43 يوماً) على أن يكون افتتاح السنة الدراسية بداية من غرة سبتمبر أما نهاية الدروس فستكون يوم 27 ماي 2017 بالنسبة لكافة مستويات مراحل التعليم في حين تنتهي السنة الدراسية يوم 30 جوان 2016.

وتفصل بين السداسيتين عطلة تكون منتصف السنة الدراسية وتدوم أسبوعين (من 7 جانفي 2017 وتنتهي يوم 22 من نفس الشهر).

أما السداسية الواحدة فتتخللها عطلة بأسبوع (عطلة السداسي الأول تبدأ من يوم 15 أكتوبر إلى يوم 23 من نفس الشهر، ومن يوم 26 نوفمبر 2017 إلى 4 ديسمبر 2017 أما عطلة السداسي الثاني فإنها تبدأ من يوم 25 فيفري إلى يوم 5 مارس ومن يوم 8 افريل 2017 إلى 16 من نفس الشهر) أي بعد كل خمس أسابيع من الدراسة.

- الانطلاق في إرساء «المدرسة الرقمية» لتطوير التعليم والتعلم والممارسات البيداغوجية المجددة والشروع في ذلك بـ 52 مدرسة من مختلف الجهات.
- إرساء منظومة تقييم لمكتسبات المتعلمين تولى أولوية للجانب التكويني؛
- إلغاء احتساب 20% في امتحان البكالوريا والاقتصار على احتساب المعدل المُتحصّل عليه في الامتحان النهائي (بداية من دورة جوان 2017)؛
- إقرار امتحان ختم التعليم الأساسي كمحطة تقييمية إجبارية بصيغة جديدة تثنى الجانب المهاري فضلاً عن التعلّات الأساسية؛
- إقرار صيغة التقييم التكويني لقيس مكتسبات التلاميذ وفق المعايير الدولية في منتهى المرحلة الابتدائية؛
- العمل بنظام السداسيتين بدل نظام الثلاثيات.

الاندماج في الاقتصاد والمجتمع

- غرس ثقافة الابتكار والمبادرة والمهن والتركيز على تنمية البراعة اليدوية لدى الناشئة منذ المرحلة التحضيرية.
- إحداث "الملف المهاري للتلميذ" منذ مرحلة التعليم ما قبل المدرسي واعتماده كأداة لرصد ميولاته والتعرف إلى مهاراته.
- الارتقاء بمنظومة التوجيه المدرسي.

الحوكمة

- إرساء الإدارة الإلكترونية مركزيا و جهويا ومحليا؛
- إحداث إدارات محلية لتأمين الترابط بين الجهة والمؤسسة التربوية وتقريب الخدمة التربوية من مستحقيها؛
- إرساء منظومة جديدة لانتداب المديرين والنظار تقوم على التكوين التمهيني قبل الخدمة؛
- إرساء منظومة لتقييم أداء المؤسسة التربوية في ضوء معايير موضوعية؛
- تطوير آليات العمل التطوعي في المؤسسات التربوية وعقد شراكات مع الأطراف المعنية لضمان انفتاح المدرسة على محيطها الثقافي والرياضي والاجتماعي (المؤسسة الصديقة للمدرسة)؛
- إرساء هيكل وطني يعنى بتقييم منظومة تكوين الموارد البشرية وذلك علاوة على تطوير وظائف الرقابة والتدقيق صلب المنظومة التربوية تكريسا لمبادئ الحوكمة ؛
- إرساء مجالس المؤسسة وتفعيلها واعتماد مقاربة تشاركية للتخطيط وإعداد مشاريع المؤسسة وتنفيذها ومرافقتها؛
- تعميم منظومات المتابعة الرقمية وتطويرها بما يمكن الأولياء من متابعة المسار الدراسي لأبنائهم بصفة دورية ومستمرة وبما يمتد علاقة التواصل بين الولي والمربي والمؤسسة التربوية.

تطور أهم المؤشرات والمعطيات الكمية خلال سنتي 2016 و 2017

السنة التحضيرية:

سيبلغ عدد الأطفال بهذه المرحلة حوالي 51 ألف طفلا سنة 2016-2017 موزعين على حوالي 2600 فوجا مقابل 48458 طفلا و 2427 فوجا سنة 2015-2016.

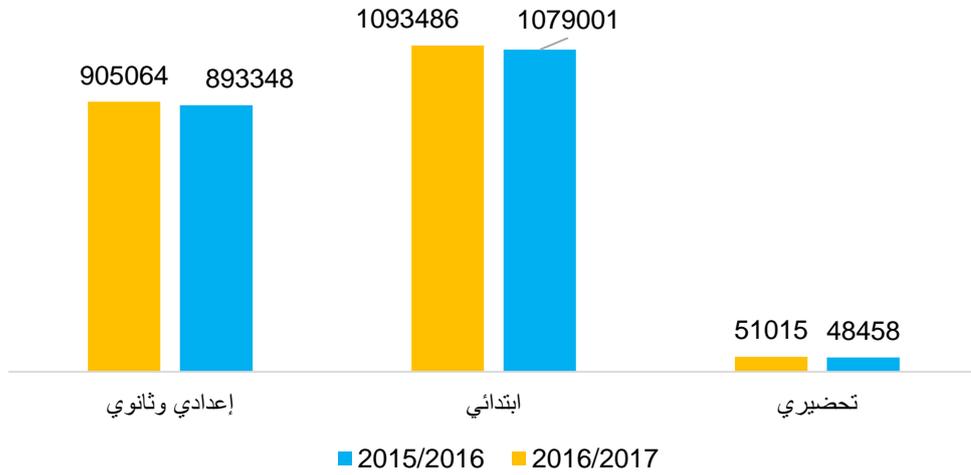
المرحلة الابتدائية

2017-2016	2016-2015	
4562	4575	عدد المدارس
1 093 486	1079001	عدد التلاميذ
47411	47010	عدد الفصول
64350	64944	عدد المدرسين
23.1	23.0	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
17.0	16.6	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
240	236	معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

المرحلة الإعدادية (بدون اعتبار الإعدادي التقني) والتعليم الثانوي

2017-2016	2016-2015	
1420	1409	عدد المؤسسات
905 064	893348	عدد التلاميذ
54	54	نسبة الفتيات (%)
34 857	34969	عدد الفصول
74873	75056	عدد المدرسين
26.0	25,5	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
12.1	12.0	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
637	634	معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

رسم بياني حول تطور عدد التلاميذ حسب المراحل التعليمية



وقد تم بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2017 لقطاع التربية رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 202 م د. وفي هذا الإطار تم إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس ابتدائية و 55 مدرسة إعدادية و 5 مدارس إعدادية نموذجية و 38 معهد ثانوي و 12 معهد نموذجي.

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

- بناء مدرستين إعداديتين بكل من قرطاج بئرصة تونس وزاوية سوسة
- بناء معهدين ثانويين بكل من سد ويكش مدين ومعهد ثانوي بالبحيرة تونس
- التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد والتجهيزات حيث خصصت لبرامج الصيانة كلفة قدرها 132 م د واعتمادات دفع في حدود 92 م د.

التعليم العالي

شهد قطاع التعليم العالي خلال سنة 2016 إقرار جملة من الإصلاحات والانجازات الكمية والنوعية التي تدرج ضمن مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث. ومن المنتظر أن تكون سنة 2017 سنة الشروع في تنفيذ الإصلاحات وإنجاز المشاريع والبرامج المدرجة ضمن المخطط التنموي للخامسة 2016-2020.

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

تميزت السنة الجامعية 2015-2016 بتحقيق جملة من الانجازات لفائدة القطاع شملت عديد المجالات.

ففي إطار مزيد ملاءمة التكوين الجامعي مع حاجيات سوق الشغل وبالتنسيق مع وزارة التربية، تم الاتفاق على إحداث إجازة تطبيقية في علوم التربية لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي وإحداث شعب جديدة على مستوى الماجستير المهني لتكوين أساتذة التعليم الإعدادي والثانوي، حيث تم فتح الإجازة التطبيقية في علوم التربية بدليل التوجه الجامعي 2016 بطاقة إستيعاب جمالية تقدر بـ2550 طالب. كما تمت إضافة إجازات تطبيقية ذات حركية كإجازة التطبيقية في هندسة الأساليب تدرس بين بنزرت وقبلي وأخرى تدرس بين زغوان وسيدي بوزيد وإجازة التطبيقية في الهندسة الكهربائية تدرس بين قابس وتوزر.

وتم من ناحية أخرى توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية و6 مدارس للتكوين الهندسي قصد العمل على مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى وذلك في إطار التوجه الرامي إلى مزيد انفتاح الجامعة التونسية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بتكريس مبدأ العمل التشاركي لإصلاح منظومة التعليم العالي شهدت سنة 2016 تنظيم عديد التظاهرات التي ساهم فيها جل المتدخلين في القطاع على غرار الورشات التي انتظمت خلال شهر مارس 2016 وناقشت البرامج والتكوين والبحث العلمي وخدمات الإطعام والإحاطة النفسية وخدمات السكن والنشاط الثقافي والملتقى الذي خصص لدعم آليات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وفي إطار الحرص على تطوير الحياة الجامعية وتحسين جودتها لتمكين الطالب من ظروف أفضل للدراسة والسكن والإطعام تواصلت الجهود قصد تحسين البنية التحتية لمؤسسات الخدمات الجامعية وتلافي النقائص على غرار الاكتظاظ الذي تشهده بعض المبيتات.

وبالتوازي تم إقرار ترفيع جديد في المنح الجامعية بنسبة 30% بداية من السنة الجامعية 2016-2017. ودعما للأنشطة الرياضية والثقافية بالمؤسسات الجامعية تم تنظيم المهرجان الوطني الطلابي للعدو الذي شارك فيه أكثر من 1300 طالب وطالبة من عدة مؤسسات جامعية ومن جنسيات مختلفة.

وفي إطار تحسين جودة التكوين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي والعمل على الرفع من أدائها وفقا للمعايير الوطنية للجودة تم اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى دعم القطاع حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه وتطوير مردوده، حيث تم الشروع خلال سنة 2016 في مراجعة كراس الشروط المتعلقة بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي وسير عملها.

ولمزيد الإحاطة بالتكوين الهندسي بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي وعملا بمقتضيات منشور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدد 32 المؤرخ في 1 جوان 2015 والمتعلق بضبط شروط وطرق الالتحاق بمراحل تكوين المهندسين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي وتوحيد المسالك، أصبح تسجيل الطلبة يمر وجوبا عن طريق المناظرات الخصوصية التي تنظمها هذه المؤسسات.

ومن ناحية أخرى، تمت دعوة جميع المؤسسات الخاصة للتعليم العالي إلى إعداد وتقديم عقود برامج تتضمن مشاريع هذه المؤسسات على مدى الثلاث سنوات المقبلة فيما يتعلق بتعزيز نسبة التأطير البيداغوجي وتدعيم التجهيزات العلمية وإحكام تنظيم التريضات والاعتناء بالفضاءات إضافة إلى دعوتهم للقيام بالتقييم الذاتي قصد تشخيص وضعيات هذه المؤسسات وإبراز قدرات التكوين المتوفرة بها.

وعلى مستوى التعاون الدولي، تميزت سنة 2016 بتنوع وتعدد الاتفاقيات المبرمة مع عدة أطراف قصد مزيد تدعيم قطاع التعليم العالي في مختلف جوانبه، حيث تم الاتفاق مع الجانب الألماني حول مشروع الجامعة التونسية الألمانية وتم توفير قطعة الأرض المزمع استغلالها لبناء مقر الجامعة وترسيم اعتمادات قدرت بـ 40 م د في المخطط التنموي 2016-2020 لفائدة هذا المشروع.

وتمت من جهة أخرى المصادقة على اتفاقية القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض قدره 64.3 مليون "أورو" لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية (قانون عدد 54 لسنة 2016 مؤرخ في 26 جويلية 2016 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 3 مارس 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية). ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي وتعزيز القدرة على التصرف في القطاع عن طريق دعم الحوكمة واستقلالية مؤسسات التعليم العالي.

وقصد تحسين تعلم وتدريس اللغة الإنجليزية في الجامعات التونسية، تمّ إمضاء اتفاقية شراكة مع المجلس الثقافي البريطاني تقرر بمقتضاها دعم تدريس اللغة الإنجليزية للطلبة وخريجي التعليم العالي للحصول على شهادة معترف بها دوليًا في اللغة الإنجليزية. كما تنصّ الاتفاقية على تعزيز التعاون الدولي بين الجامعات التونسية ونظيراتها البريطانية من خلال إبرام اتفاقيات تعاون أخرى وإحداث شهادات مزدوجة.

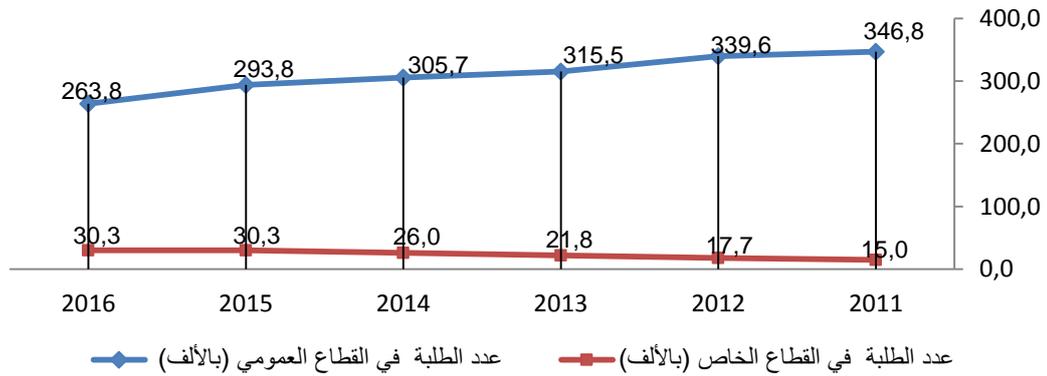
كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع المملكة الأردنية محورها التعاون المباشر بين الجامعات ومراكز البحث والهياكل المكلفة بالخدمات الجامعية بالبلدين وذلك من خلال إنجاز مشاريع بحث مشتركة وتبادل الأساتذة

الزائرين والمشاركة في التظاهرات العلمية التي تعقد بالبلدين وتبادل الطلبة الباحثين في مرحلة الماجستير والدكتوراه لفترات محدّدة...

وتم إمضاء اتفاقية تعاون بين تونس والجزائر في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي تهدف إلى تطوير آفاق التعاون وتوفير الإمكانيات لرفع مستوى الأداء البيداغوجي والبحثي بهدف تثمين العمل القائم بين جامعات الشريط الحدودي في إطار 5+5 ودعمه وتوسيعه لأغلب الجامعات ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى الاتفاق حول تبادل مائة منحة دراسية في جميع المراحل الدراسية ومائة مقعد دراسي بالنسبة للسنة الجامعية 2016-2017.

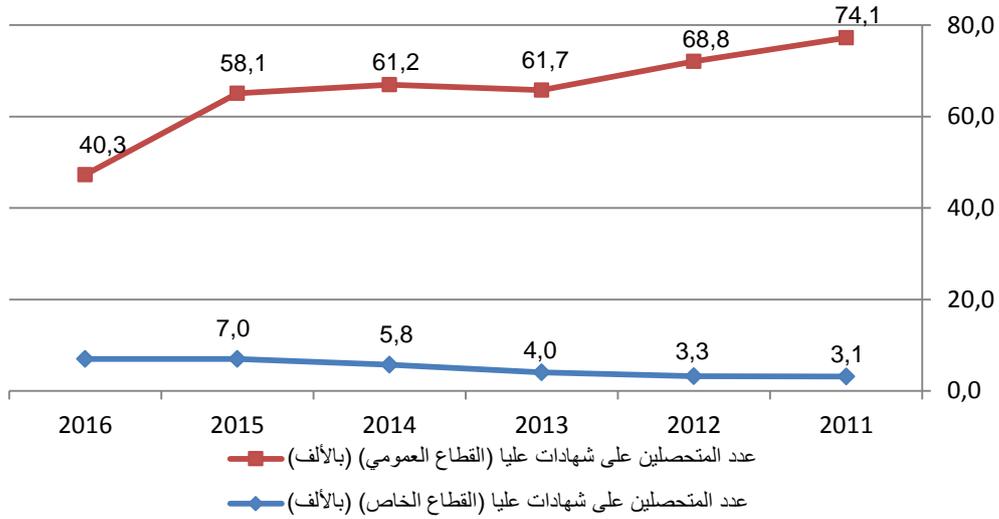
أما على الصعيد الكمي فقد شهد عدد الطلبة في القطاع العمومي خلال السنة الجامعية 2015-2016 تراجعاً ليبلغ حوالي 263.8 ألف طالب موزعين على مختلف الاختصاصات والجامعات من بينهم 64.5% من الإناث مقابل حوالي 294 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2014-2015. وفي القطاع الخاص بلغ عدد الطلبة أكثر من 30 ألف طالب خلال السنتين الجامعيتين 2014-2015 و 2015-2016.

تطور عدد الطلبة 2011-2016



وبخصوص المتخرجين من القطاع العمومي، يتوقع أن يبلغ عددهم حوالي 40.3 ألف متخرج في موفى السنة الجامعية 2016-2015 (دون اعتبار خريجي الماجستير والدكتوراه) وذلك مقابل 58.1 ألف متخرج خلال السنة الجامعية 2014-2015.

تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي 2011-2016



أما بالنسبة لإطارات التدريس كامل الوقت فقد بلغ عددهم خلال السنة الجامعية 2015-2016 أكثر من 22 ألف مدرس موزعين على مختلف الرتب والجامعات.

أما على مستوى الخدمات الجامعية فقد تم إيواء أكثر من 48 ألف طالب وطالبة سنة 2015-2016 في 43 حي جامعي و 54 مبيت وتم توزيع ما معدله 72.6 ألف أكلة في اليوم في 77 مطعم جامعي.

وشهد الجانب الثقافي والرياضي حركية ملحوظة من حيث تنظيم التظاهرات والمهرجانات سواء كان ذلك من قبل الميبتات أو مؤسسات التعليم العالي أو المراكز الثقافية والتي بلغ عددها 17 مركزا.

وفيما يخص الرعاية الصحية والإحاطة النفسية للطلاب والتي يؤمنها أطباء متعاقدون، تم إمضاء 61 اتفاقية مع أطباء الصحة من جملة 97 مؤسسة سكن جامعي موزعين على دواوين الخدمات الجامعية الثلاثة.

إلا أنه بالرغم من هذه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال التعليم العالي لا زال هذا القطاع يشكو من عديد النقائص سيتم العمل سنة 2017 على تلافيها:

- تواصل ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية ناتجة أساسا عن ضعف الشراكة بين الجامعة ومحيطها وعن غياب الآليات لتحديد خاصيات المهن ذات القيمة المضافة العالية الى جانب عدم ملاءمة عروض التكوين ومناهجه مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل جهة.
- لا تزال عدة ميبتات وأحياء جامعية تشكو من إختلال التوازن بين عدد الطلبة وطاقة الاستيعاب ومن عدم وظيفية البنايات المسوغة وتقدمها وغياب منظومة تقييم لمؤسسات الخدمات الجامعية وتراجع إقبال الطلبة على تناول الأكلة الجامعية.

- لازالت عديد المؤسسات تسجل نقصا في التجهيزات العلمية وخاصة الثقيلة منها.
- غياب البنية التحتية والتجهيزات اللازمة والصيانة الضرورية جل المراكز الثقافية والرياضية الجامعية.
- محدودية الخدمات المتعلقة بالإحاطة النفسية والاجتماعية بالطلبة وبالتغطية الصحية نظرا للنقص في الإطارات المختصة.
- غياب منظومة لتقييم جودة التكوين قطاع التعليم العالي الخاص وعدم تطابق طرق وشروط الالتحاق بهذه المؤسسات مع ما هو معمول به بالقطاع العمومي وعدم توفير النسبة الكافية من إطار التدريس القار والإفراط في تسجيل الطلبة مقابل النقص في إطار التدريس والتأطير والبناءات والتجهيزات.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع انجازها خلال سنة 2017

ستتميز سنة 2017 بمواصلة العمل على تحسين جودة منظومة التعليم العالي والارتقاء بها إلى المواصفات العالمية ودعم تشغيلية خريجي التعليم العالي، من جهة، وتعزيز دور الجامعة كمركز إشعاع ودعم إستراتيجيتها والإحاطة بالطلبة، من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر ستشهد سنة 2017 برمجة الدراسات الأولية لإعداد المخطط الإستراتيجي والشروع في تنفيذه عبر تمويل تنافسي وضبط التصور الملائم لاستقلالية الجامعات والمؤسسات في إطار نظرة شاملة لمختلف مكونات المنظومة خاصة على مستوى هياكل القرار والهيكل الاستشارية.

كما سيتم الشروع في تقييم مؤسساتي لتشخيص مواطن القوة ومواطن الضعف والمخاطر قصد ضبط الإصلاحات الواجب إدراجها سواء على مستوى تنظيم المؤسسة أو فيما يتعلق بمواردها البشرية والمادية.

أما بخصوص تطوير الحياة الجامعية، سيتم خلال نفس السنة الشروع في القيام بدراسات واقتناء تجهيزات إعلامية لإعداد المخطط المديرى العقارى الجامعي.

وسيتم إجراء تمويل تنافسي لدعم الكفاءات وتهيئة الفضاءات بمراكز المهن وتجديد التجهيزات وصيانة المباني وبناء مخازن مؤمنة مع توفير التجهيزات الضرورية بهدف تعميم الوقاية من المواد الخطرة بالنسبة للمخابر.

ودعما لمنظومة التكوين تمت برمجة العديد من الدراسات خلال سنة 2017 تخص منظومة التوجيه ودعم التكوين الذاتي ومعالجة ظاهرة الرسوب المتكرر والانقطاع عن الدراسة وتطوير التكوين بالتداول بالإضافة إلى برمجة القيام بمسح وطني حول حاجيات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات وإعداد أدلة إجراءات ودعم البناء المشترك.

وقد تم بعنوان سنة 2017 رصد 131 م د على مستوى نفقات التنمية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة 93.3 م د ومشاريع وبرامج جديدة 37.7 م د.

التكوين المهني

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

شهدت سنة 2016 الشروع الفعلي في تنفيذ برامج ومشاريع مكونات خطة إصلاح منظومة التكوين المهني والتي تهدف إلى إرساء منظومة وطنية تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والجهة والمجتمع في إطار رؤية شاملة ومشاركة لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية. وفي هذا السياق تم إحداث وحدة تصرف في مشاريع خطة الإصلاح ولجان تقنية تتولى الإشراف على حسن تنفيذ مشاريع هذه الخطة.

وفي مجال الإعلام والتوجيه المهني، تواصل العمل على تفعيل المخطط التنفيذي لاستراتيجية الإعلام والتوجيه المهني التي تم إقرارها في نهاية سنة 2015 من أجل إرساء جهاز وطني موحد للإعلام والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

وعلا على الحدّ من ظاهرة الانقطاع عن التعليم وتوفير معالجة خصوصية ومشخصة للمنقطعين عن التعليم وإدماجهم صلب المنظومة الوطنية للتكوين المهني، تم خلال سنة 2016 الشروع في إعداد تصور لبرنامج وطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة.

ومن جهة أخرى، وبهدف تطوير وملاءمة جهاز التكوين المهني مع حاجيات الاقتصاد، تواصل تنفيذ مشاريع مراكز التكوين المهني (إحداثيات - إعادة هيكلة - اقتناء تجهيزات - وحدات التدريب المهني - وحدات المبيت) والتي بلغ عددها 126 مشروعا إلى جانب تواصل إنجاز الدراسات الجهوية لتشخيص الحاجيات من التكوين حيث تم إنجاز 3 ملفات برامج مشاريع لإحداث مركز تكوين وتدريب مهني بولاية سيدي بوزيد وإعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بولاية القيروان ومركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بينقردان بولاية مدين وإعداد 7 ملفات برامج مشاريع لإحداث وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بكل من ولايات تطاوين والقصرين ومدين وأريانة وسوسة وقابس.

ولإضفاء المزيد من النجاعة على متابعة تنفيذ مشاريع التكوين المهني والتشغيل، تواصل العمل على إعداد وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة المشاريع تهدف إلى تمكين المتدخلين في قطاع التكوين المهني على الصعيدين المركزي والجهوي من المتابعة الآنية للتقدم المادي والمالي للمشاريع.

ولدعم دور القطاع الخاص في التكوين، شهدت سنة 2016 الشروع في تفعيل برنامج صك التكوين في صيغته الجديدة من خلال استكمال إصدار النصوص الترتيبية وتنظيم أيام إعلامية لفائدة الإدارات الجهوية.

وفي مجال هندسة التكوين، وعلا على إعداد وتحيين برامج التكوين والمعينات البيداغوجية بما يتلاءم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات، أمكن إنجاز 7 برامج دراسات. وفيما يتعلق بمواصلة تكوين

وتأهيل إطارات التكوين بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني في القطاعين العمومي والخاص انتفع 27 إطارا بعمليات التكوين البيداغوجي المستمر (220 يوم تكوين) و158 منتقعا بعمليات تكوين وظيفي (2270 يوم تكوين) و229 منتقعا بعمليات تكوين تقني (1304 يوم تكوين) و75 منتقعا بعمليات التكوين في مجال الإعلامية (592 يوم تكوين).

وسعى إلى تطوير الحوكمة الجهوية للتكوين المهني، تواصل العمل على تطوير المقاربة الجهوية لحوكمة وتسيير التكوين المهني التي تقوم على تفعيل التدريجي لوظائف الحوكمة الجهوية للمنظومة من خلال تحديد وتقاسم الأدوار بين الهياكل المركزية والجهوية للتكوين المهني والتشغيل وصياغة أدوات ووسائل التخاطب بين المتدخلين وعلى تثمين مكتسبات مختلف المبادرات. كما تم خلال سنة 2016 استكمال تنفيذ مشروعين بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للتكوين في مجال الحوكمة الجهوية بكل من قابس ومدنين وتنظيم ندوات دولية حول نتائج المشروعين والمتمثلة بالأساس في إرساء وتعزيز ثقافة الحوار في الجهة بين مختلف المتدخلين وصياغة 13 جاذبة منهجية تمكّن من تجسيم بعض المهام الوظيفية للفاعلين الجهويين وتحديد مساهمة كل طرف بالإضافة إلى استكشاف 200 موطن شغل في المؤسسات الاقتصادية بالجهات (قابس) ووضع برنامج تكوين ومرافقة لإدماج طالبي الشغل وذلك في إطار مسار تشاركي جهوي ساهم فيه المهنيون والمؤسسات الاقتصادية.

ورغم هذه النتائج الايجابية قطاع التكوين المهني سيتم خلال سنة 2017 العمل على تلافي بعض النقائص التي تسجلها. وتتمثل اهم الإشكاليات في ضعف أداء ومردودية منظومة التكوين المهني، الداخلية والخارجية وعدم مساهمتها للتحويلات والمتغيرات التي عرفت المنظومات الدولية في مجال التكوين المهني وإعداد الكفاءات يمكن تبويبها كالآتي:

- غياب رؤية استراتيجية واضحة حول موقع التكوين المهني ومخرجاته ضمن المنظومة الوطنية للموارد البشرية تدعم التنسيق والتكامل مع منظومات التربية والتعليم العالي وتفتح معابر بين المسارات التكوينية والتعليمية وتجسد منظومة للتكوين مدى الحياة.
- ترسخ صورة سلبية ونمطية للتكوين المهني لدى المجتمع في غياب ثقافة المهن والبعد القيمي للعمل وعدم اعتماد استراتيجية وطنية موحدة للإعلام والتوجيه تشمل جميع الأطراف المتدخلة وضعف نظام الحوافز والخدمات الموجهة لطالبي التكوين.
- ضعف قدرة منظومة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة.
- ضعف في حوكمة وتسيير منظومة التكوين المهني.
- ضعف في أداء منظومة التكوين المستمر وفي نجاعة آليات تمويله.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع انجازها خلال سنة 2017

ستشهد سنة 2017 مواصلة تنفيذ برامج ومشاريع التكوين المهني التي ستمكّن من تجسيم أهداف مخطط التنمية للفترة 2016-2020 وتفعيل الإصلاحات الهيكلية التي تم إقرارها ضمن محاور المخطط التنفيذي لإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني والذي يهدف بالأساس إلى تركيز منظومة وطنية للتكوين المهني مندمجة ضمن المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية وقادرة على الاستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع من المهارات.

ففي مجال الإعلام والتوجيه المهني سيتواصل العمل خلال سنة 2017 على تفعيل المخطط التنفيذي لإستراتيجية الإعلام والتوجيه المهني وإرساء جهاز وطني موحد للإعلام والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي يمكّن من دعم عملية الإعلام والتوجيه المهني ونشر ثقافة المهن الواعدة والتعريف بها وإبراز ما يوفره قطاع الإنتاج من آفاق النجاح في الحياة العملية وما تسمح به مسالك التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بمختلف اختصاصاتها من فرص الاندماج في سوق الشغل، حيث سيتم تنفيذ عملية مساندة فنية تمكّن من دعم قدرات المتدخلين وضبط الإجراءات والوسائل اللازمة لذلك.

وفي إطار مزيد التعريف بعروض التكوين بالجهاز الوطني للتكوين المهني سيتم إعداد دليل تكوين مهني قصد التعريف بمختلف فرص التكوين بالجهاز الوطني للتكوين المهني. كما سيتم العمل على تطوير واعتماد التكوين عن بعد كنمط تكوين من خلال إعداد إطار مرجعي منظم لذلك.

وبهدف الحد من ظاهرة الانقطاع عن التعليم ستتكتف الجهود من أجل إدماج المنقطعين عن الدراسة وتوفير معالجة خصوصية ومشخصة للمنقطعين عن التعليم وذلك من خلال الشروع في الإعداد لإحداث مركز وطني تحضيرى للتكوين المهني (تنظيم ورشات تفكير-إعداد برامج التكوين-إعداد أدلة إجراءات متعلقة بالإحاطة الخصوصية) وتركيز ثلاث وحدات جهوية تابعة لهذا المركز.

كما سيتواصل العمل على تطوير وملاءمة جهاز التكوين المهني لحاجيات الاقتصاد وسوق الشغل الجهوية والوطنية خاصة من خلال:

- مواصلة إنجاز مشاريع مراكز التكوين المهني والتي يبلغ عددها 126 مشروعاً.
- الشروع في إنجاز برنامج دعم التكوين والإدماج المهني الذي يشمل إحداث مركز تكوين مهني جديد في الصناعات الغذائية بولاية بنزرت وتهيئة وتجهيز 16 مركز تكوين ومرافقتها قصد اندماجها وضمان تفتحها على محيطها الاقتصادي.

وعملاً على تطوير المقاربة المعتمدة في مرافقة إنجاز الدراسات الميدانية من طرف الجهات لتشخيص الحاجيات الجهوية من الكفاءات وتحديد الاختصاصات التي تستجيب لمستلزمات سوق الشغل، سيتم الشروع

في إنجاز دراسة تعتمد على تقييم المقاربة المعتمدة حاليا واقتراح تصور لتعديلها بما يمكن الجهة من بلورة احتياجاتها ودعم قدرة هياكلها على تعديل الخارطة الجهوية للتكوين المهني بما يستجيب لمستلزمات سوق الشغل.

ومن أجل دعم القطاع الخاص للتكوين المهني وتعزيز جودة خدماته، سيتم الشروع خلال سنة 2017 في تنفيذ "برنامج صك التكوين الأساسي" في صيغته الجديدة والمتمثلة في التكفل الكلي للدولة بمصاريف التكوين الأساسي بالنسبة للمتكونين في اختصاصات يتم ضبطها بطريقة تشاركية على المستوى الجهوي تلبية لحاجيات الجهة من الكفاءات، حيث تؤمن التكوين مؤسسات التكوين المهني الخاصة المترشحة والتي يتم انتقاؤها طبقا لكراس شروط معد للغرض. وقد تمت في هذا الإطار برمجة استهداف 2500 منتقعا بآلية صك تكوين خلال سنة 2017.

كما سيتم العمل على وضع وتنفيذ برنامج يخول للقطاع الخاص تأمين التدريب المهني لفائدة الفئات العمرية المعنية من الشباب في إطار اتفاقية مع الدولة تربط الالتزامات والحقوق بالنتائج المحققة وفق مقتضيات القانون الجديد المتعلق بالشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، حيث تمت برمجة تدريب 1000 منتقع في 400 مؤسسة تكوينية خلال سنة 2017.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتكونين بالقطاع العمومي المقيس خلال سنة 2017 قرابة 82.4 ألف متكونا منهم 77.5 ألف متكونا بالوكالة التونسية للتكوين المهني. كما سيبلغ عدد المتكونين بالقطاع الخاص ضمن النظام المقيس (الذي يفضي إلى شهادات منظرية) حوالي 16.5 ألف متكونا.

ومن جهة أخرى سيتم الشروع في إرساء نظام مندمج للاستشراف واليقظة وتحديد الحاجيات من المهارات والكفاءات لتعزيز قدرة الجهاز الوطني للتكوين المهني على التفاعل والتأقلم السريع مع المتغيرات عبر إعداد إطار مرجعي لذلك وإنجاز مسح ميداني لتحديد حاجيات المؤسسات من الكفاءات.

وحرصا على تأمين جودة البرامج سيتم العمل على إعداد وتحيين برامج التكوين والمساعدة على تركيزها بالمؤسسات التكوينية وإنجاز الدراسات اللازمة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه سيتم إعداد وتحيين 20 برنامج تكوين خلال سنة 2017.

وعلا على تطوير هندسة التكوين سيتم العمل على إعداد وتحيين مواصفات التكوين والمراجع المرافقة وإعداد تصور لنظام ائتمان للتعليم والآليات الضرورية لتفعيله بالإضافة إلى تصميم منهجية لإدماج المهارات الأساسية للتعليم مدى الحياة ضمن مراجع التكوين.

وفي مجال تطوير كفاءة المكونين والرفع من أدائهم سيتم خلال سنة 2017 إعداد مخططات التكوين البيداغوجي والوظيفي والتقني الرامية إلى تأهيل إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص ورسكلتهم وتنفيذ هذه المخططات وتقييم نتائجها وذلك لفائدة حوالي 1400 مكون ومستشار تدريب.

وعلا على الرفع من جودة مخرجات التكوين المهني وبهدف الرفع من تشغيلية المتخرجين وتحسين مقروئية شهادات ومؤهلات التكوين المهني وتسهيل حركية اليد العاملة على المستوى الوطني والدولي، سيتواصل العمل خلال سنة 2017 على إرساء منظومة وطنية مقيسة للاعتراف بالمكتسبات وذلك من خلال إحداث وتركيز اللجان القطاعية التي ستتولى بالأساس المصادقة على مواصفات التكوين وكذلك إحداث وتركيز اللجان الجهوية للتكوين المهني المكلفة بمتابعة إجراءات التأهيل والإشهاد على المستوى الجهوي وإعداد مخطط تنفيذي للمرور من نظام تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني إلى نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني وتنظيم ملتقى تحسيبي حول التأهيل والإشهاد والمواصفات.

كما سيتواصل العمل خلال سنة 2017 بنظام تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهني لفائدة هياكل التكوين المهني العمومية والخاصة.

وبهدف تحسين مردودية منظومة التكوين المستمر ستشهد سنة 2017 العمل على النهوض بهذا النمط من التكوين بتحسين مردوديته لفائدة المؤسسات والشغاليين والمهنيين من خلال إعداد مواصفات التكوين المستمر إلى جانب تفعيل سلك مستشاري التكوين المستمر وإعداد سيرورة هندسة التكوين المستمر. كما سيتم إحداث سلك المراقبين البيداغوجيين والإداريين في مجال التكوين المستمر بالإضافة إلى العمل على تنويع عروض التكوين في إطار الترقية المهنية.

كما سيتم من ناحية أخرى الشروع في إنجاز دراسة إستراتيجية للمنظومة الوطنية للتكوين المستمر "التقييم والتوجهات" تمكن من تقييم مردودية برامج التكوين المستمر وتعديل التوجهات الإستراتيجية والسياسات الاستشرافية لبرامج التكوين المستمر.

ومن المتوقع أن يبلغ خلال سنة 2017 عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر 3916 مؤسسة وعدد المشاركات في عمليات التكوين المستمر حوالي 188 ألف مشاركة. أما فيما يتعلق بالتكوين المستمر الموجه نحو الأفراد فمن المتوقع خلال سنة 2017 بلوغ قرابة 13.5 ألف منتفعا.

وسيتواصل العمل كذلك من أجل بلورة تصور لمقاربة جهوية لحوكمة وتسيير التكوين المهني من خلال تنفيذ مشروع تعاوني في كل من ولايتي القيروان والمهدية حول الحوكمة الجهوية. كما سيتم العمل على تركيز هيكل تنظيمي بمراكز التكوين المهني وضبط طرق تسييرها تماشيا مع مبدأ اللامركزية.

وعملا على مأسسة الشراكة في مجال التكوين المهني بين منظمتي التكوين والإنتاج سيتم خلال سنة 2017 إنجاز دراسة لتقييم مسار الشراكة على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي والمحلي ستمكن نتائجها من تقييم مسار الشراكة وإعداد تصور لإطار تنظيمي للعلاقات التشاركية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتحديد الآليات وطرق التمويل مع توضيح الأدوار بين مختلف الشركاء في كل مستوى.

كما سيتم العمل على توسيع تدخلات الصندوق الوطني للتكوين والتدريب المهني لتشمل تمويل إحداث "وحدات المساندة للتكوين والتشغيلية" صلب التمثيليات المهنية قصد تطوير قدراتهم في مجال التكوين الأساسي والمستمر والتشغيل.

الأطفال والشباب قوة فاعلة

الطفولة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

- تحسين أوضاع الطفولة المبكرة ومؤسسات ما قبل الدراسة من خلال إحداث رياض أطفال جديدة وإعادة تنشيط رياض الأطفال البلدية وفضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة (نوادي أطفال ومركبات طفولة) بالمناطق التي تفنقر لهذا الصنف من الخدمات حيث تمت تهيئة 13 رياض أطفال بلدية موزعة على 8 ولايات و 34 فضاء طفولة مبكرة موزعة على 17 ولاية. وبلغ عدد رياض الأطفال 4118 روضة سنة 2016 مقابل 4022 سنة 2015 مما ساهم في تحسين نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة لتبلغ 36% سنة 2016 مقابل 34% سنة 2015. كما تواصلت خطة مقاومة ظاهرة رياض الأطفال الفوضوية عبر تكوين لجان جهوية في الغرض لمتابعة ومراقبة هذه الفضاءات.
- تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي والترفيه من خلال تنويع الأنشطة بمؤسسات الطفولة وبعث نوادي جديدة لتمكين الأطفال من تنمية قدراتهم علاوة على توفير التجهيزات الملائمة لذلك. كما تمت برمجة صيانة وتهيئة 66 نادي أطفال سنة 2016، وبلغ عدد الأطفال بمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي حوالي 23 ألف منخرط منهم 12 ألف من الذكور و 11 ألف من الإناث وبذلك تحسنت نسبة الأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة من 31% سنة 2015 إلى 33% سنة 2016. كما تم اقتناء 10 نوادي أطفال متنقلة ليصبح العدد الجملي لهذه النوادي 23 ناديا متنقلا.
- مراجعة منظومة حقوق الطفل عبر دعم التشريعات وملاءمتها مع الدستور الجديد والمواثيق الدولية وتنفيذ خطة لنشر ثقافة حقوق الطفل والتعريف بها لاسيما بالوسط المدرسي والأسري في اتجاه ترسيخ بيئة آمنة للأطفال ضامنة لحقوقهم والتصدي لمختلف مظاهر العنف المسلط ضد الأطفال. كما تم تكريس حق الأطفال في المشاركة من خلال تنظيم ورشات جهوية حول تمثالات الأطفال واليافاعين لممارسة حقوقهم في المشاركة والمواطنة المسؤولة وحول انتظارات الأطفال واليافاعين من مخطط التنمية 2016-2020 قصد

- تعزير مكانة الطفولة في البرامج التنموية وذلك إلى جانب تطوير عمل برلمان الطفل من خلال تنظيم دورتين برلمانيتين وتيسير حضور الأطفال في الاجتماعات التي تخصهم على المستوى الوطني والجهوي.
- مواصلة العناية بالطفولة الفاقدة للسند عبر تنفيذ البرامج المرتكزة على دعم قدرات الأسر على احتضان أطفالها والحث على صيغة برنامج الإيداع العائلي، حيث بلغ عدد الأطفال المتعهد بهم 260 طفل سنة 2016 مقابل 216 سنة 2015 بتوفير الدعم المادي والإحاطة بالعائلة إلى جانب تواصل التعهد التربوي والاجتماعي بالأطفال عبر تهيئة وتأهيل مركبات الطفولة والشروع في استغلال جملة من المراكز المندمجة للشباب والطفولة. وقد تقلص عدد الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة من 491 طفل سنة 2015 إلى 450 سنة 2016 مقابل تطور عدد الأطفال بالوسط الطبيعي بالمراكز المندمجة من 1504 طفلا سنة 2015 إلى 1650 طفلا سنة 2016 وبمركبات الطفولة من 3960 سنة 2015 إلى 4200 طفلا سنة 2016.
 - تطور التدخلات البيداغوجية لإطارات التقعد والإرشاد البيداغوجي في مختلف مؤسسات الطفولة لتبلغ حوالي 29 ألف تدخل خلال السنة التربوية 2015-2016 مقابل حوالي 27.5 ألف تدخل بيداغوجي خلال السنة التربوية 2014-2015 إضافة إلى تدعيم هذا السلك بمختلف الولايات. كما تم خلال السنة التربوية 2015-2016 تنظيم دورات تكوينية في مجال المرافقة التربوية والتعهد النفسي لفائدة الأطفال بالمناطق الحدودية ودورات أخرى حول أخلاقيات المهنة وتقنيات التنشيط الإذاعي إضافة إلى المشاركة في ورشات تفكير وملتقيات دراسية في هذا المجال.
 - الشروع في صياغة خطة إستراتيجية وطنية مندمجة لحماية ووقاية الطفولة تستهدف الأطفال ذوي الأوضاع الهشة وذلك في إطار الشراكة بين مختلف المؤسسات والهيكل العمومية والمجتمع المدني قصد إعادة إدماج هذه الفئة من الأطفال عائليا واجتماعيا والشروع في ضبط خطة عمل تنفيذية وفي بلورة الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة (0-8 سنوات) 2017-2021 وتنظيم استشارات جهوية ومحلية في الغرض. كما تواصل إنجاز البحوث والدراسات المتصلة بواقع الطفولة لاسيما عبر الشروع في إعداد دراسة حول "تقييم خدمات رياض الأطفال" ودراسة أخرى حول "صورة الطفل في الإشهار خلال النصف الأول من شهر رمضان 2016» وإعداد التقرير السنوي لأوضاع الطفولة لسنة 2015.
 - تحسين خدمات منظومة حماية الطفولة عبر مراجعة الإطار التشريعي لسلك مندوبي حماية الطفولة وإعداد منظومة مندمجة للمؤسسات المعنية بالطفولة وتدعيم هذا السلك بانتداب 50 مندوب مساعد في سنة 2016 بالإضافة إلى تدعيمه بأخصائيين اجتماعيين ونفسانيين.

ورغم هذه الانجازات الايجابية في مجال الطفولة فقد تم كشف بعض النقائص والاشكاليات والمتمثلة بالخصوص في تواجد الفجوات الموضوعية في مجال الطفولة المبكرة وعدم احترام بعض المؤسسات لكراس الشروط والتفاوت الجهوي في نسب الالتحاق بمؤسسات التربية ما قبل المدرسية إضافة الى غياب الآليات الكفيلة بتيسير التعامل مع حالات التهديد لسلك مندوبي حماية الطفولة وضعف التنسيق والعمل الشبكي في مجال حماية الطفل. أما فيما يتعلق بمنظومة التنشيط التربوي والاجتماعي والثقافي فتتمثل اهم النقائص في

غياب إطار قانوني للتشيط ولنوادي الاطفال ومركبات الطفولة ونقص في الاطارات في مجال تنمية الطفولة المبكرة لا سيما برياض الأطفال البلدية.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

- مواصلة تحسين أوضاع الطفولة المبكرة من خلال إدراج التربية قبل المدرسية ضمن مراحل التعليم الأساسي المجاني بصفة تدريجية واعتبار التربية قبل المدرسية خيارا استراتيجيا للتنمية البشرية يضطلع فيه القطاع العمومي بدور أساسي والحرص على تعزيز مبدأ الإنصاف وإعطاء الأولوية في تنفيذ خطة العمل إلى المناطق الريفية وذات الأولوية التنموية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والأسر ذات الدخل المحدود. كما سيتدعم التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال بوضع الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة (من 0 إلى 8 سنوات) 2017-2021 وفقا لخطة تنفيذية مدروسة واتخاذ التدابير الكفيلة بتقليص التفاوت بين الجهات والفئات الاجتماعية لتحسين نسب التحاق الأطفال برياض ومحاضن الأطفال وتحسين جودة خدماتها. وستواصل الجهود من اجل تطوير نسب النفاذ إلى مؤسسات التربية في الطفولة المبكرة العمومية والخاصة من خلال مواصلة برامج تهيئة وتجهيز رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات الطفولة المبكرة، حيث ينتظر أن تبلغ نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة حوالي 38% سنة 2017.
- مواصلة تنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة لاسيما عبر تطوير منظومة الحماية وتدعيم آلياتها وذلك وفقا للمحاور الأساسية المتعلقة بالتشريعات والنصوص القانونية. كما ستتجه الجهود نحو تعزيز خدمات مؤسسة مندوب حماية الطفولة بتوفير الظروف الملائمة لهذا السلك وجمع وتحيين المعلومات والمعطيات ووضع المؤشرات في مجال حماية الطفولة في إطار متابعة أوضاع الأطفال المتعرضين لمختلف مظاهر التهديد وانجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة.
- تدعيم منظومة حقوق الطفل من خلال تفعيل مقتضيات الفصول الواردة بالدستور الخاصة بحقوق الطفل وتطوير التشريعات في مجال الطفولة ووضع آليات لضمان مشاركة الأطفال داخل مؤسسات الطفولة وذلك بالإضافة إلى المساهمة في إعداد التقرير الدوري لتونس حول أعمال اتفاقية حقوق الطفل.
- متابعة ورصد أوضاع الطفولة عبر إنجاز دراسة ميدانية حول "الطفل والترفيه" وبحث ميداني حول "استثمار أوقات الفراغ بمؤسسات الطفولة العمومية" و"دليل الرحلات الثقافية والترفيهية لفائدة الطفولة في تونس" بالإضافة إلى تنظيم الملتقيات والندوات حول الطفل والأعلام وإعداد التقرير الدوري السنوي حول أوضاع الطفولة. كما سيتم الشروع في إنجاز المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول أوضاع الأم والطفل بتونس في جولته السادسة.
- تطوير منظومة رعاية الأطفال فاقد السند من خلال ضمان حق كل طفل في العيش داخل أسرة سواء كانت طبيعية أو بديلة وذلك بالسعي إلى دعم برنامج الرعاية المؤسساتية في اتجاه التقليص في معدل مدة الإقامة بالمؤسسات من خلال تدعيم منظومة الرعاية بالعائلات ونظام نصف الإقامة بالمراكز المندمجة وبمركبات الطفولة ووضع الإطار القانوني لعائلات الاستقبال ونظام الترخيص المسبق مع وضع كراس

شروط للإيداع العائلي وبنك معطيات لعائلات الاستقبال. كما سيتم العمل على تدعيم رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي والترفيه في عدد المستفيدين بهذه الصيغة ووضع آلية اجتماعية لدعم الشبان فاقد السند المتراوحة أعمارهم بين 18 و21 سنة. وينتظر أن يصل عدد الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة إلى 430 طفلاً سنة 2017 وأن يبلغ عدد الأطفال المستفيدين بالوسط الطبيعي بالمراكز المندمجة بحوالي 1500 و4350 بمركبات الطفولة خلال نفس السنة.

- الارتقاء بمنظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه بتوفير فرص النفاذ للتنشيط والترفيه لكل الأطفال والأسر والتنسيق بين مختلف الهياكل والقطاعات المعنية لتركيز منظومة متكاملة في المجال وتطوير المؤسسات الموجهة للأطفال ببرمجة إحداث "فضاء الأسرة" وتحويل جملة من نوادي الأطفال إلى مركبات طفولة مع إضافة فضاء طفولة مبكرة إلى جانب إحداث العديد من مركبات الطفولة على أنه ينتظر أن تبلغ نسبة الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة 35% سنة 2017.

وقد تم رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 12.8 م د بميزانية التنمية لقطاع الطفولة لسنة 2017. وتتمثل المشاريع المزمع إنجازها سنة 2017 في إحداث 3 مركبات بفضاء طفولة مبكرة (الصمار بتطاوين، القيروان المدينة، بلطة بوعوان بجندوبة) وإحداث 3 فضاءات طفولة مبكرة (الهيشرية بسيدي بوزيد، الحنشة بصفاقس، دوار هيشر باريانة) إضافة إلى تحويل 2 نوادي أطفال إلى مركبات طفولة بكلفة 900 أ د (سيدي عيش بقفصة، حاجب العيون بالقيروان) وتهيئة رياض الأطفال البلدية.

الشباب

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

- الإنصات لمشاغل الشباب والاتصال معه وتشريكه في رسم السياسات العامة في مختلف المجالات المتعلقة بالشأن الشبابي بالشروع في تنظيم حوار مجتمعي حول الشباب بهدف إرساء خطة وطنية إستراتيجية مندمجة للشباب إلى جانب الشروع في إحداث مركز وطني للإعلام والاتصال والتوجيه الشبابي.

- تيسير اندماج الشاب في محيطه الاجتماعي وحمايته من الانخراط في سياقات الأفكار المتطرفة والمساهمة في مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ البرنامج الوطني "نحن الشباب حماة الحمى" المتفرع إلى ثلاث برامج وطنية وهي "سفراء شباب من أجل الوطن" و"رياضيون شباب من أجل الوطن" و"إعلاميون شباب من أجل الوطن"، إلى جانب مواصلة إنجاز البرامج والأنشطة الموجهة لشباب الأحياء ذات الكثافة السكانية وشباب المناطق الداخلية والحدودية عبر إعادة صياغة تدخلات الوحدات الجهوية للتنشيط الشبابي. كما تم تدعيم التظاهرات والمبادرات الجهوية المتعلقة بتطوير تقنيات التوعية والإحاطة وتشجيع الشباب على تحسين قدراته العلمية والفنية والإبداعية من أبرزها تنظيم الورشة الدولية للفنون التشكيلية في إطار "صفاقس عاصمة للثقافة العربية".

- تنمية ثقافة العمل المستقل لدى الشباب والمساهمة في المجهود الوطني للإدماج والتشغيل عبر الموافقة على دعم 10 مشاريع لشبان من 7 ولايات في إطار برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال إدماج الشباب.
 - مواصلة إنجاز البحوث والدراسات المتصلة بالشأن الشبابي لرصد أوضاع الشباب واستثمار نتائجها في رسم التوجهات والبرامج.
 - تطوير منظومة التنشيط الشبابي بتعزيز المؤسسات الشبابية بالإطارات التربوية اللازمة ودعمها بالتجهيزات حيث تعزز أسطول سيارات وحدات التنشيط الحضري والريفي باقتناء 10 سيارات جديدة وتم الشروع في إحداث وتجهيز 12 راديو "واب" و2 تلفزة "واب" بالمؤسسات الشبابية. كما تم تمكين المؤسسات الشبابية والمندوبيات الجهوية للشباب والرياضة من الاعتمادات الضرورية لتنفيذ البرامج والأنشطة وتحويل الاعتمادات المخصصة لها وإحالة الدعم الموجه لتنظيم الرحلات الشبابية. كما تم الشروع في توزيع بطاقة شاب بهدف توفير الخدمات الاجتماعية لمختلف الفئات وتطوير عدد منخرطي دور الشباب ليلعب 100 ألف منخرط مع موفى سنة 2016.
 - مواصلة النهوض بسياحة الشباب وتطوير الأنشطة الترفيهية بتأمين الظروف الملائمة لنجاح النشاط الصيفي حيث تم تنفيذ عديد البرامج الترفيهية والسياحية بمراكز الإقامة ومراكز التخيم والإصطياف التي استفاد منها حوالي 71 ألف شاب وشابة بتدخلات هذه البرامج. كما تواصلت برامج الشراكة مع المجتمع المدني بتنفيذ أنشطة الجمعيات الشبابية المتدخلة في مجال التنشيط التربوي والاجتماعي عبر الدعم العمومي.
 - تطور البنية الأساسية الشبابية إذ تواصلت خلال سنة 2016 برامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية والفضاءات الخارجية من ملاعب رياضية وقاعات تنشيط وكذلك على مستوى التجهيزات الاجتماعية والتربوية لا سيما بالمناطق الداخلية.
 - وعلى الصعيد الكمي فقد ارتقى عدد دور الشباب من 328 دار شباب سنة 2015 إلى 331 وحدة سنة 2016 وبلغ عدد مركبات الشباب 26 مركبا سنة 2016 مقابل 24 مركبا سنة 2015.
 - تنفيذ برامج التبادل الشبابي مع مختلف البلدان العربية والإسلامية بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية لما لها من أثر إيجابي لدى الشباب لإتاحتها فرصا جديدة للتنمية الذاتية والتعرف على حضارات أخرى وتكوين صداقات وتبادل للخبرات.
- ورغم الانجازات التي تحققت لازال قطاع الشباب يشكو من عديد النقائص من أهمها غياب رؤية استراتيجية مندمجة للتخطيط والتنسيق ومتابعة السياسات الموجهة للشباب وضعف منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي وعدم مواكبتها للمتغيرات المحلية والوطنية إضافة إلى إفتقار السياحة الشبابية إلى استراتيجية واضحة وقادرة على استقطاب الشباب. كم أن مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية والجمعياتية لازالت ضعيفة رغم التحولات والأحداث السياسية التي عرفت البلاد خلال الفترة الماضية نتيجة غياب التأطير والبرامج التثقيفية والتحسيسية وعزوف الشباب على المشاركة في هذا المجال.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

- حث الفئات الشبابية على المشاركة بصفة أكثر فاعلية في المشهد السياسي والاجتماعي من خلال مختلف المواقع المتاحة سواء عبر المؤسسات الشبابية والثقافية والتربوية وما تحويه من برامج للرفع من مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب أو من خلال الإنخراط في العمل السياسي والمدني وذلك بدعم قيم المواطنة والقيادة والتطوع عبر تنظيم التظاهرات والمهرجانات الوطنية الكبرى بالشراكة مع مكونات المجتمع المدني.
 - تنمية ثقافة العمل المستقل لدى الشباب والمساهمة في المجهود الوطني للإدماج والتشغيل وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية إقليمية لفائدة الشبان المنتمين لنادي ودور الشباب ومساعدتهم على تمويل مشاريعهم بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والبنك التونسي للتضامن.
 - مواصلة الرصد العلمي والميداني لأوضاع الشباب عبر إنجاز البحوث والدراسات المبرمجة والعمل على نشرها واستثمارها وتحيين قاعدة البيانات حول الشباب إلى جانب تكريس نهج الحوار والاتصال مع الشباب بصياغة وثيقة الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب التي افرزها الحوار المجتمعي والمؤتمر الدولي للشباب بالتعاون مع الأطراف المعنية ومختلف مكونات المجتمع المدني وإقرار خطة عمل تنفيذية مشتركة.
 - مراجعة منظومة التنشيط الشبابي وبلورة منظومة جديدة تركز على انفتاح المؤسسة الشبابية على محيطها في إطار رؤية مشتركة تهدف إلى تنمية قدرات الشباب وتيسير إدماجهم وذلك بهدف استقطاب عدد أوسع من الشباب والإحاطة بمشاغله وحمائته من السياقات الفكرية المتطرفة وتوفير الفضاء الملائم لممارسة هواياته إلى جانب مواصلة دعم برامج الرحلات الشبابية عبر النوادي المتنقلة ووضع برنامج وطني لتنشيط التظاهرات الشبابية الوطنية والجهوية والمحلية. كما سيتواصل حث الشباب على الحصول على بطاقة شاب قصد الانتفاع بالخدمات الصحية والتربوية الاجتماعية والثقافية والأنشطة الترفيهية.
 - تنمية البرامج والأنشطة الهادفة إلى تطوير الترفيه والسياحة الشبابية وتمكين أكبر عدد ممكن من الشباب من فرص الاصطياف والترفيه من خلال الترفيع في عدد الجمعيات المشاركة في تأطير الأنشطة الصيفية وفي نسب مشاركة الإناث في البرامج الوطنية الصيفية ومشاركة الجهات ذات الأولوية في إطار التمييز الإيجابي إلى جانب تحسين الخدمات بالمراكز الموضوعة على ذمة الأنشطة الصيفية.
 - تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الشبابية من خلال تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية والفضاءات الخارجية من ملاعب رياضية وقاعات تنشيط والتجهيزات الاجتماعية والتربوية.
 - تنمية برامج التبادل الشبابي من خلال تنفيذ بنود برامج التعاون الدولي إلى جانب استحداث نسق إمضاء وتنفيذ برامج جديدة في إطار بروتوكولات التعاون العربي والإفريقي والدولي.
- ولتنفيذ مجمل البرامج والمشاريع الشبابية تم تخصيص اعتمادات دفع تقدر بـ 22.9 م د بالعنوان الثاني لميزانية وزارة الشباب والرياضة لسنة 2017.

حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها

المرأة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

مثلت سنة 2016 محطة جديدة على درب إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة والنهوض بأوضاع المرأة الريفية ومناهضة العنف ضد المرأة وتدعيم مشاركة المرأة في الحياة العامة والعناية بأوضاع المرأة ذات الإحتياجات الخصوصية والتمكين الإقتصادي للمرأة.

فعلى مستوى إدماج النوع الاجتماعي وضمن الجهود الرامية إلى مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي شهدت سنة 2016 إحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل يعنى بإدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة للقضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية وفي الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات.

مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (أمر حكومي عدد 626 لسنة 2016 مؤرخ في 25 ماي 2016)

هو مجلس استشاري تم إحداثه لدى رئيس الحكومة، يعمل على إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات. ويكلف هذا المجلس:

- بإعداد الخطة الوطنية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي والمصادقة على الخطط التنفيذية السنوية القطاعية ومتابعة إنجازها وتقييمها،
- برصد الصعوبات التي تواجه إدراج مقارنة النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات بخصوص الإصلاحات التشريعية والترتيبية والإجراءات الإدارية لتجاوز تلك الصعوبات.
- بإعداد برنامج وطني للتكوين في مجال النوع الاجتماعي وإعداد تقارير دورية سنوية حول متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لإدراج مقارنة النوع الاجتماعي يتضمن مؤشرات كمية ونوعية حول تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

كما تم الإنطلاق في مشروع إعداد الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي عبر تنظيم دورة تكوينية في الغرض وتنفيذ برنامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي يمتد إلى سنة 2018 ويتعلق بتدعيم قدرات الوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر وشركائها من الهيكل الحكومية وغير الحكومية في مجال إدماج مقارنة النوع الاجتماعي.

ولمزيد النهوض بأوضاع المرأة في الريف تركزت الجهود سنة 2016 على نشر ثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية للمرأة في الوسط الريفي من خلال إبرام اتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمركز التونسي المتوسطي في مجال نشر ثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية للنساء في الوسط الريفي لتنظيم دورات تكوينية واستشارات محلية وندوات ومنابر حوار حول مشاركة النساء في الحياة العامة وفي الحكم المحلي وإطلاق مشاورات بخصوص وضع خطة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بمشاركة النساء في المناطق الريفية في الانتخابات البلدية ينطلق تنفيذها في 3 ولايات جندوبة وسليانة والقصرين وإبرام اتفاقيات شراكة مع مكونات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تتعلق بتكوين المكونين في مجال نشر ثقافة المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للنساء والتحسيس بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة.

كما توجهت الجهود خلال نفس السنة إلى مقاومة ظاهرة الإنقطاع المدرسي من خلال العمل على استكمال تجهيز 6 فضاءات لإحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة بولايي القيروان وجندوبة وعقد اتفاقية شراكة مع وزارة الفلاحة لتكوين أمهات التلاميذ المهديين بالإنقطاع المدرسي ومساعدتهن على بعث مشاريع صغرى.

وانصرفت الجهود كذلك إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة المرأة العاملة في المناطق الريفية عبر إنجاز دراسة ميدانية خلال 2016 بولايات القصرين وسليانة وجندوبة والمهدية ونابل حول "عمل النساء في المناطق الريفية ومدى انتفاعهن بالحماية الاجتماعية" بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء مع العمل على تحسين ظروف نقل العاملات الفلاحيات.

وتكثفت الجهود كذلك في إتجاه مزيد تقريب الخدمات من المرأة الريفية من خلال تهيئة وتجهيز مراكز الفتاة الريفية وأقطاب الإشعاع وإستغلالها كفضاءات للتكوين والإحاطة وعرض منتجات المرأة في المناطق الريفية وإلى تدعيم التربية الاجتماعية ومقاومة الأمية من خلال وضع برنامج وطني للتربية الاجتماعية (محو الأمية) شمل سنة 2016 معتمدية العلاء من ولاية القيروان ليعمم ابتداء من سنة 2017 على بقية ولايات الجمهورية وتنفيذ أنشطة تحسيسية قصد إرساء ثقافة المواطنة الفاعلة والتوعية الاجتماعية والصحية بما فيها الصحة الإيجابية لدى النساء والفتيات في مناطق التدخل.

وبصفة موازية شهدت سنة 2016 تقدما هاما على مستوى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد النساء والفتيات وذلك من خلال المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة من قبل مجلس الوزراء وإنطلاق مركز الأمان لفائدة النساء الناجيات من العنف في إسداء خدماته لفائدة هذه الفئة من النساء.

ومع ومواصلة تنفيذ المشروع النموذجي حول "الآليات متعددة القطاعات للتعهد بالنساء ضحايا العنف بتونس الكبرى" الذي انطلق منذ أواخر سنة 2014، تم إنجاز خارطة للخدمات المسداة لفائدة النساء ضحايا العنف والنساء في وضعيات هشاشة ونشرها بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وإلى جانب الشروع في إعداد إستراتيجية متكاملة لتغيير العقلية والسلوكيات داخل الأسرة وفي الفضاء التربوي والعام من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي والمؤسسي للتصدي لكل مظاهر وأشكال العنف المبني على التمييز بين الجنسين انطلاقاً من تنشئة اجتماعية سليمة داخل الأسرة وصولاً لدور وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، سجلت سنة 2016 إعداد ومضات تحسيسية وتوعوية حول مفهوم العنف وأشكاله وتبعاته والخدمات المقدمة للإحاطة بضحايا العنف.

ودعماً لمشاركة المرأة في الحياة العامة وتكريساً للفصل 46 من الدستور الذي يلزم الدولة بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات ولبدءاً للتناصف بين الجنسين في المجالس المنتخبة تم خلال سنة 2016 السهر على تعزيز الوعي لدى المرأة بضرورة المشاركة في الشأن العام من خلال إعداد وإمضاء اتفاقية شراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد حول تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية في تونس وإبرام شراكة مع رابطة الناخبات التونسيات لتنظيم حملات للحصول على بطاقات التعريف الوطنية أو تجديدها.

وفي إطار الإحاطة بالمرأة ذات الإحتياجات الخصوصية، تم الشروع خلال نفس السنة في وضع خطة عمل أولى مندمجة للإحاطة والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للسجينات والمفرج عنهن بالتعاون مع الهياكل المتدخلة في المجال وخطة عمل مندمجة ثانية للإحاطة والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأمهات العازبات.

وفي مجال دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، تم الشروع خلال سنة 2016 في تنفيذ خطة وطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية تتضمن بعث مشاريع صغرى ومتناهية الصغر وتأمين التكوين والمراقبة والمتابعة وتسويق المنتجات وتنظيم دورات تكوين مكوّنين في مجال التصرف المالي وتسيير المشاريع.

وإلى جانب تنظيم جملة من الندوات واللقاءات والبرامج التدريبية قام مركز الدراسات والبحوث والتوثيق حول المرأة سنة 2016 بنشر دراسة حول المرأة فاعل بارز ودراسة حول المشاركة السياسية للمرأة والإنطلاق في إنجاز بحث حول بعث المشاريع الصغرى من أجل التمكين الإقتصادي للنساء مع مواصلة إنجاز دراسة حول "العنف المبني على النوع الاجتماعي في الفضاء العام بتونس" وإنجاز آلية يقظة حول تناول الإعلام للعنف المسلط على النساء.

رغم تحقيق جملة من المكاسب لفائدة المرأة فلا يزال هذا القطاع يشكو عديد النقائص سيتم العمل على تلافيها خلال سنة 2017. وتتمثل هذه الإشكاليات في:

- الفجوات بين الجنسين الناتجة عن عديد العوامل كضعف الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي وطنياً وجهوياً ومحدودية إشراك النساء في صياغة البرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها وقلة الفرص المتاحة لهن.

- رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ضعف مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة.
- عدم اعتماد القانون الانتخابي على التناسف الأفقي والعمودي.
- ضعف الموارد المتاحة والمخصصة للنهوض بالنساء والفتيات في المناطق الريفية.
- ضعف الاعتماد على خطط متعددة القطاعات تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي وطنيا وجهويا.
- ضعف المبادرة الاقتصادية للمرأة.
- تواصل ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة في صفوف الفتيات خاصة بالمناطق الريفية.
- تواصل ارتفاع وفيات الأمهات في الجهات الداخلية وذات الطابع الريفي (الشمال الغربي: 100.000/67 ولادة حية، الوسط الغربي: 100.000/55.9 ولادة حية، الجنوب الغربي: 100.000/56.8 ولادة حية، مقابل 100.000/44.8 ولادة حية على المستوى الوطني).
- ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء في المناطق الريفية مقارنة بالمعدل الوطني للبطالة النسائية (22.2%).
- وتساوي نسبة البطالة لدى النساء في الجهات ذات الطابع الريفي ضعفي نسبة بطالة الرجال.
- ضعف نسبة النساء النشيطات المشتغلات في حدود (25.8%).
- ارتفاع ظاهرة العنف المسلط على النوع.
- غياب تحديد دقيق للفئات النسائية ذوات الحاجيات الخصوصية وغياب الدراسات والمعطيات الإحصائية حول هذه الفئات.
- عدم وجود خطط تشاركية واضحة المعالم في مجال الإحاطة والرعاية سواء للأمهات العازبات أو للسجينات وضعف الموارد المتاحة لمساعدة هذه الفئات وتدعيم قدراتهن.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

تواصل مع ما تم تحقيقه من مكاسب خلال سنة 2016 ستتكتف المساعي خلال سنة 2017 بغاية تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العامة عبر وضع الإطار المؤسسي والقانوني لإدماج النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا.

ومن ناحية أخرى، ستنصرف الجهود إلى النهوض بالمرأة في المناطق الريفية بمواصلة التصدي لظاهرة الإنقطاع المدرسي لدى الفتاة الريفية من خلال توسيع تجربة توفير فضاءات لإحتضان التلميذات في أوقات ما بين الدراسة لتشمل مدارس إعدادية جديدة بولايات القيروان وجندوبة والقصرين وتنفيذ خطة عمل متكاملة لتيسير نفاذ المرأة العاملة في المناطق الريفية إلى الحماية الاجتماعية والعمل اللائق في إطار الشراكة مع الهياكل العمومية والمنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة وتهيئة وتجهيز مراكز للفتاة الريفية وقطب الإشعاع بعين البية من ولاية جندوبة وبيرج العكارمة وبوعمران من ولاية قفصة ومركز الفتاة الريفية بالمحبيين بميدون بجرية وإستغلالها كفضاءات للتكوين والإحاطة وعرض المنتجات.

كما سيتم تعميم برنامج محو الأمية لدى الفتيات في الوسط الريفي ليشمل في سنة 2017 كامل ولايات الجمهورية وذلك على إثر التجربة النموذجية في معتمدية العلا من ولاية القيروان وتنفيذ برنامج خاص بتأهيل النساء والفتيات للمشاركة الفاعلة في الحوكمة المحلية وفي مواقع القرار.

وفي مجال الوقاية من العنف ضد المرأة من المنتظر أن تشهد سنة 2017 تنفيذ خطة للتوعية والمناصرة من أجل إصدار القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة والتوقيع على البروتوكولات القطاعية وعلى الاتفاقية متعددة القطاعات والخاصة بالتعهد متعدد القطاعات بالنساء ضحايا العنف بجهة تونس الكبرى وإحداث مراكز لحماية النساء ضحايا العنف (إنصات وتوجيه ومساعدة قانونية) مع دراسة إمكانية إرساء مراكز إيواء وتمكين بالتعاون مع الجمعيات ذات الخبرة في المجال بعدد من جهات الجمهورية.

كما ستشهد سنة 2017 تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج دعم الحوكمة الحضرية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية في تونس وتنظيم دورات تكوين لفائدة النساء المترشحات والناخبات والملاحظات خلال الاستحقاق الانتخابي القادم وتنظيم دورات تكوينية أخرى حول تدعيم دور النساء في إدارة الشأن المحلي. وفي إطار الجهود الرامية إلى الإحاطة بالمرأة ذات الإحتياجات الخصوصية سيتواصل تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة لفائدة الأمهات العازبات.

كما ستتواصل الجهود الرامية إلى الإحاطة بالمرأة السجينة والمساهمة في إدماجها بعد الإفراج عنها في محيطها الاجتماعي لتجنيبها مخاطر العود من خلال تمكينها اقتصاديا مع تنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات عبر التكوين وتدعيم القدرات والتوعية والتحسيس ووضع آليات التعهد متعدد القطاعات بالضحايا.

ولمزيد تمكين المرأة إقتصاديا، سيتم في سنة 2017 تنفيذ مكونات الخطة الوطنية لدعم المبادرات الاقتصادية النسائية وإحداث هياكل المرافقة من خلال تعزيز روح المبادرة لدى النساء صاحبات الشهادات العليا وتطوير مهارتهن وإكسابهن القدرات الضرورية لإحداث المشاريع الصغرى والمتناهية الصغر وتسييرها وتأمين التكوين والمرافقة والمتابعة وتسويق المنتوجات وتنظيم دورات تكوين مكونين في مجال التربية المالية وتسيير المشاريع.

وإعتبارا للأهمية التي تكتسبها الدراسات كوسيلة لرصد أوضاع المرأة ستشهد سنة 2017 إنجاز بدراسة حول حضور المرأة في قطاع الإعلام ودراسة أخرى حول واقع الفئات الهشة وذات الحاجيات الخصوصية في تونس وإنجاز تشخيص تحليلي حول التمثلات الاجتماعية لحقوق المرأة يعتمد مركز البحوث والدراسات حول المرأة بعث قاعدة بيانات "caméra" تضم النساء المشتغلات بقطاع السينما.

وفي مجال التكوين ومع متابعة مجال الكريديف تنفيذ البرنامج التدريبي لدعم القدرات الاقتصادية للمرأة، سيهتم المركز بتنظيم دورات تدريبية موازية حول "تكافؤ الفرص بين الجنسين وآليات المناصرة وكسب التأييد

وحول مأسسة النوع الاجتماعي بالإضافة على تنظيم دورة تدريبية حول العنف المسلط على النساء في الفضاء العام وحول المناصرة من أجل القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وسييسر الكريديف بصفة موازية على تدعيم مأسسة النوع الاجتماعي من خلال مواصلة تحسين قاعدة البيانات الخاصة بالكفاءات النسائية "من هي؟" وإتمام مراحل بعث قاعدة بيانات حول "التونسيات في مواقع المسؤولية الإدارية بالوظيفة العمومية وإصدار مخرجات الدراسات والبحوث المبرمجة لسنة 2017.

الأسرة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

مواكبة للتحويلات التي تعيشها الأسرة التونسية والتي طالت مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وحتى تحافظ الأسرة على موقعها كمؤسسة إجتماعية أولى، تواصل العمل خلال سنة 2016 على تعزيز قدرات الأسرة وتمكينها من الإضطلاع بوظائفها.

وبالموازاة تكثفت العناية بالأسر الفقيرة التي تمثل المرأة عائلها الوحيد من خلال تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة هذا الصنف من الأسر في إختصاصات ذات طابع تقليدي وفلاحي وتجاري بولايات جندوبة وسليانة والكاف وقابس بمعدل 15 أسرة لكل ولاية وتنفيذ دورات تكوين ورسكلة في إختصاصات الفلاحة والتجارة والصناعات التقليدية لفائدة النساء المعيلات لأسرهن الباعثات لمشاريع والقيام بزيارات ميدانية دورية للمرافقة ودورات تكوينية في تيسير مؤسسة صغرى.

كما شهدت سنة 2016 تنفيذ برنامج لدعم الحرفيات للتعريف بمنتجاتهن ومساعدتهن على ترويجه من خلال تنظيم معرض وطني بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بهدف التعريف بثناء المخزون التقليدي وتوفير أكثر فرص للحرفيات لترويج منتوجاتهن.

وفي إطار التثقيف الأسري شهدت سنة 2016 الشروع في إعداد منهاج عمل وطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنظيم 8 دورات لتكوين 450 منتفعة من النساء والفتيات من حاملات الشهادات العليا من مختلف ولايات الجمهورية بهدف تنمية قدراتهن للمشاركة في الحياة العامة والسياسية وإدارة الشؤون المحلية وانطلاق المرحلة الثانية من التكوين في مجال التواصل السياسي لفائدة حوالي 600 منتفعة بالإضافة إلى تنظيم برامج جهوية توعوية وتحسيسية لتثقيف الأسر في المسائل التي تهمها كالوقاية من العنف الأسري ومقاومة الانتحار والتصدي للإرهاب والتمكين الاقتصادي للأسر والتربية الوالدية...

وفي مجال الإحاطة والإرشاد الأسري، وإلى جانب تهيئة وتجهيز فضاءات مركز التوجيه والإرشاد الأسري بباجة سجلت سنة 2016 إسداء خدمات الإحاطة والتوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني لفائدة أكثر

من 700 أسرة من رواد مركز التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن وحوالي 80 أسرة بمركز التوجيه والإرشاد الأسري بباجة وذلك علاوة على انجاز دراسة حول "الأسرة التونسية: الواقع والأفاق" وتحيين وثيقة "الأسرة في أرقام".

رغم تحقيق جملة من المكاسب لفائدة الأسرة فلا يزال هذا القطاع يشكو عديد النقائص تتمثل في عدم الاستقرار الاجتماعي وتشنت الجهود المبذولة للإحاطة بالأسرة. إضافة إلى إنعدام خطة وطنية متكاملة للنهوض بالأسرة ساهم في تشتيت الجهود المبذولة للإحاطة بالأسرة وفي تعميق الإشكاليات التي تواجهها. إلى جانب ارتفاع نسب الفقر لدى الأسر محدودة الدخل والتي تمثل المرأة عائلها الوحيد بالإضافة إلى عدم وجود الية رصد ومتابعة لأوضاع الاسرة التونسية.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع انجازها خلال سنة 2017

ترتكز أبرز السياسات والإصلاحات المزمع انجازها لفائدة الأسرة خلال سنة 2017 على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر عبر تمكين أحد أفرادها الحاملين لشهادات عليا من مشاريع صغرى تنمائي ومؤهلاتهم وخصوصيات الجهة بما يضمن لهم العيش الكريم والاستقلالية المادية ويجعلهم شريكا فاعلا في التنمية المحلية والوطنية. كما تهدف هذه السياسات إلى تحسين الخدمات المقدمة لفائدة الأسرة من خلال تركيز فضاءات جديدة خاصة بها وذلك قصد النهوض بأفراد الأسرة وتأهيل الشباب ورفع درجة الوعي لديهم لوقايتهم من السلوكيات الاجتماعية السلبية.

وبالتوازي سيتواصل الإهتمام برصد أوضاع الأسرة عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي تعيشها الأسرة التونسية في العديد من المجالات.

ولتدعيم العناية بالأسرة ستشهد نفس السنة وضع إستراتيجية وطنية لفائدة الأسرة تتمحور حول تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بالأسرة وتحسين أوضاعها الاجتماعية والإقتصادية والصحية والبيئية وتيسير نفاذ الأسرة للتكنولوجيات والمعلومات.

وفي باب التمكين الاقتصادي للأسرة من المنتظر أن تسجل سنة 2017 تمكين النساء المعيلات لأسرهن من مشاريع صغرى بمعدل 60 أسرة لكل ولاية بولايات قبلي وتوزر وسيدي بوزيد.

وفي مجال التوجيه والإرشاد الأسري ستشهد نفس السنة مواصلة العناية بفضاءات الإرشاد من خلال تهيئة وتجهيز مركزي الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة.

كما ستتجه الجهود إلى دعم التربية العائلية من خلال تنفيذ برنامج يشمل دورات تثقيفية في مجال التربية العائلية لفائدة الأسر بمختلف الجهات المعنية وإعداد مدعّمات تثقيفية في مجال المرافقة الأسرية تهدف إلى نشر ثقافة أسرية سليمة لوقاية هذه الخلية من المخاطر وتأهيلها للقيام بوظائفها.

وفي باب النهوض بالأسرة وبالإضافة إلى مواصلة دعم أسر الأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية عبر تمكين 100 أسرة بكل ولاية من مشاريع إقتصادية، سيتدعم خلال سنة 2017 التدخل لفائدة الأسر التي تشكو وضعيات صعبة بتركيز شبكة متدخلين جهويين في مجال الإحاطة بالأسر من ذوي الإحتياجات الخصوصية.

المسنون

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

تهدف السياسة الإجتماعية الموجهة لكبار السن بالأساس إلى الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والتثقيفية والترفيهية المسداة لكبار السن بالبيت أو بمؤسسات الرعاية وإلى دعم مكانة كبار السن في الحياة العامة وتثمين خبراتهم وكفاءاتهم. وفي إطار هذا التوجه تركزت الجهود خلال سنة 2016 على مساعدة المسنين المعوزين على تلبية حاجياتهم الأساسية من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة لهم داخل أسرهم وبمؤسسات الرعاية والرفع من مستوى العاملين في القطاع. كما تواصل إحداث الفرق المتنقلة متعددة الإختصاصات وتدعيم الشبكة المؤسسية لرعاية المسنين بإحداث مؤسسة رعاية جديدة بقرت.

رغم تحقيق جملة من المكاسب لفائدة المسنين فلا يزال هذا القطاع يشكو من عدم مراجعة المنظومة القانونية لحماية المسنين منذ سنة 1994 وغياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن ونقص في المعطيات الإحصائية ذات العلاقة. إضافة إلى تشتت قطاع المسنين على عدة هياكل وضعف تغطية الجهات بالفرق المتنقلة.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزعم انجازها خلال سنة 2017

ستركز الجهود خلال سنة 2017 على تعزيز رعاية المسنين والإحاطة بهم في وسطهم الطبيعي من خلال الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية للفرق المتنقلة بتحقيق زيارتين للمسن الواحد في الشهر وإسناد منح للجمعيات المشرفة على تسيير الفرق والترفيه في عدد الأعوان العاملين بها وذلك بتغطية كافة الفرق المتنقلة الجهوية والمحلية بأطباء وأعوان إحاطة حياتية وتصويب تدخلات الفرق المتنقلة وتنظيم زيارات تفقد لهذه الفرق وتدعيم برنامج الإيداع العائلي بتشجيع التكفل بالمسنين الفاقدين للسند العائلي من قبل أسر بديلة ليلبغ عددهم 110 مسنا ومسنة في سنة 2017 مقابل 74 مسنا ومسنة سنة 2016.

كما سيجري العمل على تثمين مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع ومساعدة الأسر على التكفل بمسنيها ودعم أنشطة النوادي النهارية التي تقدم أنشطة تثقيفية وترفيهية وخدمات إجتماعية وصحية لفائدة المسن وتعزيز شبكة هذه النوادي بإحداث 6 نوادي نهارية ذات خصوصية اجتماعية ومهنية (تابعة لجمعيات المتقاعدين) و6 نوادي نهارية نموذجية ودعم قدرات 4 نوادي وتعزيز المرافقة الفنية للجمعيات المشرفة على تسيير نوادي نهارية.

ولضمان أفضل ظروف الإقامة والرعاية للمسنين الفاقدين للسند العائلي وحفاظا على كرامتهم، سترتكز الجهود خلال سنة 2017 على تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات رعاية المسنين خاصة بتكثيف عمليات التعهد والصيانة وتدعيم الإطارات الطبية والاجتماعية. كما سيجري العمل على الترفيع في نسبة التغطية بالأعوان من خلال دعم الانتدابات والرفع من نسبة التغطية بأعوان الرعاية المباشرة والإطارات الطبية وشبه الطبية وعلى تعزيز وتحسين البنية الأساسية لتستجيب لخصوصيات المقيمين وذلك بتهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من الكاف وسيدي بوزيد والقصرين والترفيع في طاقة استيعاب بعض المؤسسات وبناء مراكز جديدة بين قردان وتوسعة مركز القصرين ومواصلة أشغال إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة.

وفي إطار الحرص على دعم الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص ستشهد سنة 2017 إحداث 3 فرق محلية متنقلة بولايات الكاف والقيروان وقبلي وذلك إلى جانب تنمية مهن الجوار على الصعيدين الجهوي والمحلي وفقا لمعايير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي إطار دعم حقوق الأشخاص المسنين ستشهد سنة 2016 مراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالمسنين وإعداد المعايير المرجعية لإنجاز دراسة حول أوضاع المسنين في تونس.

وقد تم بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2017 لقطاع المرأة والأسرة والمسنون رصد اعتمادات تقدر بـ 18.2 م د. ستوظف أساسا في إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال تهيئة مراكز رعاية المسنين (منوبة والكاف) وتهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين والفتاة الريفية وأقطاب الاشعاع. إضافة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة والدراسة حول التسرب المدرسي وتجديد الشبكة الكهربائية لمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة وإعداد دراسات مختلفة ومواصلة أشغال بناء فضاء الأسرة بحي النور.

كما تمت برمجة انجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

- دفع المبادرة الإقتصادية النسائية.
- التنمية الإجتماعية للمرأة.
- دعم المساواة بين المرأة والرجل.
- النهوض بالأسرة.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين (قمرت).
- تهيئة مركزي رعاية المسنين بالقصرين وسيدي بوزيد.

التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنية

بالنظر إلى الدور الهام الذي يضطلع به التونسيون بالخارج في دفع مسيرة التنمية لاسيما من خلال التحويلات المالية وتطوير الشراكة ونقل التكنولوجيا، يتبوأ التونسيون بالخارج منزلة مرموقة في سلم الاهتمامات الوطنية.

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

يهدف دعم مشاركة التونسيون بالخارج في السياسات الوطنية وفي وضع الإستراتيجيات التنموية شهدت سنة 2016 المصادقة على القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره ليتولى بالخصوص إبداء الرأي في السياسة الوطنية في مجال العناية بالتونسيين المقيمين بالخارج وسبل الاستفادة من خبراتهم وكفاءاتهم واقتراح التدابير الكفيلة بضمان مساهمتهم في التنمية الشاملة. كما يستشار المجلس وجوبا في مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ومشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

وفي إطار الأنشطة السنوية الموجهة للجالية التونسية بالخارج خلال عودتها إلى أرض الوطن تم خلال صائفة 2016 تنظيم المنتدى السنوي للتونسيين بالخارج تحت شعار "التونسيون بالخارج في السياسات العامة للدولة" بهدف تمكين الجالية من الإطلاع على مختلف السياسات والبرامج الوطنية التي تم إدراجها بالمخطط الخماسي 2016-2020.

المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج (قانون عدد 68 مؤرخ في 3 أوت 2016)

"المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج" هو مجلس استشاري يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية. ويتولى المجلس خاصة القيام بالمهام التالية:

- إبداء الرأي في السياسة الوطنية في مجال التونسيين المقيمين بالخارج وسبل الاستفادة من خبراتهم
- اقتراح التدابير التشريعية والترتيبية التي تساهم في تعزيز مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية
- اقتراح الآليات الكفيلة بتعزيز روابط الجالية بالوطن

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزعم انجازها خلال سنة 2017

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة خاصة من خلال تفعيل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وإصدار النصوص الترتيبية الخاصة به وإعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج وتطوير دور المحلقين الاجتماعيين بما يتلاءم مع التطورات التي تشهدها التركيبة الديمغرافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج،
- المصادقة على مختلف محاور الإستراتيجية الوطنية للهجرة والشروع في تجسيماها،
- تفعيل دور المرصد الوطني للهجرة من خلال الشروع في إرساء قاعدة بيانات شاملة حول الهجرة وإعداد جملة من الدراسات المتخصصة في المجال،
- تعزيز الصلة بالجالية التونسية من خلال تكثيف التظاهرات الموجهة لها ومزيد استقطاب الوافدين التونسيين المقيمين بالخارج على مؤسسة "دار التونسي" لبلوغ ما يناهز 22 ألف وافد سنة 2017،

- تعزيز مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الشاملة من خلال الترفيع في حجم الاستثمارات وفي قيمة التحويلات المالية لتبلغ حوالي 4900 م د سنة 2017.

البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

تميزت سنة 2016 بالشروع في إنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية بغاية تطوير المنظومة القانونية للمؤسسات الثقافية المرجعية قصد تمكينها من آليات التصرف التي تؤهلها لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الثقافي.

كما تميزت هذه السنة بالإنطلاق في تطوير الإطار القانوني المتعلق بوضعية الفنان من خلال إعداد مشروع أولي لقانون أساسي للفنان والمهن الثقافية يمكن من ترسيخ مكانة المبدع في المجتمع.

وبالتوازي سجلت نفس السنة صدور جملة من النصوص المتعلقة بالمصادقة على عدد من الإتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالمجال الثقافي على غرار إتفاقية العهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

وتكريسا لمبدأ التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الداخلية والحق في الثقافة، سجلت سنة 2016 الترفيع في الاعتمادات المخصصة لمشاريع الأعمال والبرامج الثقافية والفنية بالجهات الداخلية وتدعيم وتنويع الفعاليات الثقافية داخل الجمهورية وخاصة بالمناطق الداخلية والحدودية.

كما عرفت نفس السنة إستئناف أشغال مدينة الثقافة من خلال إتمام الإجراءات المتعلقة بطلب العروض والمصادقة على إسناد الصفقة إلى مقولة تونسية لإستكمال الأشغال المتبقية.

وفي باب العناية بالتراث وإلى جانب الشروع في تهيئة موقع أودنة الأثري والإنطلاق في الجرد الوطني للتراث غير المادي "عرائس الطين" من سجنان وفي الإجراءات الخاصة بإدراج هذه العرائس في قائمة التراث العالمي وإعداد جملة من الدراسات العلمية والفنية لتهيئة بعض المسالك السياحية الثقافية، سجلت سنة 2016 إيلاء عناية خاصة بتأمين السلامة والمراقبة للمتاحف والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية من خلال تعزيز إجراءات التأمين الذاتي وتدعيم التدابير الوقائية لحماية المنشآت والزائرين.

وفي إطار توظيف الثقافة في خدمة الجاذبية لبلادنا، سجلت سنة 2016 تنظيم تظاهرة صفاقس عاصمة للثقافة العربية ومشاركة تونس كضيف شرف في الدورة 30 للمصالون الدولي للكتاب والصحافة بجنيف.

وبغاية إرساء منظومة معلوماتية متطورة في مجال التصرف في المؤلف والحقوق المجاورة، تم الشروع خلال نفس السنة في القيام بالإجراءات اللازمة لرقمنة رصيد الوثائق والأرشيف المتصل بعمل المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وفي إطار تعهد دور الثقافة بالصيانة والتهيئة والتجهيزات تم خلال سنة 2016 تأهيل 30 دار ثقافة وتجهيز 13 وحدة موزعة على 12 ولاية بالآلات السينمائية الرقمية.

وتدعيما للبنية الثقافية وبالإضافة إلى إحداث 3 دور ثقافة بكل من منزل تميم بنابل ومطاطمة الجديدة ومنزل الحبيب بقابس، سجلت سنة 2016 إحداث 3 مكتبات عمومية بكل من سيدي منصور بصفاقس وسوق الجديد بسيدي بوزيد والمكتبة الجهوية بتوزر وتوسعة مكتبة ساقية الزيت بصفاقس ودعم أسطول المكتبات المتنقلة بإقتناء 13 وحدة جديدة لفائدة ولايات أريانة وسليانة وقبلي وتطاوين وتوزر والكاف ومنوبة وتونس ونابل والمنستير وقابس والقيروان.

ومع مواصلة إنجاز الدراسة الإستراتيجية لتطوير الإدارة الإلكترونية في القطاع الثقافي، عرفت سنة 2016 إحداث مركز بيانات وبعث مواقع "واب" للبيانات المفتوحة والشروع في إعداد دليل للمهن الثقافية الإدارية.

ولإرساء قواعد الحوكمة بالقطاع الثقافي تم خلال هذه السنة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وعلى أهمية هذه الإصلاحات لا زالت الحاجة ملحة إلى تجاوز عديد الإشكاليات الهيكلية والتنظيمية كإفتقار عدد هام من مؤسسات العمل الثقافي إلى إطار تربيتي ملائم ينظمها وغياب إطار قانوني ومؤسسي خاص بالمهرجانات. كما لا زالت الحاجة ملحة إلى تطوير الدور الاقتصادي للأنشطة الثقافية وإلى حل الإشكاليات المتصلة بتعدد الهياكل المعنية بالتراث وغياب التنسيق وتوزيع الأدوار بينها وإلى إيجاد حلول لعزوف الخواص عن الإستثمار في المجال الثقافي وإلى إشكالية الإستغلال للمشروع للمصنفات الفنية والثقافية.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها خلال سنة 2017

ستشهد سنة 2017 تكثيف الجهود من أجل تطوير الوضع القانوني للفنان من خلال مراجعة نظام الضمان الاجتماعي للفنان والمبدع وإصدار قانون يتعلق بالفنان والمهن الثقافية.

وسيتواصل خلال هذه السنة كذلك العمل على تطوير التشريعات المنظمة للأنشطة الفنية والثقافية والسهر على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الثقافية من خلال إصدار مشاريع أوامر تتعلق بإحداث مراكز الفنون الدرامية والركحية والمعاهد العمومية للموسيقى والرقص والمرصد الوطني للإتصال الثقافي والإعلامي والأمر المتعلق بإحداث وتنظيم المتاحف العمومية.

ومع تطوير التشريعات والآليات الرامية إلى تحفيز المؤسسات المالية والإقتصادية والمستثمرين على تمويل الأعمال والمشاريع الثقافية والترويج لها، ستشهد هذه السنة مراجعة النصوص الترتيبية والتنظيمية للمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في اتجاه مزيد تأمين حقوق المبدعين وتحسين عائدات الحقوق المتأتية من إستغلال مصنفاتهم.

وإعتباراً للأهمية التي يكتسبها مجال الكتاب، ومع الإنطلاق في الإجراءات الخاصة بإحداث المركز الوطني للكتاب والإعداد لدخول هذه المؤسسة حيز النشاط في أفضل الظروف، من المنتظر أن تشهد سنة 2017 وضع وتنفيذ خطة للنهوض بهذا القطاع الإستراتيجي تتمحور بالأساس حول إنتاج وترويج الكتاب وتعزيز التكامل بين الحلقات المكونة لسلسلة الكتاب والترغيب في المطالعة.

وبالتوازي مع إنجاز دراسة إستراتيجية حول المنشآت الثقافية بغاية تحديد توجهات وخطط عملية لتطوير طرق التصرف فيها وتحسين أدائها، سيتواصل خلال هذه السنة تنفيذ الإستراتيجية المتعلقة بتهيئة المؤسسات الثقافية مع الاهتمام بمراجعة الجانب الجمالي لهذه المؤسسات وبأسلوبها المعماري.

ولمزيد تطوير القطاع السمعي البصري ستوجه الجهود سنة 2017 نحو تفعيل المركز الوطني للسينما والصورة ودعم دوره في الإرتقاء بالقطاع السينمائي من حيث آليات التشجيع على الإنتاج ومسالك التوزيع والعرض السينمائي وتنمية الثقافة السينمائية.

وإلى جانب مواصلة تجربة تركيز النواتج المكتبية بالجهات الداخلية والمؤسسات العمومية ستشهد سنة 2017 بعث متاحف للفن الحديث والمعاصر تحتوي على أعمال فنية تشكيلية من رصيد الوزارة.

ولما كانت الجمعيات والمنظمات شريكا أساسيا وفاعلا في البناء الثقافي، ستشهد سنة 2017 تكثيف مجالات التعاون والشراكة مع هياكل المجتمع المدني من خلال إرساء إطار تشاركي ملائم يضمن مساهمة أكثر فاعلية لهذا النسيج في دعم القطاعات والبرامج والأنشطة الثقافية.

وفي إطار تعزيز المؤسسات الثقافية المرجعية وبالإضافة إلى تفعيل المركز الوطني للسينما والصورة والشروع في القيام بالإجراءات الخاصة ببعث المركز الوطني للكتاب، ستشهد سنة 2017 الإنتهاء من إنجاز مدينة الثقافة.

وحفاظا على الرصيد الوطني المكتوب من المنتظر أن تشهد سنة 2017 الإنطلاق في تنفيذ مشروع لرقمنة التراث المكتوب بالشراكة مع القطاع الخاص.

ومع مواصلة إنجاز مدينة الثقافة وتجهيز المكتبة الوطنية ومواصلة تركيز شبكة إعلامية متعدد الوسائط بدور الثقافة والمكتبات العمومية ستشهد سنة 2017 إلى جانب تجهيز هذه المدينة تهيئة وتجهيز دفعة جديدة من المكتبات العمومية ودور الثقافة ومراكز الفنون الدرامية والركحية والمتاحف واقتناء وتركيز تجهيزات إعلامية

بعدد من المؤسسات الثقافية وتخصيص إعمادات لإقتناء مجموعة من الكتب النفيسة ولتنفيذ مجمل هذه البرامج والمشاريع تم رصد إعمادات دفع بعنوان ميزانية التتمية في حدود 72.8 م د.

تطوير المنظومة الرياضية

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

- مواصلة الجهود للنهوض بالرياضة المدنية ونشر ممارسة الرياضة المنظمة بالجمعيات الرياضية قصد الارتقاء بمستوى المسابقات الرياضية فنيا وأخلاقيا ودعم التكوين القاعدي والرفع في عدد المجازين حيث بلغ عددهم 137 ألف خلال الموسم الرياضي 2015-2016. كما ساهم تطوير البنية الأساسية في دعم الرياضة بتنفيذ برنامج تهيئة المنشآت الرياضية من قاعات وملعب رياضية وتعشيها لإجراء التدريبات والمقابلات الرسمية لمختلف الأصناف والاختصاصات الرياضية. كما ارتقى عدد الملاعب المعشبة من 233 ملعبا سنة 2015 إلى 244 ملعبا معشبا سنة 2016 وتطور عدد القاعات الرياضية الجماعية والفردية من 195 قاعة سنة 2015 إلى 200 قاعة رياضية سنة 2016.
- مواصلة دعم الهياكل والجمعيات الرياضية الذي شمل تحسين أساليب التصرف وفق قواعد الحوكمة الرياضية وتقييم النتائج الرياضية ومواصلة الدعم المالي للجمعيات والجامعات الرياضية. كما تمت مراجعة معايير التمويل العمومي للجمعيات الرياضية في إطار عقود أهداف وإعادة النظر في قائمة الاختصاصات الرياضية المستهدفة.
- مشاركة وتألق النخب الوطنية في المسابقات والتظاهرات الإقليمية والعالمية حيث أحرزت في الألعاب الأولمبية بـ"ريو" 3 ميداليات برنزية وفي الألعاب "البارا أولمبية" 19 ميدالية منها 7 ذهبية وذلك بفضل توفير الدعم الفني والإداري والمالي للجامعات الرياضية الأولمبية ومواصلة العمل بنظام عقود الأهداف مع رياضيي النخبة وتوفير التغطية الصحية وتأمين النخبة الرياضية. كما تجسدت الإحاطة بالنخبة الرياضية من خلال إصدار القانون المتعلق بمراكز إعداد النخبة الرياضية الوطنية والجهوية والعمل على تهيئتها وتأهيلها.
- دعم الرياضة النسائية في إطار التوجهات الرامية لتيسير اندماج المرأة في مختلف مجالات الحياة وذلك بدفع إحداث الجمعيات والفروع النسائية مما ساهم في توسيع قاعدة الفتيات المجازات إلى جانب تأكيد تألقها على المستوى الوطني والأولمبي. كما تواصلت العناية بالرياضة المعوقين من خلال دعم الجامعة الرياضية للمعوقين على مختلف المستويات الفنية والمالية والإدارية مما ساعد على تألقها المتواصل في المحافل الدولية و"البارا أولمبية" في إطار الإحاطة بهذه الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية وتيسير إدماجها الاجتماعي.
- تطوير تدريس مادة التربية البدنية والحد من الفوارق الموجودة في نسب التغطية بهذه المادة بين الجهات في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بانتداب 195 مدرس تربية بدنية وتهيئة الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية مما ساهم في الرفع من هذه النسبة لتبلغ 96.3% بالإعدادي و99.6%

بالتانوي خلال السنة الدراسية 2015-2016 مقابل 95.95% و 99.34% لنفس المراحل خلال السنة الدراسية 2014-2015، مع تسجيل تراجع طفيف في المرحلة الابتدائية من 72.2% خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 71.8% خلال 2015-2016 نتيجة تنفيذ الإتفاقيات الاجتماعية لترقية إطارات التدريس والرفع من عدد الفصول بحوالي 1200 فصل. كما تم تشخيص واقع التربية البدنية بالجهات وتقييمها والشروع في إعداد دراسة مشتركة بين وزارتي التربية والشباب والرياضة قصد تقييم شعبة الرياضة من الناحية العلمية والرياضية.

- مواصلة تنفيذ برنامج الرياضة للجميع من خلال دعم جامعة الرياضة للجميع التي وسّعت من دائرة نشاطها. كما تكثفت التظاهرات والأنشطة الموجهة لتوعية الفئات الاجتماعية بضرورة ممارسة النشاط الرياضي لفوائده الوقائية والعلاجية.
- تطور منظومة التكوين الجامعي في مجال الرياضة والتربية البدنية حيث تحسن مستوى تأطير الطلبة بالمدرسين الباحثين من مدرس باحث لكل 30 طالب إلى مدرس باحث لكل 25 طالب. كما تطور عدد الطلبة المسجلين بمرحلة الماجستير من 540 طالب سنة 2015 إلى 649 سنة 2016 وارتقى عدد الطلبة المسجلين بمرحلة الدكتوراه من 94 إلى 158 خلال نفس الفترة. وبالمقابل تراجع عدد الطلبة المسجلين في المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية من 4385 طالبا خلال السنة الجامعية 2014-2015 إلى 3960 طالبا للسنة الجامعية 2015-2016.

لقد برزت خلال سنة 2016 العديد من النقائص والإشكاليات في المجال الرياضي تتصل بالخصوص بالتعويل المتواصل للجمعيات على المنح المسندة من قبل الدولة وعدم سعيها إلى إيجاد حلول لتمويل النشاط الرياضي إلى جانب مواصلة تمكين الجمعيات من عدد محدود من الجماهير لمواكبة المقابلات الرياضية. كما تواصلت ظاهرة ظاهرة العنف بالملاعب الرياضية رغم ما يتم بذله من جهود جراء ضعف منظومة التسيير الرياضي لمختلف الأسلاك من مسيرين ومدربين وحكام.

أما على مستوى البنية الأساسية فهي في حاجة مستمرة للصيانة على مستوى البناءات والمنشآت الرياضية من ملاعب وقاعات ومساح جراء الإستغلال المكثف لهذه الفضاءات وضعف الإعتمادات المرصودة في هذا المجال. أما على مستوى النتائج الرياضية فإن ضعف نتائج النخبة الرياضية في الرياضات الجماعية على المستوى الدولي يحتاج إلى تقييم واقع رياضة النخبة ومراجعة عقود الأهداف مع رياضيي النخبة والمدربين.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2017

- مواصلة الاهتمام بالرياضة المدنية بإيلاء العناية اللازمة للتكوين القاعدي والحث على إحداث الجمعيات الرياضية مما يساهم في الرفع من عدد المجازين ويرتقي بمستوى المسابقات الرياضية الوطنية.
- الإرتقاء بأداء الهياكل الرياضية من خلال تحسين أساليب إدارتها وفق مبادئ الشفافية والحوكمة وإحكام التصرف في الموارد المالية والبشرية بضبط مقاييس في مجال التسيير والتصرف ومزيد العناية بمجال

التكوين ورسكلة الإطارات الفنية ومواصلة الدعم المالي للجامعات والجمعيات الرياضية ولاسيما منها الجمعيات الصغرى والنسائية. كما سيتجه العمل نحو الترفيع في عدد الربطات الوطنية والجهوية ومنحها صلوحيات أوسع إلى جانب إستهداف اختصاصات رياضية متألفة على غرار رياضات المبارزة والتايكواندو وكرة السلة.

- في مجال التمويل الرياضي للجمعيات : سيتم تكريس مبدأ التقييم والمتابعة باعتماد عقود أهداف مع الجامعات الرياضية تتصل بنشر الإختصاصات الرياضية ورسكلة الإطارات الفنية ودعم نشاط المنتخبات الرياضية إلى جانب ضبط النظام الأساسي للمدربين والحكام.
- تشجيع المرأة على الممارسة الرياضية قصد إثبات وجودها في هذا المجال الذي مازالت نسبة حضورها فيه ضعيفة رغم التحسن المسجل من خلال بعث الفروع والجمعيات الرياضية النسائية قصد الرفع من عدد المجازات.
- إيلاء العناية المستحقة لرياضة المعوقين لتألقها المتواصل في المحافل الدولية بدعم الجمعيات المختصة والعمل على تنمية اختصاصات جديدة وتركيز اللجنة "البرالمبية" التونسية.
- مواصلة تجسيم برنامج الإحاطة بالنخبة الرياضية الوطنية بصياغة نظام عقود أهداف جديدة ورباعية للفترة 2016-2020 قصد الاستعداد الجيد لمختلف المواعيد الرياضية الدولية ولاسيما منها الألعاب المتوسطية بمدينة "تاراقونا" بإسبانيا سنة 2017 وتنفيذ برنامج الإعداد الأولمبي وتوفير الإطارات الفنية والإدارية الكفأة بالتنسيق مع الجامعات الرياضية الأولمبية واللجنة الأولمبية مع مراجعة القوانين المنظمة لعمل الإدارة الفنية الوطنية وتهيئة مراكز إعداد النخبة الوطنية.
- مواصلة تنفيذ برنامج النهوض برياضة المواطنه ليشمل مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية والأوساط المدرسية والجامعية والمهنية وتوجه جامعة الرياضة للجميع نحو بعث الجمعيات الرياضية وبذل الجهود لتنظيم التظاهرات والندوات المتعلقة بتوعية المواطن بأهمية النشاط البدني الصحية والترفيهية. وبالتوازي ستتواصل الجهود لحث القطاع الخاص على بعث الفضاءات الرياضية.
- الرفع من نسبة التغطية لتدريس مادة التربية البدنية بجميع مراحل التعليم لاسيما بالمرحلة الإبتدائية واستهداف المؤسسات التربوية بالمناطق الداخلية وتشخيص واقع الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع وزارة التربية ووضع خطة للتهيئة والصيانة. وبالتوازي ستتم إعادة النظر في المضمون البيداغوجي لبرامج تدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية قصد صياغة برامج بديلة تتماشى مع احتياجات وميولات الفئات المستفيدة.
- تطوير الأنشطة الرياضية الموازية بالوسط المدرسي من خلال توسيع قاعدة الممارسة الرياضية بالمؤسسات التربوية والرفع من عدد التلاميذ المسجلين بمراكز النهوض بالرياضة وخلايا تطوير الرياضة بالإعدادي والثانوي مما يساعد على اكتشاف وانتقاء المواهب الرياضية وتوجيهها منذ سن مبكرة للاختصاص الرياضي الملائم مع العمل على تمكين التلاميذ من التوفيق بين الدراسة وممارسة الأنشطة الرياضية في ظروف سانحة تهيئ لهم أسباب التألق الرياضي والنجاح الدراسي والنهوض بالرياضة المدرسية وإحكام الترابط مع الرياضة المدنية.

- تجويد التدريس والتعليم الأكاديمي للمؤسسات الجامعية للرياضة والتربية البدنية وتحسين نسبة التأطير لتبلغ 22 طالب لكل مدرس باحث. كما سيتجه العمل نحو تنمية التعاون الدولي بالترفيح في عدد المنح المسندة بالخارج لمتابعة دراسات الدكتوراه للطلبة المتفوقين إلى جانب تكثيف أنشطة البحث العلمي وبعث وحدتي بحث بالمعهد العالي للرياضة بقصر السعيد وبالمرصد الوطني للرياضة والرفع من عدد الدراسات في مستوى الماجستير والدكتوراه.
 - إيجاد فرص تشغيلية صلب النوادي والجمعيات الرياضية لحاملي الشهادت العليا العاطلين عن العمل إلى جانب التقليل من عدد الأعوان والإداريين الموضوعين على ذمة الجامعات الرياضية وتعويضهم بأصحاب الشهادت العليا من خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية في اختصاصات التسيير والتصرف صلب الهياكل الرياضية وتنظيم التظاهرات الرياضية.
 - تطوير البنية الأساسية الرياضية بالتركيز على برامج تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية ومراكز التكوين الوطنية والجهوية وتأهيلها وتجهيزها خاصة بالجهات الداخلية وتنفيذ المشاريع الرياضية المتواصلة والجديدة.
- ولتنفيذ مجمل المشاريع والبرامج الرياضية المتواصلة والجديدة تم رصد اعتمادات دفع بـ 48.2 م د بميزانية التتمية لقطاع الرياضة لسنة 2017.

النهوض الاجتماعي

تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة

يعدّ الحوار الإجماعي القائم على العلاقات الشغلية المبنية على التشاور والتوافق من الركائز الأساسية للسياسة التنموية باعتبار الدور الذي يضطلع به في تحقيق السلم الإجتماعية وارساء مناخ أعمال ملائم يشجع على الإستثمار ويساهم في دفع عجلة التنمية.

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

شهدت سنة 2016 التوقيع بين الأطراف الاجتماعية على الاتفاق المتعلق بالزيادة في الأجور للعاملين بالقطاع الخاص بعنوان سنة 2015. كما تمت المصادقة على عدد من الملاحق التعديلية للاتفاقيات المشتركة القطاعية للزيادة في الأجور والمنح بعنوان سنة 2015 في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المذكورة. وقد تم إلى حدود آخر شهر جويلية 2016 إصدار 36 ملحقا تعديليا.

كما تم تفعيل الاتفاق حول الزيادات العامة في الأجور وفي المنح الخصوصية في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان سنة 2016.

وفي إطار تفعيل الخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال التي تم إعدادها بالتعاون مع مكتب العمل الدولي، تم استكمال المراحل الفنية لانجاز بحث ميداني حول ظاهرة تشغيل الأطفال في تونس.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2017

- المصادقة على القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره.
- تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات وتدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل من خلال تكثيف زيارات التفقد الميدانية وزيارات المتابعة الموجهة للقطاعات المهيكلة وغير المهيكلة وزيارات التفقد لمكافحة تشغيل الأطفال إضافة إلى استحداث نسق تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسة.

- السعي إلى المحافظة على الطاقة الشرائية من خلال الترفيه في الأجور الدنيا وفي الأجور بالقطاعات غير المغطاة باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بأنظمة أساسية خاصة بعنوان سنة 2017.
- مزيد تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مواصلة تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية وفي القطاعات ذات الأولوية.
- بناء وحدتين محليتين لتفقدية الشغل والمصالحة (منزل جميل - الحامة).
- الشروع في إعداد الخارطة الوطنية للأخطار المهنية ومراجعة النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة.

تطوير المنظومة الصحية

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

شهدت سنة 2016 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الأمراض المستهدفة بالتلقيح حتى يتسنى الترفيه في نسب التغطية بكل الجهات إضافة إلى تدعيم الوقاية والتشخيص المبكر للأمراض غير السارية والتكفل الملائم بها والعمل على توفير التغطية الدوائية لمرضى السكري وإرتفاع ضغط الدم واعتماد خطة لمكافحة إلتهاب الكبد الفيروسي وإرساء طبيب العائلة ضمن الإختصاصات الطبية.

وفي نفس المجال شهدت سنة 2016 مواصلة النهوض بصحة الأم والطفل عبر الترفيه في نسبة التغطية بـ5 عيادات لمراقبة الحمل والعمل على التقليل من نسبة وفيات الأمهات الممكن تقاؤها وتحسين نسبة التغطية بعيادات ما بعد الولادة وبنسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية للأطفال دون 6 أشهر.

وسعى إلى تحسين التغطية الصحية تم الشروع في إرساء برنامج طب الاختصاص في الجهات الداخلية ورصد اعتمادات إضافية في الغرض.

أما فيما يتعلق بمجال البحث والتجديد فقد تم العمل على تنمية الطب المتطور عبر الترفيه في عمليات زرع الأعضاء وتطوير نشاط طب القلب التدخلي إضافة إلى تطوير البحث العلمي وتحسين مردوديته.

وحتى يتسنى الترفيه في مستوى تصديرية الخدمات الصحية وإنفتاح القطاع على الأسواق العالمية ارتكز العمل خلال سنة 2016 على تدعيم الكفاءات الوطنية وتعزيز التكوين المستمر إضافة إلى دعم دور الهيئة الوطنية للإعتماد في المجال الصحي بما يضمن الترفيه في مستوى الخدمات المسداة بالمؤسسات الصحية الخاصة ومدى إستجابتها للمواصفات العالمية فضلا عن الإستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وتعزيز مجال التداوي والعلاج بالمياه.

وبهدف إرساء حوكمة جديدة وسياسة صحية أكثر فاعلية تم خلال سنة 2016 العمل على تحسين جودة الخدمات الصحية ونجاعتها عبر الترفيع في نسبة المستشفيات التي أُرست التقييم الذاتي للجودة وفي نسبة المستشفيات التي أُرست تقييما لمستوى رضا مهنيي الصحة ورضا المرضى والمراجعين بها وكذلك في نسبة المستشفيات التي أعدت برنامجا للصحة والسلامة الصحية.

كما تم خلال سنة 2016 العمل على تعزيز حوكمة المستشفيات الجهوية والمحلية لاسيما عبر دعم تكوين الإطار الإداري في مجالات الحوكمة ذات الأولوية من خلال حفز الإدارات الجهوية والمستشفيات على بلورة وإعداد مشاريعها الإستراتيجية للصحة إضافة إلى الشروع في تطوير وتعزيز النظام المعلوماتي للصحة وفي إرساء الملف الطبي الرقمي الموحد.

لئن مكنت هذه البرامج والمشاريع من تعزيز دور القطاع والرفع من مردوديته إلا أن الإشكاليات والنقائص ما زالت تستدعي مضاعفة الجهود والعمل على تخطيها لضمان مردودية أكثر للمنظومة الصحية.

ومن أبرز هذه الإشكاليات نذكر النقص في أطباء الاختصاص بالجهات الداخلية وعمق الفوارق في مجال عرض الخدمات الصحية إضافة إلى تقادم البنية التحتية الصحية والنقص في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية قياسا بمتطلبات الجودة والسلامة الصحية وعدم توفر الأدوية بالكميات الضرورية بالهيكل العمومية للصحة.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2017

سيتم العمل خلال سنة 2017 على تعزيز كفاءة أطباء الخط الأول بالقطاعين العمومي والخاص واعتماد طب الأسرة في ممارسة الطب بالخط الأول وتشريك الصندوق الوطني للتأمين على المرض في تغطية الخدمات الوقائية الأولية والثانوية ولاسيما منها تلك المتعلقة بالصحة الإنجابية والأمراض السرطانية والأمراض المنقولة جنسيا إضافة إلى تنظيم ودعم الهياكل المعنية بالوقاية وتعزيز التواصل بينها وتدعيم برنامج الدوائر الصحية. كما سيتم العمل خلال سنة 2017 على تدعيم الإستراتيجية الوطنية للتقليل من وفيات الأمهات في فترة ما حول الولادة وتطويرها في إطار تمشي تشاركي يهدف إلى إرساء إستراتيجية جديدة لدعم صحة الأمهات والولدان والمراهقون.

وحتى يتسنى تعزيز الأمن الصحي بالبلاد سيتواصل سنة 2017 تعزيز منظومة المراقبة لمرض التهاب السحايا والاستجابة للحاجيات من خلال إنشاء شبكات الترصد وحوسبة أنظمة ترصد الأمراض الوبائية وتنفيذ الخطط الوطنية لترصدها ومكافحتها. كما ستتكتف الجهود سنة 2017 بهدف مزيد تقييم المخاطر الصحية ونمذجة المعرفة المنهجية والوبائية والسمومية ودعم السجلات الخاصة بالمراقبة والوفيات وإنشاء سجلات جديدة إلى جانب تطوير قدرات مخابر التحاليل البيولوجية وتعزيز اليقظة ونظام الترصد الوبائي.

وسعى إلى التصدي للأمراض المزمنة الأكثر انتشارا والعمل على التقليل من حدتها ستشهد سنة 2017 مواصلة إرساء برامج خصوصية في الغرض تتعلق أساسا بالبرنامج الوطني لوقاية وعلاج القصور الكلوي والنهوض بزرع الكلى وبالبرنامج الخصوصي لمكافحة الأمراض السرطانية وبالبرنامج الخصوصي المندمج لصحة الأم والولدان.

وضمامنا لتأمين التكامل بين مستويات المنظومة الصحية وإرساء أقطاب صحية إقليمية ستشهد سنة 2017 العمل على مراجعة التنظيم الترابي وتدعيم الخدمات الصحية في بعض الاختصاصات وتكثيف عرض الخدمات في بعض الاختصاصات الحيوية في الجهات الداخلية للبلاد بإحداث أقطاب إقليمية في مجال أمراض القلب التداخلي وعلاج الأورام والجراحة والإنعاش والحروق البليغة والتصوير الطبي والأشعة مع العمل على إرساء آليات التكامل بين القطاعين العمومي والخاص.

وتكريسا لأهمية البحث والإبتكار في مسار التنمية المستدامة سيتم التركيز خلال سنة 2017 على إعتقاد مبدأ اللامركزية في مجال البحث وتطوير الشراكة والتنسيق بين كل المتدخلين ودعم ثقافة البحث والتجديد في مختلف مستويات المنظومة الصحية فضلا على توفير الظروف والضمانات اللازمة لجودة نتائج البحوث وذلك من خلال إرساء الإطار التشريعي والتنظيمي المحفز على البحث والإبتكار ودعم التعاون بين القطاعات لتحديد المجالات ذات الأولوية للبحوث الصحية.

وسعى لإرساء حوكمة جديدة في المجال الصحي سيتواصل العمل خلال سنة 2017 من أجل إدخال تغييرات على مستوى تنظيم الهياكل ونظم التكفل ومصادر التمويل وإعداد تصور لمراجعة منظومة تمويل القطاع الصحي بهدف بلوغ تغطية طبية شاملة فضلا عن مراجعة الإطار المنظم للاستثمار في القطاع العمومي للصحة وتطوير المنظومة المعلوماتية ذات الصلة، وذلك بالإضافة إلى التسريع في نسق إنجاز المشاريع المتواصلة وإعداد المرجعيات والمواصفات لمختلف أصناف المشاريع للهياكل الصحية.

وحتى يتم الترفيع في مداخل قطاع الصحة المتأتمية من التصدير ستشهد سنة 2017 مواصلة إرساء خطة تهدف إلى إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي الملائم وتحديد مهام المتدخلين في المجال مع تحسين جودة الخدمات الطبية وشبه الطبية والرفع من كفاءة المهنيين وضبط المواصفات والمعايير العملية والمدروسة بالقطاعين العمومي والخاص.

وتكريسا لهذه التدخلات تم بعنوان ميزانية التنمية للقطاع الصحي لسنة 2017 رصد إعتمادات دفع تقدر بـ 173.2 م د منها 132.8 م د لتمويل المشاريع التي هي بصدد الإنجاز و 40.8 م د لفائدة المشاريع الجديدة المرسمة لسنة 2017.

وتتعلق هذه الإعتمادات بالأساس بالبرامج والمشاريع التالية :

مشاريع بصدد الإنجاز:

(م د)	
4.8	- الطب الوقائي
0.5	- تأهيل الخطوط الأمامية
30.1	- تجهيز الهياكل الصحية
5.0	- البرنامج الخصوصي لدعم طب الإختصاص بالمناطق الصحية ذات الأولوية
24.5	- البرنامج الخصوصي لمقاومة الأمراض المزمنة
5.5	- البرنامج الخصوصي لمقاومة التهاب الكبد الفيروسي
80.3	- إعادة تقييم بعض المشاريع المتواصلة (57 مشروع)

مشاريع وبرامج جديدة:

دفع م د	كلفة م د	
13.9	41.1	- الطب الوقائي
0.4	4	- تهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2017)
0.5	2.5	- إقتناء 5 وحدات متنقلة للصحة الأساسية
0.2	2.0	- تهيئة أقسام الإستعجالي بالمستشفيات المحلية
1.0	5.0	- تهيئة المستشفيات الجهوية (برنامج 2017)
0.4	4.5	- إقتناء 10 طاولات رقمية للأشعة
1.0	15.0	- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية
3.5	13.0	- برنامج التهيئة والتهديب (2017)
0.5	9.0	- تجهيز المستشفيات (2017)

تحسين ظروف العيش

إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية

ان المقاربة الحقوقية التي يستند اليها المشروع المجتمعي الجديد والتي تعتمد على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتعد الأرضية الصلبة لكل عمل تنموي تستدعي النهوض بضعاف الحال وتكريس مبدأ الإدماج الإجتماعي لكل الفئات والجهات. وفي إطار هذا التمشي تم الشروع في إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

من خلال القيام بجملة من الدراسات حول كيفية تفعيل الضمانات الحقوقية الخمسة الضرورية لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وتحديد انعكاساتها المالية والتشاور بشأنها مع الأطراف الاجتماعية.

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2016

شهدت سنة 2016 مواصلة العمل على إستكمال المراجعة الميدانية الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وإرساء بنك معطيات حول هذه العائلات وإستكمال نظام المعلومات الجديد الخاص بهذا البنك.

ويهدف دعم القدرة الشرائية للعائلات المعوزة تم صرف مساعدات إضافية لفائدة العائلات المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بقيمة 80 دينار لكل عائلة وذلك في إطار تنفيذ برنامج المساعدات بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر لسنة 2016. كما قام الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بتوزيع 26500 قفة خلال شهر رمضان تبلغ قيمة القفة الواحدة 60 دينارا وتنظيم 20 مائدة إفطار يؤمها 2448 منتقعا وتوزيع مساعدات عينية بمناسبة عيد الفطر.

وفي مجال الدفاع والإدماج الاجتماعي وبهدف توسيع شبكة التغطية بمراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي شهدت سنة 2016 إحداث مركز جديد قبلي ليلعب العدد الجملي لهذه المراكز 21 مركزا موزعة على مختلف الولايات.

وبخصوص قطاع الضمان الاجتماعي وبهدف تقريب الخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين تواصل إحداث دور الضمان الاجتماعي ليلعب عددها 25 دارا على أنه ينتظر فتح 4 دور خدمات جديدة إلى موفى سنة 2016 بالقطار بولاية قفصة والمكناسي بولاية سيدي بوزيد والسواسي بولاية المهديّة ودوز بولاية قبلي.

وفيما يتعلق بإرساء منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد التي تشمل حاليا المنضوين تحت أنظمة الضمان الاجتماعي يتم العمل على مواصلة إنجازها لتشمل العائلات المعوزة ومحدودة الدخل بعد استكمال المراجعة الميدانية الشاملة لهذه العائلات (حوالي 800 ألف عائلة).

ولضمان اندماج الأشخاص المعوقين في المجتمع تم إقرار نسبة لا تقل عن 2% من الانتدابات السنوية بالوظيفة العمومية وبالمنشآت والمؤسسات العمومية والخاصة التي تشغل ما لا يقل عن 100 شخصا لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وتخصيص مركز عمل على الأقل للأشخاص ذوي الإعاقة بالمنشآت أو المؤسسات العمومية والخاصة التي تشغل عادة بين 50 و99 شخصا وذلك وفقا للقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 والمتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

وفيما يتعلق ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار تمت المصادقة على مشروع إستراتيجية جديدة لمنظومة محو الأمية وتعليم الكبار تهدف بالأساس إلى وضع برامج تشاركية ملائمة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار والتربية غير النظامية مع القطاعات العمومية والخاصة ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عملية استكمال المراجعة الشاملة للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل الضرورية لإدراج هذه العائلات تحت منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد لا تزال تشهد نسق بطيء في عملية الإنجاز.

وعلى صعيد آخر وبالرغم من المراجعة التي شهدتها القانون التوجيهي لسنة 2005 للنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم لا تزال تفعيل مقتضيات هذا القانون دون المأمول بهدف تيسير الإدماج التربوي والاقتصادي والاجتماعي الفعلي للمعوقين من حيث تهيئة المحيط وتيسير التنقل والاتصال والنفذ إلى الخدمات.

أهم السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2017

ستشهد سنة 2017 بناء 3 وحدات محلية للنهوض الاجتماعي (منزل جميل-رمادة-سيدي بوزيد) إلى جانب إصدار الإطار القانوني المنظم لبرامج المساعدات الاجتماعية ومراجعة مقاييس الانتفاع بها وتمكين العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من بطاقات ذكية للانتفاع بجملة من الخدمات الاجتماعية مع الحرص على الإدماج الاقتصادي لفائدة أفراد العائلات المعوزة القادرين على العمل.

كما ستميز سنة 2017 باستكمال الدراسات التقييمية والاستشرافية لإصلاح أنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض ومواصلة الأعمال المتعلقة بالمراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بما يكفل التخفيف من الضغط على توازنها المالية وتأمين ديمومتها.

ولمزيد الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم ستشهد سنة 2017 توسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال والترفيه في عدد المشاريع المسندة في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص المعوقين القادرين على العمل لتبلغ 1067 مشروع سنة 2017.

وتكريسا لهذه التدخلات تم بعنوان ميزانية التنمية لقطاع الشؤون الاجتماعية لسنة 2017 رصد إعتمادات دفع تقدر بـ 51.5 م د ستوظف أساسا في إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها:

أهم المشاريع المتواصلة :

(م د)

- 1 - إحداث مركز جديد لإيواء وتأهيل المعاقين ذهنيا فاقد السند بقابس
- 1 - توسيع المركز الاجتماعي والتربوي "السند"

- 3.0 - بناء مستودع ومقر اللجنة الجهوية للتضامن بالقيروان
- 1.2 - تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة
- 0.2 - تهيئة مبنى بورصة الشغل
- 0.6 - بناء مقر للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد
- 0.5 - بناء مركب إداري بصفاقس
- 0.4 - بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية
- 0.6 - تهيئة المعهد الوطني للتربية المختصة
- 3.0 - تهيئة مركز الأمان

المشاريع الجديدة :

كما تمت برمجة انجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

- (م د)
- 0.8 - توسيع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي
- 0.6 - توسيع مقر قسم النهوض الاجتماعي بنابل
- 0.6 - بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي
- 6.0 - بناء وحدات محلية لتفقد الشغل
- 8.0 - تهيئات مختلفة
- 0.4 - تجهيز بيت الغسيل والمطبخ ومبنى الإدارة لمركز المعاقين ذهنيا بمنوبة
- 2.0 - تهيئة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- 40.9 - تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي

الجزء الرابع:
الشرع في تجسيم طموح الجهات

تهدف الإستراتيجية الجديدة للتنمية الجهوية للفترة 2016-2020 إلى تحقيق تطلعات الجهات الأقل نموا والعمل على تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات بما يضمن مقومات التنمية العادلة والشاملة والمستدامة والتقليص من الفارق في مؤشر التنمية الجهوية بـ 30% في نهاية الفترة.

وستركز هذه الإستراتيجية على جملة من المحاور والسياسات من أهمها:

- **تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات** وذلك من خلال تعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وإعادة تنظيم المجال الترابي وتوزيع الاستثمارات العمومية والبرامج الخصوصية والامتيازات الممنوحة لمناطق التنمية الجهوية بصفة عادلة.
- **دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها** وذلك بتحديد أولويات التنمية بكل جهة وفق مبدأ التدبير الحر وتنويع قاعدتها الاقتصادية وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها والتشجيع على المبادرة الخاصة. كما ستتضافر الجهود لتطوير المنظومات الاقتصادية والنهوض بالقدرة التنافسية والبحث العلمي ودعم الاقتصاد الأخضر وتنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر.
- **تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية** بوضع إطار قانوني يمكن الجماعات العمومية المحلية من دعم مواردها الذاتية والمحالة تكريسا لمبدأ التضامن وبعتماد آلية التسوية والتعديل ودعم آليات التمويل وإحداث بنك للجهات أو صناديق للتنمية والاستثمار بالجهات.
- **تحسين الظروف المعيشية على المستويين الجهوي والمحلي** عبر تكثيف وتوجيه البرامج الخصوصية وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب والتتوير وخدمات التطهير وتحسين التجهيزات الجماعية والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية والتغطية الصحية والاجتماعية وتحسين ظروف السكن.
- **دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية الرشيدة** وذلك من خلال استكمال بناء النظام السياسي والمؤسساتي بإجراء انتخابات المجالس البلدية والجهوية والقيام بتقسيم جديد للتراب الوطني وإعادة النظر في أمثلة التهيئة الترابية ودعم اللامحورية وإعادة هيكلة الإدارة المركزية والجهوية والمحلية.

وقد مثلت سنة 2016 حلقة محورية في المسار التنموي بالجهات لكونها السنة الأولى من تنفيذ أول مخطط تنموي خماسي بعد الثورة (2016-2020) حيث تم الشروع في إعداد هذا المخطط في منتصف سنة 2015 باعتماد المقاربة التشاركية على المستوى المحلي والجهوي والوطني انطلاقا من تشخيص الوضع التنموي وبلورة الرؤية الإستراتيجية ثم اقتراح المشاريع والبرامج.

ولدفع التنمية بالجهات والحد من التفاوت الجهوي وترسيخ مبدأ التمييز الايجابي الذي جاء به الدستور تم ايلاء أهمية بالغة لعملية اختيار المشاريع الجهوية لتستجيب لحاجيات الجهات وتحقيق الأهداف المرسومة

بالمخطط حيث تركزت الجهود حول التسريع في إنجاز المشاريع المتواصلة وحل الإشكاليات المتعلقة بالإنجاز وذلك عبر التنسيق بين كافة الأطراف المتدخلة في هذا المجال.

وسعى لتعصير وسائل العمل بالإدارة وإضفاء مزيد من الشفافية والحوكمة الرشيدة وتلافي عديد النقائص التي تشوب عمليات متابعة وتقييم المشاريع العمومية تم إنجاز منظومة إعلامية تمثل أداة موحدة لمتابعة وتقييم إنجاز المشاريع لضمان قاعدة بيانات مركزية موحدة بالنسبة لكل الأطراف المتدخلة في إنجاز ومتابعة وتقييم المشاريع العمومية تمكن من الحصول على المؤشرات الإحصائية بشكل عمودي وأقوي ومفصل لجميع المشاريع والبرامج.

وقد تم اختيار بعض الوزارات النموذجية (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وزارة التربية، وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الفلاحة) قصد الانطلاق في تجربة استغلال خدمات المنظومة على المشاريع العمومية الراجعة لهم بالنظر.

وستكون سنة 2017 الانطلاقة الحقيقية لتنفيذ البرامج والمشاريع الكبرى التي سيكون لها الأثر الإيجابي على الوضع التنموي بالبلاد وستكون سنة الشروع الفعلي في تجسيم طموح الجهات عبر المحاور الخمسة التي تم رسمها بالمخطط.

وسيمثل دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ بداية من غرة جانفي 2017 نقلة نوعية على مستوى الاستثمار الخاص بالجهات الداخلية وذلك تكريسا لمبدأ التمييز الإيجابي.

كما أن صدور القانون الخاص بالتسريع في إنجاز المشاريع الكبرى ونصوصه التطبيقية والشروع في تطبيقه سنة 2017 سيساهم في دفع نسق إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والتشجيع على بعث المشاريع الهامة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار تجسيم طموح الجهات سيتم مواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المدرجة ضمن برنامج سنة 2016 والشروع في إنجاز مشاريع جديدة تنصهر ضمن المحاور الإستراتيجية للتنمية الجهوية للفترة القادمة.

تحقيق الترابط والتواصل بين الجهات

شهدت سنة 2016 مواصلة تنفيذ المشاريع الهادفة إلى دعم البنية التحتية الطرقية والمتعلقة خاصة بتهيئة وتعبيد الطرقات الوطنية والجهوية على غرار الطريق الرابطة بين فوسانة وفريانة وتهذيب الطريق الوطنية رقم 03 بولاية قفصة ومواصلة إنجاز الطريق السيارة صفاقس- قابس.

وستشهد سنة 2017 مواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج في مجالات النقل والطرقات وتعزيز البنية الأساسية اللوجستية لدعم النشاط الاقتصادي وتيسير ربط مناطق الإنتاج ودعم الاستثمار خاصة بالمناطق الداخلية.

ففي مجال الطرقات سيتم بالخصوص:

- الشروع في تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد وقفصة.
- مواصلة أشغال منعرج تالة بولاية القصرين
- مواصلة انجاز الطريق الحزامية بمدينة الكاف
- مواصلة انجاز الطريق السيارة صفاقس - قابس والطريق السيارة بئر الزرقة - بوسالم
- مواصلة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين حدود ولاية سليانة وزغوان على طول 65 كلم

أما في مجال النقل الحديدي سيتم:

- استكمال الدراسات لمشروع مترو صفاقس
- مواصلة تعصير الخط الحديدي تونس - القصرين

وفي مجال إعادة تنظيم المجال الترابي سيتم خلال سنة 2017:

- إعداد دراسة المثل التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لصفاقس الكبرى.
- إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات زغوان وباجة وسليانة والمهدية وقابس وتطاوين وقفصة وتوزر.
- مراجعة المثل التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لساحل أقصى الشمال.
- مراجعة المثل التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للساحل الشرقي للوطن القبلي.
- دراسة الأطالس الرقمية لولايات سوسة والمنستير والمهدية وسيدي بوزيد.

دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

يعتبر محور دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها من أهم توجهات المرحلة المقبلة وذلك من خلال التركيز على ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار من بنية تحتية ولوجستية وتنوع القاعدة الاقتصادية وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بالجهات والتشجيع على المبادرة الخاصة.

ومن أبرز إنجازات سنة 2016:

- إنجاز مشاريع في إطار التصدي لظاهرتي الإرهاب والتهريب وخاصة الشروع في إنجاز مشاريع تنمية المعتمديات الحدودية في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب بكلفة جمالية تقدر ب 500 م د منها 35 م د لفائدة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

- الشروع في تنمية المناطق الصحراوية وتعزيز مواردها الطبيعية بهدف دعم الإنتاج الزراعي وخلق فرص العمل وتحسين الدخل في الجنوب وذلك من خلال الانطلاق في إحداث 1000 هكتار من المناطق السقوية بولاية تطاوين بكلفة جمالية قدرها 110 م د.
 - الشروع في برنامج بناء 25 جسرا جديدا بكامل الجمهورية (تتواصل الأشغال من 2016 إلى 2021 بكلفة جمالية تقدر بـ88 م د).
 - القيام ببعض الدراسات الإستراتيجية للتعريف بالولايات على غرار دراسة صفاقس في حدود 2030.
- وسيكون التوجه سنة 2017 نحو:

- مواصلة إنجاز مشاريع تنمية المعتمديات الحدودية في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب.
- الانتهاء من إنجاز الدراسة حول التنمية الجهوية بتونس تحت عنوان "التمييز الايجابي مبدأ دستوري لتعزيز العمل اللائق بمناطق التنمية الجهوية" بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي (BIT).
- العمل على تطوير مؤشر خاص بجاذبية الجهات في إطار التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية.
- الشروع في إحداث مسالك داخل المناطق السقوية بهدف تيسير الأنشطة الفلاحية وسهولة تسويق المنتجات وذلك بالـ14 ولاية ذات الأولوية بكلفة جمالية تقدر بـ143 م د.
- الشروع في إنجاز مشروع مضاعفة قرابة 300 كلم من الطرق التي تربط ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة بولايتي صفاقس وقابس بكلفة 1254 م د.
- الشروع في إنجاز مشروع تأهيل وتعزيز الطرقات المرقمة بكامل مناطق الجمهورية بكلفة جمالية تقدر بـ627 م د والذي يشمل:

- تأهيل 500 كم من شبكة الطرقات المرقمة.
- تعزيز 735 كم من شبكة الطرقات المرقمة.

- الشروع في إعادة فتح خط السكة الحديدية سوسة - القصرين بكلفة جمالية تقدر بـ400 م د.
- التوجه نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وتهيئة الطاقات البديلة.
- إستكمال الدراسة المتعلقة بالمنظومات الاقتصادية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.

تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية

- في إطار تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية قصد الرفع من نسق الاستثمار ودفع التنمية خاصة بالجهات الداخلية ذات الأولوية، وتكريسا لتوجهات اللامركزية تم العمل خلال سنة 2016 على:
- إعداد مشروع مجلة مؤسسات التوظيف في رأس مال الاستثمار قصد ضبط مجال تدخلها بدقة ومزيد توجيه الاستثمار خاصة نحو الشركات الصغرى والمتوسطة.

- الانتهاء من صياغة مشروع نص قانون لإحداث بنك للجهات قصد تدعيم تمويل التنمية الجهوية ودعم السياسات التنموية،
 - إحداث صندوق للتنمية الجهوية بمبلغ 100 م د من طرف صندوق الودائع والأمانات، والذي صادق على تمويل 13 مشروع بولايات (أريانة، زغوان، القيروان، المهدية، سوسة (2)، باجة، نابل، بنزرت، سيدي بوزيد، القصرين، سليانة، الكاف) بكلفة جمالية قدرها 24.1 م د.
 - إحداث صندوق للتنمية الجهوية بكلفة قدرها 5 م د بكل من ولايتي قبلي وتطاوين.
 - وضع إطار قانوني لعمل الجماعات المحلية يتلاءم مع مقتضيات الباب السابع من الدستور لتمكينها من موارد مالية لإنجاز برامج تنموية محلية،
 - حذف التمويل الذاتي والضمان للحصول على قرض من البنك التونسي للتضامن لبعث المشاريع من قبل حاملي الشهادات العليا،
 - المصادقة على قانون الاستثمار لما يتضمنه من حوافز وتشجيعات لفائدة المستثمرين والباعثين الشبان خاصة بالمناطق الداخلية والحدودية.
- وسيمت العمل خلال سنة 2017 على:

- دخول قانون الاستثمار حيز التنفيذ وإحداث المجلس الأعلى للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار،
- المصادقة على قانون إحداث بنك الجهات والانطلاق في الإجراءات اللازمة في الغرض،
- بعث 5 صناديق للقروض الصغرى قيمتها الجمليّة 250 م د ستقوم بتوفير قروض للباعثين الشبان (بين 5 و 25 ألف دينار) في قطاعات مشغلة على غرار قطاع الغابات ورسكلة النفايات والصناعات التقليدية،
- إيجاد آليات للتمويل في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تفعيل الزيادة في رأس مال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة قصد توسيع مجالات تدخله ودعم مساهمته في تمويل المشاريع خاصة بالجهات الداخلية،
- تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والهيئة العليا لعقود الشراكة.

تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي

يمثل تحسين ظروف العيش على المستويين المحلي والجهوي أحد أهم أولويات إستراتيجية التنمية في المخطط التنموي للفترة (2016-2020) باعتباره من مقومات التنمية المستدامة وفي هذا الإطار سيقع العمل خلال سنة 2017 على معاضدة الجهود التنموي على الصعيد الجهوي والمحلي من خلال مواصلة انجاز المشاريع والتدخلات المدرجة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية (البرنامج الجهوي للتنمية-برنامج التنمية المندمجة- برنامج التنمية الفلاحية المندمجة- برنامج التنمية الحضرية المتكاملة) والتي تتسم بالتداخل المندمج بين عدة عناصر تهم بالخصوص تحسين ظروف العيش عبر تدعيم شبكات التوزيع والماء الصالح للشرب والتطهير

وفك عزلة المناطق الأقل نموا قصد تأهيلها لاستقطاب السكان وبعث أقطاب تنموية وتوفير الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية بهدف إرساء مقومات العيش الكريم لكل المواطنين بمختلف جهات البلاد وعناصر منتجة مساعدة على إحداث مواطن شغل من خلال إحداث وتدعيم موارد الرزق والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لباعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة،

وقد اكتست سنة 2016 أهمية بالغة في المسار التنموي باعتبارها السنة الأولى من تنفيذ المخطط وقد تجسد ذلك من خلال تجسيم البرامج والمشاريع التنموية التي تم إقرارها بما في ذلك تدعيم تدخلات البرامج الخصوصية والجهوية.

البرنامج الجهوي للتنمية

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية تكميلية تدرج في نطاق إستراتيجية التنمية الجهوية وهو يهدف إلى استحداث نسق التنمية المحلية بالجهات ومعاودة المجهود التنموي خاصة بالمناطق ذات الأولوية قصد المساهمة في الحد من التفاوت بين الجهات وضمان تنمية عادلة وتحسين ظروف العيش والتقليص من مستوى الفقر والبطالة.

وقصد إضفاء مزيد من النجاعة والمرونة على تدخلات هذا البرنامج وسعيا لتجاوز بعض الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بتطبيق بعض الإجراءات تم خلال سنة 2016 الشروع في مراجعة بعض المقاييس والإجراءات المعتمدة في إطار البرنامج الجهوي للتنمية الواردة ضمن منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 6 أوت 2013 والمتعلق بالتسريع في تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية كما تم الشروع في انجاز دراسة تقييمية للبرنامج بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

وقد أبرزت متابعة وتحليل النتائج المالية والمادية المحققة في إطار تنفيذ عناصر البرنامج الجهوي للتنمية لسنوات 2011، 2012 و 2013 و 2014 و 2015 أهم الانجازات التالية:

- انجاز حوالي 2734 كلم من الطرقات والمسالك
- إدخال النور الكهربائي لفائدة 17570 عائلة توجد بالمناطق الريفية والحضرية
- تزويد 74424 عائلة بالماء الصالح للشرب بالمناطق الحضرية والريفية
- تمكين 73406 منتفع بمشاريع دعم موارد الرزق في مجالات الفلاحة والصيد والصناعات التقليدية والمهن الصغرى
- إسناد منح لفائدة 65030 منتفع في إطار تحسين المسكن

وتقدر الاعتمادات المقترحة ترسيمها في إطار ميزانية الدولة لسنة 2017 بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية 508.5 م د تعهدا و394 م د دفعا ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل

والتكوين المهني والمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع القطاع الخاص. وتتوزع هذه الاعتمادات حسب مجالات التدخل كما يلي:

العنصر	اعتمادات التعهد (م د)	اعتمادات الدفع (م د)
تحسين ظروف العيش	268.0	153.5
حضائر عادية ووظيفية	220.0	220.0
عمولات لفائدة الديوان الوطني للبريد	2.5	2.5
إحداث وتدعيم مواطن شغل	3.0	3.0
المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن (اعتماد الانطلاق 1)	10.0	10.0
المساهمة في تمويل مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (اعتماد الانطلاق 2)	5.0	5.0
المجموع	508.5	394.0

البرنامج الخاصي لتنمية المناطق الحدودية

يمثل هذا البرنامج آلية تكميلية تندرج في نطاق الإستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب حيث تم تخصيص اعتمادات جمالية مقدرة بـ 500 م د منها 35 م د لفائدة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لتنمية المناطق الحدودية لفائدة 20 معتمدية حدودية موزعة على 08 ولايات (الكاف وجندوبة والقصرين وقفصة وتوزر وقبلي ومدنين وتطاوين).

وقد تم خلال سنة 2016 الشروع في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج المذكور مع اعتماد إجراءات خصوصية واستثنائية وسيتم خلال سنة 2017 مواصلة تنفيذ عناصر البرنامج من تهيئة وتعبيد مسالك وتحسين مسكن وإحداث وتدعيم مواطن الشغل.

برنامج التنمية المندمجة

يجري تنفيذ برنامج التنمية المندمجة على قسطين، قسط أول بـ 54 مشروعا انطلق خلال سنة 2011 وقسط ثاني بـ 36 مشروعا انطلق خلال سنة 2014، ويتواصل إنجاز هذين القسطين إلى موفى سنة 2018. أما مصادر تمويل البرنامج فهي بالأساس ميزانية الدولة في حدود 76.3% (383 م د) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (210 م د أي بنسبة 40.4%) والباقي أي بنسبة 26.3% (137 م د) عن طريق المؤسسات البنكية خاصة.

ومن أبرز النتائج المسجلة إحداث حوالي 2466 مشروعا فرديا منتجا مكنت من توفير 6048 موطن شغل منها 628 لفائدة حاملي الشهادات العليا، وتكوين 2194 شابا من بين 3298 تم في شأنهم إبرام 292 عقد تكوين بمبلغ جملي قدره 3.750 م د وتخص مجالات مختلفة من أهمها الصناعات التقليدية والفلاحة.

وسيتم خلال سنة 2017 ضمن القسطين الأول والثاني مواصلة تنفيذ البرنامج، وقد تم رصد ما قدره 40.8 م د من بينها 20 م د عن طريق قروض خارجية لإنجاز العناصر الجماعية 20.8 م د عن طريق ميزانية الدولة. كما ستشهد سنة 2017 الانطلاق في تشخيص قسط ثالث من البرنامج، وقد تم رصد 10 م د بميزانية الدولة لذلك تخص 100 معتمدية تم ترشيحها بالرجوع إلى نتائج الدراسة الخاصة بمؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015 والتي رتبت معتمديات البلاد جهويا ووطنيا من 1 إلى 264، مع الأخذ في الاعتبار المعتمديات الـ90 المنقعة حاليا بتدخلات البرنامج.

برنامج التنمية الحضرية المتكاملة

تم إقرار تنفيذ مرحلة تجريبية تستهدف ولاية القصرين من خلال إنجاز مشروعين بداية من سنة 2016 وقد تم اختيار كل من حي الخضراء بمعتمدية سببيلة وحي الزهور والكرمة بمعتمديتي الزهور والقصرين الشمالية.

ويهدف برنامج التنمية الحضرية المتكاملة إلى تأهيل الأحياء والتجمعات المحاذية للمدن الكبرى لتحقيق نوعية أفضل للحياة والرفاه ومقومات التنمية لجميع متساكنيها وخاصة منهم الفئات ذات الإشكاليات الخصوصية وذلك باستغلال الإمكانيات الإنتاجية المتاحة وتوفير المرافق الاجتماعية وتحسين البنية الأساسية وظروف العيش وتعزيز قدرة الهياكل المحلية على بعث موارد الرزق وتدعيم القاعدة المالية للبلديات والمجالس الجهوية بتوفير مصادر مالية جديدة.

وفي هذا الإطار قامت الجهة من خلال الهياكل المحلية للمعتمديات المستهدفة بتشخيص الحاجيات والإمكانيات المتاحة وتقديم مقترحات أولية شملت عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية، عرضت على أنظار المجلس الجهوي الذي أقرها. وقد تم خلال سنة 2016 المصادقة على مكونات المشروعين والانطلاق في إنجاز الدراسات الفنية اللازمة لذلك بما سيسمح بالشروع في التنفيذ الفعلي لهذه المكونات بداية من سنة 2017 حيث رصدت اعتمادات بميزانية الدولة تبلغ 20 م د لإنجاز هذين المشروعين.

برنامج التنمية الفلاحية المندمجة

تعتبر مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة من أهم البرامج الداعمة للتنمية الريفية وتحسين ظروف العيش بالوسط الريفي. وقد شهدت سنة 2016 مواصلة إنجاز عناصر البرنامج بولايات الكاف والقصرين ومدنين وقابس وقفصة وبولايتي تطاوين وقبلي (المرحلة 2).

وينتظر خلال سنة 2017 مواصلة انجاز مختلف هذه البرامج بالإضافة إلى الانطلاق في انجاز مشروعين جديدين للتنمية الفلاحية المندمجة وتنمية المنظومات الفلاحية المحلية: الأول بولاية سليانة ويهم معتمديات الروحية وكسرى ومكثر وبرقو وسليانة الجنوبية والثاني بولاية صفاقس ويهم معتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي.

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

يشمل البرنامج تهذيب 129 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة جمالية تقدر بـ530 م د يتم انجازه خلال الفترة 2013-2017. وتم خلال سنة 2016 انجاز استثمارات بقيمة 110 م د تهم التدخل بالبنية الأساسية والتتوير العمومي كذلك تحسين السكن للعائلات محدودة الدخل إلى جانب انجاز ملاعب الأحياء والقاعات الرياضية والفضاءات الصناعية.

وستشهد سنة 2017 مواصلة الأشغال بجميع مكونات البرنامج وينتظر تحقيق استثمارات بقيمة 100 م د. كما ستشهد سنة 2017 مواصلة إعداد القسط الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل التدخل بـ103 حيا بكلفة جمالية تقدر بـ450 م د وذلك من خلال رصد التمويلات اللازمة للبرنامج والانطلاق في إعداد الدراسات بالنسبة للقسط الأول.

تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

شهدت سنة 2016 مواصلة إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للحكومة في مجال اللامركزية والسهر على دفع التنمية المحلية بكامل تراب الجمهورية تكريسا للدستور وخاصة الباب السابع منه المتعلق بالسلطة المحلية. وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2016 :

- وضع إطار قانوني ملائم لانتخاب المجالس البلدية والجهوية ولعمل الجماعات المحلية من خلال إعداد مشروع قانون الانتخابات البلدية والجهوية ومشروع مجلة الجماعات المحلية.
- تفعيل الفصل 131 من الدستور والمتعلق بتغطية كامل التراب التونسي بالنظام البلدي بما يمكن جميع المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي بمناسبة إجراء الإنتخابات البلدية القادمة حيث تم إحداث 86 بلدية جديدة وتوسعة حدود 191 بلدية قائمة (إصدار الأوامر 600 و601 و602 بتاريخ 26 ماي 2016 في الغرض).
- مواصلة انجاز برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية الذي يهدف إلى ترشيد التصرف المالي للجماعات المحلية وضمان شفافيته وإسهام واسع للمواطنين في إعداد برامج التنمية المحلية حيث تم الانطلاق في انجاز المشاريع المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016 والانطلاق في إعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017 وفق منهجية تشاركية.

- الانطلاق في تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات الذي يشرف على انجازه مركز التكوين ودعم اللامركزية في إطار انجاز مكونات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية والذي يهدف إلى دعم الموارد البشرية للجماعات المحلية وتدعيم قدراتها بما يمكنها من مسايرة عدد المشاريع المبرمجة والرفع من نجاعة تدخلاتها.

- وضع إطار ملائم لممارسة مبادئ الشفافية والمساءلة بالجماعات المحلية من خلال انجاز البوابة الالكترونية الوطنية التفاعلية للجماعات المحلية التي تمكن من التعرف على كل النصوص القانونية والمعطيات الإحصائية والإدارية والمالية المتعلقة بعمل الجماعات المحلية فضلا عن مساعدة البلديات على وضع موقع الكتروني تفاعلي يمكن المواطنين من الاطلاع على المعطيات التي تهم بلديتهم.

وسعيا إلى مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية وترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية سيتم خلال سنة 2017:

- إجراء الانتخابات البلدية وتركيز المجالس المنتخبة.
- تركيز اللجان الوطنية والجهوية الخاصة بمسار اللامركزية وإعداد الدراسات الأولية وفق منهجية تشاركية والمتعلقة بالإطار القانوني للجماعات المحلية والموارد البشرية والمالية المحلية وتوزيع الإختصاصات والتهيئة الترابية والعمرانية.

- الانطلاق في انجاز البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات الجديدة والبلديات التي تم توسعتها في إطار تعميم النظام البلدي على كافة المتساكنين بكلفة جمالية تقدر بـ 741 م د من خلال إحداث مقرات بلدية وبناء دوائر بلدية ومستودعات بلدية وتجهيزات إدارية (معدات النظافة والإعلامية) على أن يتم ضبط المشاريع التنموية من طرف المجالس المنتخبة وباعتماد المقاربة التشاركية مع المواطنين.

- تأهيل البلديات وتعزيز قدراتها للقيام بدورها التنموي من خلال مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2015-2019 حيث سيتواصل انجاز المشاريع المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016 والانطلاق في برنامج 2017، فضلا عن إعداد برنامج 2018 وفق منهجية تشاركية.

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية.
- الانطلاق في إعداد الدراسات والبحوث والقيام بالاستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم التراب التونسي إلى جهات وأقاليم بما يضمن التكامل فيما بينها ويتماشى مع متطلبات التنمية الجهوية والمحلية للحد من التفاوت الجهوي.

- العمل على إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية وذلك لتوفير معلومة إحصائية مدققة ومُحيّنة بصفة دورية تغطي كامل القطاعات والوحدات الإدارية بما يساعد على حسن اختيار وبلورة البرامج والمشاريع التنموية الجهوية والمحلية.

- النظر في السبل الممكنة لإعادة هيكلة دواوين التنمية الجهوية ومراجعة صلاحياتها في إطار تركيز منظومة الحكم المحلي الديمقراطي اللامركزي ونحو مزيد التركيز على دورها في مجال التخطيط

الاستراتيجي والتسويق الترابي وتعزيز صلاحياتها في مجالات المرافقة والإحاطة بالجماعات المحلية ومكونات المجتمع المدني.

دفع التعاون الدولي اللامركزي

يكتسي التعاون الدولي اللامركزي أهمية بالغة من حيث دوره في دفع الدينامكية الاقتصادية ومساهمته في دعم اللامركزية والحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي والجهوي وقد شهدت سنة 2016 مواصلة استغلال فرص التعاون والشراكة في إطار عديد البرامج والمشاريع كما ستتكشف الجهود خلال سنة 2017 لتوسيع وتدعيم برامج التعاون الدولي اللامركزي مع مختلف الأطراف هذا فضلا عن مواصلة انجاز المشاريع المبرمجة والتي تمثلت خاصة في:

– "برنامج دعم اللامركزية" (الجيل الثاني) مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" بتكلفة 6 م د والذي يهدف بالأساس إلى دعم السط المحلي والجهوية والاستفادة من التجربة الألمانية في ميدان الديمقراطية المحلية والتدبير الحر. وتتمثل أهم محاور البرنامج في:

- تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بمتابعة مؤشرات التنمية الجهوية بولايات الشمال الغربي والوسط الغربي.
- تطوير منهجيات وتقنيات حديثة لمتابعة تنفيذ وتقييم المشاريع العمومية.
- دعم التنمية الجهوية من خلال تمويل مشاريع نموذجية بالجهات.

– مشروع "دعم الحوكمة والتنمية الجهوية والمحلية" بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بتكلفة 200 أ د، حيث تم سنة 2016 تنظيم ندوات وورشات عمل بمشاركة مختلف الوزارات والمنظمات ومكونات المجتمع المدني لتفعيل المقاربة التشاركية وخبراء من بلدان OCDE وذلك حول التنمية والحوكمة المحلية والمؤشرات الجهوية والمالية المحلية والتي تهدف لمساعدة الجهات التونسية في رسم سياساتها التنموية.

– مشروع "دعم التنمية بالمناطق الداخلية" بالتعاون مع مكتب العمل الدولي "BIT" بتكلفة 13 م د والذي يخص ولايات الكاف وسليانة وقصرين وقفصة وسيدي بوزيد، سيتم انجاز مختلف المشاريع النموذجية المبرمجة والمتعلقة بمختلف مكونات المشروع قبل موفى 2016، وذلك من خلال:

- استغلال الموارد الطبيعية بالجهات بالاعتماد على الأعمال ذات الكثافة التشغيلية من خلال إنجاز مشاريع نموذجية لتأهيل العاطلين عن العمل للدخول إلى سوق الشغل.
- دعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- دعم الإدماج المهني.

- مشروع "دعم التنمية المندمجة والمستدامة عبر الشبكات الترابية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بتكلفة 6 م د والذي يخص ثلاث ولايات وهي سليانة ومدنين والمهدية، حيث دخل هذا المشروع حيز التنفيذ سنة 2016 ليتواصل إلى غاية سنة 2018 وسيتم حسب ما هو مبرمج إحداث لجنة تنسيق وطنية للسهر على تنفيذ البرنامج بعد أن يتم تركيز الإطار الإداري المكلف بالتصرف في المشروع.
- تنفيذ مشروع "مواطن العمل اللائق للشباب في تونس" بالتعاون مع مكتب العمل الدولي (BIT) بتكلفة 5 م د لفائدة كل من ولايات باجة وجندوبة وسليانة والكاف ويهدف هذا المشروع إلى النهوض بتشغيل الشباب على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. وتتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتنفيذ هذا البرنامج بالجهات عن طريق ديوان تنمية الشمال الغربي.
- مشروع "مبادرة للتشغيل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" (IESS!) الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بتكلفة 1,6 م د والذي يهدف لبناء قطبين مخصصين للنهوض بالتشغيل في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. حيث تمت مواصلة تنفيذ المشروع سنة 2016 لفائدة كل من ولايات القصرين وسيدي بوزيد وجندوبة والمهدية بمساهمة دواوين تنمية الوسط الغربي والشمال الغربي والمندوبية العامة للتنمية الجهوية. وستتم مواصلة تنفيذ هذا المشروع سنة 2017.
- مشروع حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار التعاون التونسي الإيطالي (بين ولاية جندوبة ومقاطعة سردينيا) حيث تم إمضاء اتفاقية تمويل المشروع من قبل السلطات الإيطالية سنة 2016 ليدخل حيز التنفيذ سنة 2017.
- مشروع "تثمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين" (معتمديات رمادة وغمراسن والبئر الأحمر) في إطار التعاون التونسي الإيطالي والذي تبلغ كلفته 4,8 م د مقسمة بين الجانب الإيطالي بما قيمته 3,556 م د والجانب التونسي بـ 1,274 م د. وقد تمت خلال سنة 2016 مواصلة العمل على هذا المشروع بين ديوان تنمية الجنوب والأطراف المتدخلة.
- وفي إطار التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية (BAD)، تمت سنة 2016 بلورة مشروع "دعم القدرات المؤسسية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل" بتكلفة 8,8 م د وذلك من خلال القيام بدراسة حول تقييم سياسات التنمية الجهوية وتمكين المصالح المعنية من الطرق والتقنيات الحديثة في مجال متابعة وتقييم استراتيجيات التنمية بالجهات وكذلك العمل على تطوير مؤشر خاص بجاذبية الجهات.
- أما بالنسبة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية الجهوية فقد تم سنة 2016 تشخيص برنامج "دعم التنمية الجهوية المندمجة" (بقيمة 66 م د) وبرنامج "المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة" (IRADA) بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 32 م د والذي يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل على مستوى كل من ولايات جندوبة والقصرين وقفصة وسيدي بوزيد ومدنين وقابس وصفاقس وبنزرت.

- كما سيتم العمل سنة 2017 على تطوير مجالات التعاون مع الشركاء الدوليين حول التنمية الجهوية والمحلية والسعي إلى إيجاد صيغ عملية كفيلة بدفع فرص الشراكة والترابط بين الجهات التونسية ومثيلاتها الأجنبية لتبادل الخبرات وإيجاد فرص الصعيد الأورو-متوسطي والعالمي.

الجزء الخامس:
التنمية المستدامة

شهدت الموارد الطبيعية خلال السنوات الأخيرة استغلالاً مفرطاً بات يهدد استدامتها، هذا بالإضافة إلى تأثيرها بالعوامل السلبية للتغيرات المناخية.

ولضمان ديمومة الموارد الطبيعية وحمايتها وحسن توظيفها لمقتضيات التنمية وحق الأجيال القادمة فيها، بات من الضروري تحسيس كل الفاعلين بأهميتها ووضع السياسات والبرامج للمحافظة عليها وتميئتها.

الباب الأول: إككام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها

لضمان استدامة الموارد الطبيعية وحسن توظيفها والحرص على حمايتها من الاستنزاف ومن تأثيرات التغيرات المناخية، تركز الخطة المعتمدة خلال فترة المخطط 2016-2020 على المحاور التالية:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية لبلوغ نسبة 95% مع موفى سنة 2020
- الرفع من تعبئة الموارد المائية الغير تقليدية كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه المعالجة في الري الفلاحي.
- دعم التشجير للرفع من نسبة الغطاء الغابي الى حدود 8.7% خلال سنة 2020.
- المحافظة على المياه والتربة وتطوير المراعي ومقاومة التصحر.
- تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من أدائها وتحسين جودة خدماتها
- دعم قطاع تربية الأحياء المائية وحماية الموارد البحرية من الاستنزاف.

وعلى هذا الأساس ستركز الجهود خلال سنة 2017 على تثبيت دعائم التنمية المستدامة من خلال التركيز على جملة من المشاريع والبرامج في مختلف المجالات.

ففي مجال الموارد المائية وفي إطار الحرص على التحكم فيها وتعبئتها لمجابهة سنوات الجفاف، شهدت سنة 2016 استكمال أشغال سدود الطين والمالح وسراط والحركة وتواصل أشغال سد الكبير وتحويل مياه سدي المالح والقمقوم الى سجنان إلى جانب تدعيم الموارد المائية المحلية عبر انجاز 43 بئراً استغلالية و 57 بئراً تعويضية.

وينتظر خلال سنة 2017:

- الانطلاق في انجاز دراسة تحويل فائض مياه الشمال الى الوسط للمساهمة في المحافظة على التوازنات المائية بالوسط بالإضافة إلى الشروع في الدراسة حول الماء في أفق 2050 بالاعتماد على مقارنة إدارة مندمجة للموارد المائية.

- إصدار مجلة المياه الجديدة والقانون المنظم للجمعيات المائية التي تشرف على التصرف في النظم المائية بالوسط الريفي.
- مواصلة أشغال سد الدويميس واستكمال أشغال سد الكبير وانطلاق أشغال إنجاز سدود ملاق العلوي وخزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى.
- الانتهاء من إنجاز منشآت تحويل مياه سد المالح والقمقوم ومواصلة أشغال ربط سدي سيدي سعد والهوارب في إطار التحكم في مخزون السدين.
- استكمال دراسة مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة للمنطقة التي تهم ولايات منوبة وأريانة وبنزرت.
- مواصلة مشاريع تدعيم الجمعيات المائية عبر الانطلاق في تنفيذ مشروع صندوق حسن التصرف في المنظومات المائية.
- إنجاز قرابة 15 بئرا استكشافية و 55 بئرا تعويضية.

أما في مجال حماية الثروة الطبيعية فقد شهدت سنة 2016 مواصلة المجهودات الرامية إلى المحافظة على الثروة الطبيعية من خلال تكثيف عمليات التشجير الغابي والرعوي (حوالي 7300 هك) وتهيئة المراعي (حوالي 5500 هك) ومقاومة زحف الرمال عبر إحداث وتعليق الطوابي على طول 1090 كلم بالإضافة الى تعزيز وسائل حماية الغابات من الحرائق وتكثيف عمليات المراقبة.

وفي مجال المحافظة على الأراضي الفلاحية شهدت سنة 2016 تهيئة مصبات المياه (حوالي 31 ألف هك) وصيانة وتعهد الأشغال والغراسات بـ 32 ألف هك وإنجاز منشآت إصلاح مجاري الأودية على طول 335 كلم وإحداث 87 وحدة لمنشآت فرش المياه وإحداث 4 بحيرات جبلية علاوة عن استكمال برنامج تهيئة مصبات الأودية ومواصلة البرنامج الخصوصي لصيانة وادي مجردة على مستوى المناطق ذات الأولوية

وينتظر خلال سنة 2017:

- استكمال أشغال مشروع التنمية الغابية والجبلية بالشمال الغربي والانطلاق في إنجاز برنامج تدعيمي وذلك بانجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 660 هك والتهيئة الغابية والرعوية على مساحة 3450 هك.
- مواصلة مشروع التصرف المندمج في الغابات الذي يهم 5 ولايات (زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف).
- مواصلة تنفيذ برنامج حماية الغابات من الحرائق بتمويل إيطالي حيث ينتظر اقتناء 50 شاحنة نقل و 120 سيارة جبلية ومعدات يدوية مختلفة للإطفاء وتجهيز مراكز حماية الغابات.

- مواصلة إنجاز مشروع تنمية الموارد الطبيعية حول جبل طرزة.
- الانطلاق في إنجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الأكثر عرضة للتدهور ويشمل 5 ولايات وهي الكاف وسليانة وبنزرت وسيدي بوزيد والقيروان.
- مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية والذي يهم ولايات الوسط الغربي ويشمل أشغال حماية البحيرات والمحافظة على المياه والتربة ومشروع جهر وادي مجردة وتهيئة ضفافه بخمس ولايات.

وفي مجال **الماء الصالح للشرب** وأخذا في الاعتبار للضغوطات على الموارد المائية ولتنامي الطلب وخاصة على مياه الشرب تركز الخطة المستقبلية في مجال الماء الصالح للشرب على المحاور التالية:

- تعبئة الموارد المائية واعتماد تحلية مياه البحر كخيار استراتيجي.
- الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي الى 96% والحد من التفاوت الجهوي.
- تحسين نوعية مياه الشرب والحد من درجة الملوحة الى 1.5 غ/ل كحد أقصى.
- تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من أدائها وتحسين جودة خدماتها من خلال تكثيف تدريب وتأطير أعضاء الجمعيات المائية لتحسين قدرتهم على التصرف والتسيير والمراقبة وتجديد وتهيئة بعض الأنظمة المائية وتهذيبها للتلائم مع رغبات المنتفعين ومع القواعد العامة لشروط حفظ الصحة مما يمكن من مساعدة الجمعيات المائية على التصرف وحسن الاستغلال.
- الرفع من مردودية الشبكة الجمالية للماء الصالح للشرب لتبلغ 80% في افق 2020 مقابل 72.6% حاليا من خلال الرفع من نسق تجديد الشبكات المتقادمة واحكام التصرف في الماء بإدخال التقنيات الحديثة للكشف عن الترسبات.
- الترفيع في عدد الكشوفات لكبار المستهلكين وتوعية مستعملي مياه الشرب لترشيد استهلاك الماء والحد من الضياع.

وعلى هذا الأساس شهدت سنة 2016 تحقيق نتائج هامة خاصة بالمناطق الريفية حيث بلغت نسبة التزود 93% بما ساهم في الحد من التفاوت بين الجهات وانجاز قرابة 90 ألف توصلة جديدة.

وستواصل خلال سنة 2017 الجهود الرامية إلى توفير الماء الصالح للشرب بمختلف الجهات والتركيز بالخصوص على المناطق الريفية التي لا تزال معطشة وتوسيع شبكة التوزيع وانجاز توصيلات جديدة لمجابهة الطلبات المتنامية وتطور الاستهلاك بالمناطق الحضرية مما سيمكن من بلوغ نسبة تزود هامة في قطاع الماء الصالح للشرب هذا علاوة على تحسين نوعية المياه.

وعلى هذا الأساس ستشهد سنة 2017:

- استكمال القسط الثالث من مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب والانطلاق في إنجاز المرحلة الرابعة
 - الانطلاق في إنجاز مشروع محور تحويل المياه بولاية باجة لتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية.
 - الانطلاق في إنجاز مشروع محور تحويل المياه بولاية بنزرت لتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية.
 - الشروع في انجاز برنامج جديد عن طريق الهندسة الريفية لتزويد المناطق الريفية يشمل 286 مشروع لفائدة 370 ألف ساكن منها تزويد 760 مؤسسة تربية بالماء الصالح للشرب.
- وفي إطار تطوير استعمال الموارد المائية غير التقليدية باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية لتقليل الضغط على المياه التقليدية وتأمين وتعبئة موارد مائية جديدة لمجابهة ندرة المياه، سيتم:
- مواصلة انجاز محطة تحلية مياه البحر بجزيرة والانطلاق في إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالزارات
 - انطلاق اشغال محطة تحلية مياه البحر بصفاقس وانجاز الدراسات الخاصة بمحطة تحلية مياه البحر بقرقنة
 - مواصلة تحسين نوعية المياه بالتخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2 غ/ل إلى مستوى لا يتجاوز 1.5 غ/ل وذلك بانجاز 10 محطات تحلية بطاقة تتراوح بين 800 و 6000 م³/اليوم كقسط أول بكل من توزر، نفطة، حزوة، قبلي، دوز، سوق الاحد، مطماطة، مارث، بني خداش، بلخير وذلك اما بجلب مياه ذات نوعية جيدة إذا كانت متوفرة في الجهة او بتحلية المياه المحلية الجوفية المالحة.

الباب الثاني: ترشيد استهلاك الطاقة

بالنظر إلى وضع قطاع الطاقة في تونس الذي يتسم بتنامي الطلب ومحدودية الموارد الطاقية فإن التوجهات المستقبلية تهدف بالأساس إلى العمل على مزيد إدماج بُعد التحكم في الطاقة في مختلف القطاعات والاستغلال الأفضل للإمكانات المتاحة للاقتصاد في الطاقة وذلك من خلال تكييف برامج ترشيد استعمال الطاقة والتهوض بالطاقات المتجددة.

وعلى هذا الأساس ولتحقيق الانتقال الطاقى تتمثل توجهات المخطط الخماسي 2016-2020 في:

- **التخفيض في نسبة الكثافة الطاقية بـ 3% سنويا** وذلك عبر مزيد تفعيل دور القطاع العمومي في الجهود الوطني لترشيد إستعمال الطاقة باعتماد مقاربة من القاعدة إلى القمة في تنفيذ سياسة الانتقال الطاقى من خلال مساعدة الجماعات المحلية على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محلّية وجهوية للانتقال الطاقى. هذا الى جانب مواصلة العمل لحث المستهلك و توجيهه نحو التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدّة للطاقة بإعتماد سياسة جبائية وتحفيزية خصوصية لهذه التجهيزات ومنع ترويج التجهيزات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة،

- **الترفيغ في حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقى من 3% سنة 2014 إلى حدود 12% في غضون سنة 2020** لدعم انتاج الطاقات النظيفة وذلك من خلال استكمال إرساء مختلف الإصلاحات القانونية والتحفيزية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لمزيد إحكام استغلال الطاقات المتجددة حيث سيتم استكمال النصوص التشريعية والترتيبية الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال و ضبط المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة المنصوص عليه بالقانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الى جانب دعم شبكة الكهرباء لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة من خلال تطوير وتقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة بإقامة خط ربط مع أوروبا.

من هذا المنطلق ستشهد سنة 2017 تجسيم التوجهات الاستراتيجية للمخطط الخماسي 2016-2020 الرامية إلى النهوض بالطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال التقدم في استكمال المنظومة التشريعية الجديدة التي ستمكن من المرور الى نظام طاقي مستدام يعتمد على تنمية مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في مختلف القطاعات.

وفي هذا الإطار سيرتكز العمل على:

- استكمال النصوص التشريعية والترتيبية لتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء بالطاقات المتجددة بعد ان تم اصدار الأمر عدد 1123 لسنة 2016 الذي يضبط شروط وإجراءات انجاز مشاريع إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- الاعلان عن المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة المتعلقة بضبط الحاجيات الوطنية مع نهاية شهر نوفمبر،
- الشروع في اجراءات اسناد مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في اطار المخطط الشمسي التونسي المحيّن،
- المصادقة على الأمر المتعلقة بضبط قواعد تنظيم وتسيير كيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقى.
- مواصلة تنفيذ برنامج صندوق الانتقال الطاقى سنة 2017 من خلال:

- إبرام 70 كشف طاقي و 70 عقد برنامج في القطاع الصناعي،
- إبرام 20 كشف طاقي و 20 عقد برنامج في قطاع النقل،
- إبرام 35 كشف طاقي و 35 عقد برنامج في قطاع الخدمات،
- إبرام 15 كشوفات طاقيه و 15 عقود برامج على مستوى الاستشارة المسبقة في قطاع السكن والخدمات،
- تركيز 96 ألف متر مربع من اللاقطات الشمسية لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى والصناعة والخدمات،
- إبرام 9 عقود برامج وتركيز قدرة تناهز 25 ميغواط في مجال التوليد المؤتلف للطاقة.

الباب الثالث: تهيئة ترابية متوازنة تشمل كل الجهات وتحترم التوازنات البيئية

تمثل التهيئة الترابية جملة الخيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني والجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وهي الإطار الأمثل لإحكام التخطيط ورسم التوجهات وتحديد الأولويات وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية والجهوية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني وتعزيز أركان التنمية المستدامة الشاملة والعادلة.

ومن هذا المنطلق؛ ارتكزت الخطة المستقبلية في مجال التهيئة الترابية للفترة 2016-2020 على المحاور التالية:

- جعل الجهة فضاء اقتصاديا واجتماعيا في إطار سياسة جديدة للتهيئة الترابية.
- وضع حوكمة جديدة للتهيئة الترابية.
- دعم جاذبية الجهات الداخلية وإحداث أقطاب عمرانية في الجهات الداخلية.
- المحافظة على التوازنات الطبيعية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي للتهيئة الترابية.

وفي هذا الإطار تم خلال سنة 2016 العمل على مواصلة إنجاز دراسات الأطالس الرقمية للولايات حيث تم الانتهاء من إعداد 17 أطلسا من جملة 24 شملت ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين وصفاقس وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي وتوزر ومدنين وسليانة وجندوبة كما تم إنجاز الصيغة الرقمية متعددة الوسائط لدراسات أطالس ولايات الكاف وباجة ونابل.

وفي إطار تنفيذ برنامج الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات في أفق 2030 الذي يهدف إلى وضع خطة عمل على المدى القريب والبعيد لتنمية الولايات الداخلية (14 ولاية) واستكشاف قدرات وميزات كل

جهة، ينتظر أن يتم قبل موفى سنة 2016 الانتهاء من إعدادات الدراسات الخاصة بكل من ولايات سيدي بوزيد والكاف والقيروان والقصرين وقبلي والقصرين وسليانة.

وبهدف مزيد تنظيم استعمال المجال الترابي وفق مقتضيات مجلة التهيئة الترابية والتعمير بخصوص المجموعات العمرانية الكبرى، ينتظر أن يتم قبل موفى سنة 2016 الانتهاء من إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية للمجموعات العمرانية لكل من طبرقة ونابل وباجة.

وفي ما يتعلق بالدراسات المحورية التي تعتبر دراسات تكميلية للأمثلة التوجيهية للتهيئة على المستوى الوطني والجهوي تم الانتهاء من المرحلة الثالثة والأخيرة من دراسة وضع خطة وطنية لتهيئة وتنمية المدن الصغرى والمتوسطة علاوة على الانتهاء من إعداد 150 خريطة من جملة 274 خريطة المدرجة ضمن مشروع قاعدة المعطيات الطبوغرافية الرقمية بسلم 1/25000.

كما تم سنة 2016 التقدم في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف وضع إطار جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يستجيب لما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد (التنمية المستدامة، الحوكمة الرشيدة، اللامركزية واللامحورية) وتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال بالنسبة لإعداد وثائق التعمير ومراجعتها.

وستتميز سنة 2017 بمواصلة العمل على تجاوز مختلف الإشكاليات التي تم تشخيصها في ميدان التهيئة الترابية. وعلى هذا الأساس، سيتم إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لصفافس الكبرى والأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات المهدي وقابس وتطاوين وسليانة وزغوان وقفصة وتوزر وباجة إضافة إلى مواصلة إعداد دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى في أفق سنة 2030 ودراسة التهيئة الترابية والمدخرات العقارية مع إعداد دراسة تتعلق بوضع مخطط اتصال للإدارة العامة للتهيئة الترابية.

وبهدف رقمنة كل الدراسات التي تم إنجازها من قبل الإدارة العامة للتهيئة الترابية ووضعها على ذمة الباحثين والمنتقلين في الميدان، سيتواصل إعداد دراسة "إرساء منظومة التصرف الرقمي في دراسات التهيئة الترابية" إلى جانب مواصلة إعداد دراسة " التهيئة الترابية والمدخرات العقارية ".

أما بالنسبة للمشاريع الجديدة التي ينتظر أن يتم الشروع في إنجازها خلال سنة 2017، فتتعلق بمراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لساحل أقصى الشمال والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للساحل الشرقي للوطن القبلي ودراسة الأطالس الرقمية لولايات سوسة والمنستير والمهدية وسيدي بوزيد.

وينتظر أن تبلغ اعتمادات الدفع في سنة 2017 في ميدان التهيئة الترابية 720 أ د.

الباب الرابع: حماية البيئة

تعتبر **حماية البيئة والمحيط** من أهم مقومات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وعلى هذا الأساس تهدف الخطة المستقبلية في مجال حماية البيئة إلى ترسيخ مسار استدامة الاقتصاد وتعزيز اللامركزية البيئية وتعميم الخدمات البيئية والمحافظة على المنظومات البيئية والعمل على إزالة التلوث وتتمثل أهم التوجهات المرسومة خلال فترة المخطط في:

– **الارتقاء بجودة خدمات التطهير المسداة في الأوساط الحضرية والريفية** وذلك عبر تدعيم خدمات التطهير بالوسط الحضري والتدخل بالبلديات القل من 10 آلاف ساكن وتطهير الأحياء الشعبية والمناطق الريفية التي يفوق عدد سكانها 3 آلاف ساكن وتوسيع وتهذيب شبكات التطهير بالوسط الحضري مع اعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الربط التي لا تزال دون المعدل الوطني إضافة إلى تدعيم طاقة معالجة المياه المستعملة بالمدن والمناطق السياحية وتحسين نوعية المياه المعالجة وتنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات، مما يمكن من :

- بلوغ نسبة ربط سنة 2020 تعادل 91,5% بكامل الوسط الحضري و 93,2% بالبلديات المتبناة.
- تطور طول الشبكة العمومية للتطهير من 16018 كلم سنة 2015 إلى 17350 كلم سنة 2020 أي بزيادة ب 1332 كلم.
- بلوغ 300 م³ من المياه المعالجة سنة 2020 أي بزيادة تقدر ب 23% مقارنة بسنة 2015.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التطهير مما يمكن من الاقتصاد في استهلاك الطاقة بحوالي 30%.
- الترفيع في نسبة استغلال شبكات التطهير من طرف القطاع الخاص من 18% (2800 كلم) حالياً إلى 25% (4300 كلم) سنة 2020.

– **النهوض بالنظافة وإحكام التصرف في النفايات بالمناطق الحضرية والريفية** من خلال تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات وذلك بمواصلة برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات بالتخلي تدريجياً عن عملية الرّدْم لغاية سنة 2020 إلى 40% من كميات النفايات التي يتم نقلها للردم بعد معالجتها والتوجه نحو التثمين والرسكلة والانطلاق في اعتماد الفرز الانتقائي للنفايات ومقاومة ظاهرة تناثر الأكياس البلاستيكية بالمحيط، وتطوير وسائل وطرق كمنس الأنهج والساحات العامة مما يساهم في إحداث مواطن شغل جديدة إضافة إلى معالجة مشاكل التلوث الصناعي من خلال تحسين الوضع البيئي بعدد من الوحدات الصناعية الأكثر تلوثاً ومعالجة المياه الصناعية

- للحدّ من مصادر التلوّث. ومن بين الأهداف المرسومة لسنة 2020، الترفيع في نسبة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة من 80% إلى 95% من النفايات المجمّعة وذلك مع موفّى سنة 2020.
- **المحافظة على المنظومات البيئية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والتأقلم والحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية:** تركز الخطة المستقبلية خلال فترة المخطط 2016-2020 على حماية الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مخاطر التلوّث والإتلاف والمحافظة على توازنها لضمان استدامة وظائفها التنموية والاجتماعية والبيئية إضافة إلى التقليل من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية عبر التقليل في نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة بـ 19% في موفّى 2020 مقارنة بسنة 2010 ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف من خلال تدعيم القدرات الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحد من آثارها وإدراج التأقلم مع تأثيرات تغير المناخ ضمن أولويات القطاعات الهشة.
 - **النهوض بالاقتصاد الأخضر** من خلال التحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية والتشغيل البيئي والمهن الخضراء الحضرية وترشيد استهلاك الطاقة وتطوير نسبة الطاقات المتجددة وتثمين النفايات. إذ ينتظر خلال فترة المخطط بلوغ 40 مثالا أخضرا للمدن التونسية.
 - **دعم وتطوير مجالات الاتصال والتوعية والتربية البيئية** بالتنسيق مع وزارة التربية والجمعيات الناشطة في المجال مع الاستفادة من البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة الذي تشرف عليه "اليونسكو".

وفي نفس الإطار ولبلوغ الأهداف المرسومة تتمثل أهم الإصلاحات في المجال في:

- تطوير قطاع التصرف في النفايات وتشجيع التثمين والرسكلة وتشريك القطاع الخاص عبر إبرام عقود لزمات من طرف الجماعات المحلية في مجال التصرف في النفايات.
- تدعيم تشريك القطاع الخاص في التصرف في منشآت التطهير من خلال اعتماد اللزمة عوضا عن الصفقات العادية.
- مراجعة منظومة الرقابة البيئية ودعم اللامركزية البيئية ووضع برامج عمل إستراتيجية للتنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية والمجالس الريفية.

ستتميز سنة 2017 بمواصلة السياسات الرامية إلى حماية البيئة عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تخصّ البيئة الحضرية والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية والحد من التلوّث والتأقلم مع التغيرات المناخية وإنجاز عدّة دراسات إستراتيجية ذات العلاقة فضلا عن

الشروع في إرساء مقومات إستدامة التنمية ووضع الإستراتيجية والآليات الضرورية للنهوض بالاقتصاد الأخضر ضمن مخطط التنمية للفترة 2016-2020.

ففي مجال التصرف في المياه المستعملة تم رصد حوالي 158 م د لمواصلة الجهود المبذولة للمحافظة على المحيط وتحسين ظروف العيش خاصة من خلال إنجاز مشاريع تجهيز المدن والتجمعات الحضرية بشبكات ومحطات التطهير ومحطات الضخ والمشاريع المتعلقة بتوسيع وتهذيب محطات التطهير ومحطات الضخ وشبكة التطهير إلى جانب مقاومة التلوث الصناعي السائل والحد من إنعكاساته على منظومة التطهير عبر إنجاز برنامج تطهير المناطق الصناعية وتوسعة محطات معالجة المياه الصناعية وتطوير نسبة إعادة إستعمال المياه المعالجة في بعض الزراعات والصناعة والسياحة فضلا عن متابعة برامج وآليات النهوض بالتطهير الريفي وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية خاصة بعد تكليف الديوان الوطني للتطهير بالتدخل لفائدة السكان القاطنين بالتجمعات السكنية الريفية التي تفوق عدد سكانها 3000 ساكن.

وتتمثل اهم المشاريع المتعلقة بالتصريف في المياه المستعملة خلال سنة 2017 في :

- الانطلاق في مشروع تطهير مدينتي تالة وفريانة؛
- انطلاق أشغال تطهير مدن بن قردان والقطار وفوسانة والرقاب
- تدعيم الشبكة العمومية للتطهير بحوض بحيرة بنزرت في إطار البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت؛
- الانطلاق في برنامج تطهير المناطق الصناعية؛
- انتهاء أشغال تهذيب وتوسيع 2 محطتي تطهير وهي نابل SE4 بولاية نابل والدخيلة/الساحلين بولاية المنستير ومواصلة أشغال تهذيب وتوسيع 5 محطات تطهير وهي المحرس قفصة وسيدي بوزيد وسوسة الجنوبية وقابس وانطلاق أشغال توسيع وتهذيب 6 محطات تطهير وهي القصرين والمهدية والوردانين ونفطة وسيدي بوعلي والجم ؛
- مواصلة أشغال تحسين نوعية المياه المعالجة لـ 15 محطة تطهير وهي الحمامات الجنوبية وقلبيية ومنزل بورقيبة وسوسة الشمالية ومساكن وجمال والفريانة/المنستير و صفاقس الشمالية والجنوبية وجربة أغير وحومة السوق وسيدي محرز جربة وجرجيس والحامة والسويحل؛
- مواصلة برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) ؛
- تحويل المياه المعالجة لمحطات التطهير بتونس الشمالية إلى حوض التعديل والري؛
- إنجاز المصرف البحري للمياه المعالجة بتونس الشمالية؛

أما فيما يتعلق بالتصرف في النفايات، فسيتمّ خلال سنة 2017 متابعة وتنسيق البرامج والمشاريع الخاصة بالتصرف في النفايات الصلبة في الوسطين الحضري والريفي وإقتراح الإجراءات والحلول والبرامج المناسبة لجمع ومعالجة وإعادة إستعمال وتثمين تلك النفايات وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية بالإضافة إلى إيجاد الحلول والآليات الملائمة للتصرف السليم في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة والخطرة الأخرى فضلا عن إنجاز مشاريع وبرامج إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات بهدف حماية البيئة من مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات وتدعيم منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة والتثمين وتعزيز القدرات الوطنية في معالجة الملوثات العضوية الثابتة.

وتتمثل أهم المشاريع في مواصلة إنجاز برنامج إزالة زيوت التجهيزات الكهربائية والزيوت المحتوية على مادة PCB ومواصلة إنجاز وحدات معالجة النفايات ومراكز التحويل التابعة لها بولايات سيدي بوزيد والقصرين وقفصة وزغوان فضلا عن مواصلة أشغال توسعة الخانات المخصصة لردم النفايات بولايات بنزرت ونابل وسوسة وصفاقس بالإضافة إلى توسعة المصبات المراقبة بحوض وادي مجردة إلى جانب الشروع في استخراج ومعالجة الغازات من المصبات المراقبة هذا الى جانب اعداد عدد من الدراسات المتعلقة بمنظومة تثمين النفايات بتونس الكبرى وسوسة والمنستير والمهدية والقيروان.

وفيما يخص حماية وتهيئة الشريط الساحلي سيتواصل العمل خلال سنة 2017 لانجاز جملة من الدراسات تهّم أشغال تثمين وإستصلاح وتهيئة سبخة سليمان والمنطقة الممتدة من بني خيار إلى الحمامات الجنوبية (ولاية نابل) وتحيين دراسة إستصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الشمالي الشرقي لجزيرة جربة (ولاية مدينين) وإعداد دراسة إستصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الممتد من رادس إلى حمام الشط (ولاية بن عروس) ومن سوسة الجنوبية إلى المنستير الجنوبية (ولايتي سوسة والمنستير) ومن هضبة فارينا إلى قمرت (ولايات بنزرت وأريانة وتونس).

وفي اطار العناية بالسباح والمناطق الحساسة سيتمّ اعداد دراسة تثمين وإستصلاح وتهيئة سبختي العذيبات وتادة (ولاية مدينين) الى جانب مواصلة الدراسة الخاصة بتهيئة وتطوير سبخة السيجومي.

أما في مجال المراقبة البيئية والحدّ من التلوث سيتواصل خلال سنة 2017 انجاز مشروع تحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت فضلا عن الدراسات التي تعنى بوضع برنامج مندمج لإزالة التلوث بكل من خليج قابس والحوض الساكب لوادي مجردة الى جانب إعداد برنامج النهوض بحديقة البلقيدر والانطلاق في مشروع استصلاح وإزالة التلوث لموقع عجيب الحلفاء بالقصرين.

ولتحقيق استدامة التنمية ستركز الجهود خلال سنة 2017 بالأساس على دعم الاقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي من خلال مواصلة الدراسات حول تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر وإحداث

برنامج تحديث نظم الإحصاء والمعلومات حول التنمية المستدامة ودعم مسارات التخطيط والتصريف التشاركي في مجال البيئة والتنمية المستدامة بتفعيل مسار إعداد الأجندا 21 المحلية من خلال توسيع شبكة المدارس المستدامة والمدن المستدامة فضلا عن الشروع في إعداد مخططات التشغيل الأخضر وبعث مكتب المساندة حول المبادرة الاقتصادية الخضراء وإعداد دراسة حول امكانية إحداث الأكاديمية الخضراء والانطلاق في مشروع تكوين ومصاحبة الشبان لبعث مشاريع خضراء إضافة إلى تخصيص اعتمادات سنوية للتوعية والتربية البيئية.

وفي مجال حماية المدن من الفيضانات ستشهد سنة 2017 مواصلة إعداد دراسات وأشغال مشاريع حماية المدن من الفيضانات حيث بلغت الإستثمارات المبرمجة لسنة 2017 والخاصة بحماية المناطق العمرانية من الفيضانات 62 م د وذلك ل:

- مواصلة إنجاز مشاريع لحماية مدينة تونس الغربية من الفيضانات وتالة والكاف والمتلوي والقيروان والعللا وسبيطلة والمزونة وبرج العامري وتهينة وادي البرجي بمدينة القيروان وحوض تجميع مياه السيلان بضاف بحيرة تونس الشمالية.
- إنجاز 3 مشاريع جديدة بعنوان أشغال الحماية من الفيضانات (لمدن سليانة وبرقو، قصور الساف، نفطة).
- إعداد دراسات تفصيلية لكل من مدن المحاسن/بوهلال وساقية الزيت والدراسات الأولية لمدن المعقولة ومنزل سالم وسيدي خيار وملولش.
- صيانة وتعهد منشآت الحماية من الفيضانات ضمانا لنجاعتها وديمومتها.

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

i	: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)	جدول عدد I
ii	: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)	جدول عدد II
iii	: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)	جدول عدد III
iv	: الادخار والتمويل بالأسعار الجارية	جدول عدد IV
v.....	: القيمة المضافة للقطاعات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)	جدول عدد V
vi	: القيمة المضافة للقطاعات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	جدول عدد VI
vii	: تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)	جدول عدد VII
viii	: حساب العمليات مع الخارج (م د)	جدول عدد VIII
ix	: مؤشر التنمية البشرية	جدول عدد IX
ix	: مؤشرات ديمغرافية	جدول عدد X
x.....	: مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني	جدول عدد XI
xii	: مؤشرات في مجالي الصحة والتغطية الاجتماعية	جدول عدد XII
xii	: مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة	جدول عدد XIII
xiii	: مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي	جدول عدد XIV
xiii	: التشغيل	جدول عدد XV

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2017	2016	2015	2014	2013	
98 311,1	91 272,0	85 480,2	80 808,8	75 145,9	النتاج المحلي بأسعار السوق
46 422,5	43 912,0	43 131,9	45 205,3	42 443,9	واردات الخيرات والخدمات
الموارد والاستعمالات					
18 849,3	18 025,1	16 347,3	15 115,4	14 010,3	الاستهلاك العمومي
68 980,2	64 300,5	59 828,5	55 158,5	50 853,0	الاستهلاك الخاص
87 829,4	82 325,7	76 175,9	70 273,9	64 863,3	جملة الاستهلاك
19 599,0	17 791,0	16 622,0	16 608,9	16 465,6	تكوين رأس المال الثابت
685,8	779,2	1 905,8	2 803,0	968,2	تغير المخزون
36 619,3	34 288,1	33 908,5	36 328,2	35 292,6	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
7,7	6,8	5,8	7,5	6,8	الناتج المحلي بأسعار السوق
5,7	1,8	-4,6	6,5	4,0	واردات الخيرات والخدمات
					الموارد والاستعمالات
4,6	10,3	8,2	7,9	9,3	الاستهلاك العمومي
7,3	7,5	8,5	8,5	9,0	الاستهلاك الخاص
6,7	8,1	8,4	8,3	9,0	جملة الاستهلاك
10,2	7,0	0,1	0,9	4,1	تكوين رأس المال الثابت
6,8	1,1	-6,7	2,9	3,3	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بأسعار القارة (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
2,5	1,5	0,8	2,3	2,4	الناتج المحلي بأسعار السوق
2,9	0,3	-1,8	0,9	-1,8	واردات الخيرات والخدمات
الموارد والاستعمالات					
0,6	3,1	3,0	2,6	4,3	الاستهلاك العمومي
3,6	3,6	3,4	3,4	3,0	الاستهلاك الخاص
2,9	3,5	3,3	3,2	3,3	جملة الاستهلاك
5,5	2,8	-4,3	-2,6	0,2	تكوين رأس المال الثابت
3,5	-0,9	-4,8	-1,5	1,9	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية

2017	2016	2015	2014	2013	
98 311,1	91 272,0	85 480,2	80 808,8	75 145,9	الناتج المحلي بأسعار السوق
-2 780,8	-2 667,1	-2 421,3	-2 757,0	-3 176,6	صافى المداخيل من الخارج
95 530,3	88 604,9	83 058,9	78 051,8	71 969,3	الناتج القومي الإجمالي
4 590,8	4 326,0	4 093,0	4 265,1	4 026,4	صافى التحويلات الجارية
100 121,1	92 930,9	87 151,9	82 316,9	75 995,7	الدخل الوطني المتاح الإجمالي
87 829,4	82 325,7	76 175,9	70 273,9	64 863,3	جملة الاستهلاك
12 291,6	10 605,2	10 976,1	12 043,0	11 132,4	الادخار الوطني
12,3	11,4	12,6	14,6	14,6	النسبة من الدخل المتاح (%)
19 599,0	17 791,0	16 622,0	16 608,9	16 465,6	تكوين رأس المال الثابت
19,9	19,5	19,4	20,6	21,9	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
685,8	779,2	1 905,8	2 803,0	968,2	تغيير المخزون
-7 993,2	-7 965,0	-7 551,7	-7 369,0	-6 301,4	العجز الجاري
8,1	8,7	8,8	9,1	8,4	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
433,1	607,5	440,7	509,9	186,3	حصيلة تحويلات رؤوس الأموال

جدول عدد ٧ : القيمة المضافة للقطاعات والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
4,0	-3,9	9,2	3,4	-3,8	الفلحة والصيد البحري
3,2	2,2	0,0	1,1	1,5	الصناعات المعملية
0,8	-4,5	5,3	-2,6	2,5	الصناعات الفلاحية والغذائية
3,9	2,5	-0,6	5,4	3,9	مواد البناء والخزف والبلور
4,5	4,5	-0,3	3,4	0,2	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
3,2	-4,6	-18,2	-7,9	-7,6	تكرير النفط
7,0	9,0	-5,3	-2,2	3,2	الصناعات الكيماوية
1,6	1,5	-1,2	-0,2	2,1	صناعات النسيج والملابس والجلد
1,6	1,3	2,0	1,3	1,9	صناعة التبغ
2,1	2,4	0,9	3,0	0,3	صناعات مختلفة
3,7	3,7	-1,1	2,0	1,3	(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية)
2,3	-2,0	-4,0	-2,8	-3,0	الصناعات غير المعملية
12,5	20,3	-6,4	15,7	11,7	المناجم
0,9	-8,8	-6,4	-8,9	-8,6	المحروقات
3,0	1,8	3,7	3,1	2,0	الكهرباء
4,5	4,0	2,5	5,4	6,1	الماء
1,8	1,6	-3,2	2,2	2,0	البناء والأشغال العامة
2,7	2,6	-0,5	2,5	4,5	الخدمات
1,2	1,2	0,9	3,0	2,3	التجارة
2,5	2,0	-5,0	0,5	0,2	النقل
6,5	6,5	4,6	5,8	22,1	المواصلات
2,6	1,2	-12,0	-0,2	-0,7	النزل والمقاهي والمطاعم
3,1	3,1	3,1	3,5	7,4	مؤسسات مالية
4,5	4,5	4,0	2,1	2,2	إصلاح وصيانة
2,5	2,5	1,9	2,8	2,7	خدمات أخرى للتسويق
4,8	3,6	3,5	2,9	6,8	إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة
2,9	1,0	0,1	1,4	1,6	جملة أنشطة التسويق
0,7	3,1	2,8	3,2	4,6	جملة الأنشطة غير المسوقة
0,7	3,0	2,8	3,2	4,6	الإدارة العمومية
4,0	4,5	4,4	4,1	5,2	الجمعيات
4,0	4,5	4,2	4,1	4,0	أعمال منزلية
2,4	1,4	0,7	1,8	2,1	النتاج المحلي بتكاليف العوامل
2,5	2,5	3,1	11,3	8,6	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
2,5	1,5	0,8	2,3	2,4	النتاج المحلي بأسعار السوق

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
9,2	1,0	14,7	8,0	4,8	الزراعة والصيد البحري
8,5	7,4	5,0	5,4	4,6	الصناعات المعملية
5,8	0,3	10,6	-0,7	8,3	الصناعات الفلاحية والغذائية
9,1	7,6	4,4	11,0	9,1	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
10,5	10,5	5,2	8,7	5,1	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
7,8	0,2	-14,1	141,7	-52,5	تكرير النفط
12,3	14,5	-0,8	-0,6	-1,3	الصناعات الكيماوية
6,1	6,1	3,2	3,3	4,5	صناعات النسيج والملابس والجلد
5,0	4,8	6,1	5,2	4,0	صناعة التبغ
7,2	7,6	5,7	4,4	4,5	صناعات مختلفة
9,1	9,1	3,8	6,9	3,8	(الصناعات المعملية غيرالصناعات الفلاحية والغذائية)
7,6	3,1	1,1	-2,4	2,3	الصناعات غير المعملية
18,7	26,9	-0,8	37,4	-19,2	المناجم
6,2	-4,1	-1,7	-11,8	-1,2	المحروقات
7,1	6,0	8,0	-0,9	20,1	الكهرباء
9,1	9,8	7,6	6,6	7,8	الماء
7,4	7,2	2,6	6,4	6,1	البناء والأشغال العامة
8,3	7,9	4,7	5,7	7,7	الخدمات
7,7	7,8	7,5	8,6	11,5	التجارة
8,1	7,3	-1,2	4,6	1,5	النقل
7,0	7,6	5,6	5,1	6,0	المواصلات
6,5	5,0	-8,9	3,7	5,7	النزل والمقاهي والمطاعم
10,5	9,8	10,3	7,7	11,4	مؤسسات مالية
9,7	9,7	11,3	3,6	4,0	إصلاح وصيانة
9,2	8,7	8,5	4,5	9,3	خدمات أخرى للتسويق
7,5	6,3	6,4	12,5	3,5	إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة (-)
8,4	6,2	5,4	4,4	5,9	جملة أنشطة التسويق
4,8	8,7	7,0	8,6	9,4	جملة الأنشطة غير المسوقة
4,7	8,6	6,9	8,6	9,5	الإدارة العمومية
8,7	9,7	9,6	9,2	7,6	الجمعيات
8,7	9,7	9,4	7,1	7,1	أعمال منزلية
7,7	6,7	5,7	5,2	6,5	النتائج المحلي بتكاليف العوامل
8,1	7,5	7,2	51,9	12,6	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
7,7	6,8	5,8	7,5	6,8	النتائج المحلي بأسعار السوق

جدول عدد VII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

2017	2016	2015	2014	2013	
1 400,0	1 290,0	1 230,0	1 111,2	1 205,5	الفلاحة والصيد البحري
2 479,0	1 987,0	1 847,0	1 894,2	2 145,1	الصناعات المعملية
530,0	470,0	440,0	435,0	425,0	الصناعات الفلاحية والغذائية
20,0	20,0	20,0	15,0	15,0	صناعة التبغ
350,0	285,0	277,0	250,0	530,0	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
480,0	420,0	410,0	370,6	340,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
179,0	77,0	105,0	102,0	85,0	تكرير النفط
540,0	350,0	215,0	320,0	360,0	الصناعات الكيميائية
170,0	165,0	130,0	151,6	170,2	صناعات النسيج والملابس والجلد
210,0	200,0	250,0	250,0	220,0	صناعات مختلفة
3 325,0	3 320,0	2 615,0	2 719,8	2 823,8	الصناعات غير المعملية
165,0	155,0	145,0	98,1	120,6	المناجم
1 525,0	1 861,0	1 400,0	1 204,0	1 379,0	المحروقات
950,0	774,0	570,0	755,0	871,0	الكهرباء
345,0	200,0	180,0	202,6	152,2	الماء
340,0	330,0	320,0	460,1	301,0	البناء والأشغال العامة
9 865,0	8 874,0	8 630,0	8 568,7	8 133,0	الخدمات
95,0	90,0	80,0	69,0	47,2	إصلاح وصيانة
3 850,0	2 774,0	2 100,0	2 080,8	1 895,4	النقل
850,0	810,0	770,0	754,3	763,7	المواصلات
320,0	300,0	290,0	280,0	350,0	النزل والمقاهي والمطاعم
4 750,0	4 900,0	5 390,0	5 384,7	5 076,7	التجارة وخدمات أخرى
2 530,0	2 320,0	2 300,0	2 314,9	2 158,2	التجهيزات الجماعية
19 599,0	17 791,0	16 622,0	16 608,9	16 465,6	جملة تكوين رأس المال الثابت

جدول عدد VIII : حساب العمليات مع الخارج (م د)

2017	2016	2015	2014	2013	
46 422,5	43 912,0	43 131,9	45 205,3	42 443,9	واردات الخيرات والخدمات
36 619,3	34 288,1	33 908,5	36 328,2	35 292,6	صادرات الخيرات والخدمات
-9 803,2	-9 623,9	-9 223,4	-8 877,1	-7 151,2	حصيلة الخيرات والخدمات
3 660,0	3 484,3	3 240,0	3 512,2	4 016,7	الموارد
879,2	817,2	818,7	755,2	840,1	الاستعمالات
-2 780,8	-2 667,1	-2 421,3	-2 757,0	-3 176,6	المداخل
396,8	375,4	408,7	384,6	304,2	الموارد
4 987,6	4 701,4	4 501,7	4 649,7	4 330,6	الاستعمالات
4 590,8	4 326,0	4 093,0	4 265,1	4 026,4	التحويلات
50 479,3	47 771,7	46 780,6	49 102,1	46 764,8	الموارد
42 486,1	39 806,7	39 228,9	41 733,1	40 463,3	الاستعمالات
-7 993,2	-7 965,0	-7 551,7	-7 369,0	-6 301,4	العجز الجاري
433,1	607,5	440,7	509,9	186,3	تحويل رأس المال
0,0	0,0	15,4	15,6	8,7	الموارد
433,1	607,5	456,1	525,5	195,0	الاستعمالات
-7 560,1	-7 357,5	-7 111,0	-6 859,1	-6 115,1	الحاجيات والقدرة على التمويل
					العمليات مع الخارج
4 647,5	3 328,9	1 746,0	-55,7	1 336,7	الموارد
4 397,5	3 128,9	2 343,8	2 114,2	2 503,5	تسديد أصل الدين
250,0	200,0	209,6	129,4	161,3	مساهمات
0,0	0,0	-807,4	-2 299,3	-1 328,1	قروض قصيرة الأمد وتعديلات
12 307,6	11 099,4	9 640,1	8 397,9	6 357,3	الاستعمالات
2 530,0	2 050,0	2 403,4	1 991,2	2 011,2	استثمار خارجي ومساهمات
9 777,6	9 049,4	7 236,7	6 406,7	4 346,1	قروض
7 660,1	7 770,5	7 894,1	8 453,6	5 020,6	حصيلة العمليات المالية
100,0	413,0	783,0	1 594,5	-1 094,5	الحصيلة العامة

جدول عدد IX : مؤشر التنمية البشرية

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
75.4	75.3	75.2	74.9	74.8	74.7	74.4	أمل الحياة عند الولادة
0.882	0.876	0.869	0.866	0.863	0.863	0.860	مؤشر أمل الحياة
6.6	6.6	6.6	6.6	6.5	6.5	6.5	متوسط سنوات الدراسة
0.504	0.504	0.504	0.504	0.504	0.496	0.496	مؤشر متوسط سنوات الدراسة
14.8	14.7	14.6	14.6	14.6	14.5	14.5	عدد سنوات الدراسة
0.822	0.817	0.811	0.811	0.760	0.806	0.758	مؤشر عدد سنوات الدراسة
0.684	0.674	0.672	0.672	0.651	0.665	0.645	مؤشر التعليم
10983	10539	10300	10460	10440	8103,0	7281,0	متوسط الدخل للفرد الواحد(دولار)
0.659	0.655	0.652	0.657	0.656	0.629	0.614	مؤشر الدخل
0.735	0.729	0.725	0.721	0.721	0.712	0.698	مؤشر التنمية البشرية

*: تقديرات

جدول عدد X : مؤشرات ديمغرافية

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
11.439	11.296	11.154	11.007	10.895	10.784	10.674	عدد السكان (بالآلف)
1.6	1.5	1.19	1.09	1.18	1.14	1.20	نسبة النمو الطبيعي
20.5	19.4	18	17.8	17.9	17.3	17.9	نسبة الولادات (بالآلف)
6	6	6	5.8	5.9	5.8	5.9	نسبة الوفيات (بالآلف)
75.4	75.3	75.2	74.9	74.8	74.7	74.4	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
2.44	2.44	2.44	2.46	2.01	2.02	2.04	مؤشر الخصوبة

*: تقديرات

جدول عدد XI : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

تطور المعطيات الخاصة بنسب التمدريس

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
99.2	99.1	99	99	99	99	98.3	نسبة التمدريس 6-11 سنة (%)
99.1	99	98.9	99	98.9		98	ذكور (%)
99.3	99.2	99.1	99.1	99.2		98.6	إناث (%)

تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
87.8	85.9	85.6	85.2	84.2	82.5	80.0	نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)

تطور المعطيات الخاصة بالمرحلة الابتدائية

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
4562	4597	4565	4544	4523	4523	4518	عدد المدارس
1093	1079	1066	1049	1030	1015	1003	عدد التلاميذ (بالآلف)
564	558	552	544	535	527	521	ذكور (بالآلف)
529	521	514	505	495	488	482	إناث (بالآلف)
47411	47010	47.543	47.423	46.534	46.320	45.471	عدد الفصول
64350	64944	63.303	62.484	59.786	58.833	57.349	عدد المدرسين
23.1	23	22.4	22.1	22.1	21.9	22.1	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
17	16.6	16.8	17.0	17.2	17.2	17.5	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
240	236	234	231	228	224	222	معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

تطور المعطيات الخاصة بمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1420	1409	1403	1392	1386	1377	1366	عدد المؤسسات
905	893	877	887	909	922	936	عدد التلاميذ (بالآلف)
54	54	54	54	53.9	53.6	53.6	نسبة الفتيات (%)
34 857	34969	34.929	35.390	35.709	35.691	36.005	عدد الفصول
74873	75056	74.283	74.193	73.490	72.895	72.454	عدد المدرسين
26	25.5	25.1	25.1	25.4	25.7	26.0	معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد
12.1	12	12.0	12.0	12.4	12.7	12.9	معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد
637	634	625	638	656	670	686	معدل التلاميذ بالمؤسسة الواحدة

تطور المعطيات الخاصة بالتكوين المهني

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
100	100	100.0	80.0	75.0	126.0	100.0	عدد المتكويين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالآلف)

تطور المعطيات الخاصة بالتعليم العالي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
255.0	263.8	292.2	305.7	315.5	339.6	346.8	عدد الطلبة في القطاع العمومي (بالآلف)
64.5	63.5	63.1	62.2	61.5	61.5	61.2	نسبة الإناث (عمومي) (%)
30.3	30.3	26.0	21.8	17.7	15.0	15.0	عدد الطلبة في القطاع الخاص (بالآلف)
45.0	58.1	61.2	61.7	68.8	74.1	74.1	عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع العمومي) (بالآلف)
-	66.5	67.1	67.3	66	65.5	65.5	نسبة الإناث (عمومي) (%)
-	7.0	5.78	4.04	3.25	3.14	3.14	عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع الخاص) (بالآلف)

*: تقديرات

جدول عدد XII: مؤشرات في مجالي الصحة والتغطية الاجتماعية

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
75.4	75.3	75.2	74.9	74.8	74.7	74.4	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
750	760	770	783	795	808	822	عدد السكان للطبيب الواحد
15.3	15.8	15.5	15.7	15.8	16	16.5	نسبة وفيات الأطفال (لكل 1000 ولادة حية)
98.5	98	98	97.8	97.5	97.2	96.8	نسبة الولادات المؤمنة صحيا (%)
22500	22300	22185	20035	19573	19391	19210	عدد الأسرة في القطاع العمومي
2160	2152	2140	2127	2102	2098	2094	عدد مراكز الصحة الأساسية

*: تقديرات

جدول عدد XIII : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
276	250	231	210	200	196	192	عدد الملاعب المعشبة
219	205	193	180	174	170	161	عدد القاعات الرياضية
-	143	137	133	131	130	123.7	عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)
339	333	327	321	320	317	313	عدد دور الشباب
229	218	225	220	211	214	215	عدد دور الثقافة
408	403	393	390	386	384	382	عدد المكتبات العمومية

*: تقديرات

جدول عدد XIV : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
289,639	289,639	274,559	259,479	259,479	246,306	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالدينار في الشهر)
1671	1671	1584	1497	1497	1421	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالمليم في الساعة)
338,000	338,000	319,904	301,808	301,808	286,000	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالدينار في الشهر)
1625	1625	1538	1451	1451	1375	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالمليم في الساعة)
13,000	13,000	12,304	11,608	11,608	9,000	الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في اليوم)
20953.6	20953.6	19992.6	19699.1	17025.4	13037.0	التحويلات الاجتماعية (م د)
23.4	23.4	24.1	25.2	24.4	20.1	نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)
250	250	250	235	235	185	عدد المنتفعين ببرامج العائلات المعوزة (بالآلف)
250	250	250	235	235	193.4	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالآلف)
620	620	600	580	577.9	576.7	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالآلف)
147	147	147	147	130	114	عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين
237	237	237	237	237	237	عدد الفروع التابعة للجمعيات
314	314	314	299	299	299	عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين

جدول عدد XV : التشغيل

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
15.6	15.2	14.8	15.9	17.6	18.3	نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)
12.4	12.4	11.4	13.3	14.6	15	تكور
23.5	22.2	22.2	23.0	25.6	27.4	إناث

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
98 شارع محمد الخامس - 1002 تونس
الهاتف : (+216) 71 798 522
الفاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc@mici.gov.tn